
عبد الخالق فاروق
مشاغبات مثقف ثوري
في دواوين الحكومة

اختيارات صعبة

سيرة ذاتية .. وموضوعية

الجزء الثالث
مشاغبات مثقف ثورى
فى دواوين الحكومة

بقلم / عبد الخالق فاروق

المحتويات

إهداء ..

إلى مشاعر دافئة .. وعميقة

لقصص حب ..

لم تكتمل أبدا فى حياتى .

المؤلف

قبل الحكاية ..

دائما ما سألت نفسى ، هل تسكن المشاعر والعواطف فعلا ، عندما يجعل الإنسان نفسه وذكرياته فى الزمن الماضى ، كما كان يقول الفيلسوف الفرنسى " أندريه موروا " ؟

وعادة ما كانت الإجابة تأتى من أعماق أعماقى بالنفى . .

فما زلت حتى هذه اللحظة ، أشعر بدفء أحساسى باللحظات التى عشتها ، وتفاعلت فيها مع الأحداث ووسط الناس ، بكل حزنها .. وشجنها ، وأحيانا فرحتها وبهجتها .

صحيح أن الفرح فى حياتى كان قليلا ، ربما إلى حد العدم ، لكننى أتذكر تماما أنها حينما كانت تحدث ، كنت أعيشها بكل كيانى وأحساسى ، حتى الجنون ، وكأننى أخشى ألا تمر على مرة أخرى .

ولعل حكايتي مع الوظيفة العامة هى من أكثر تلك الحكايات شجنا وحزنا فى تجربة حياتى كلها ، وإذا جاز لى أن أصفها فى كلمة فهى لا تعدو أن تكون " صدمة " ، بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، وبكل ما تستدعيه عادة فى العقل والوجدان من أحاسيس دفينة بالغربة أو الانكسار .

كانت الصدمة منذ البدء ، حينما اكتشفت تلاعب الأصدقاء ومناوراتهم ، ثم كانت الصدمة فى اكتشاف المساحات الشاسعة بين تصوراتى وتمنياتى للناس ، وزملاء العمل والمكان ، وحقيقة ضعفهم وكذبهم ونفاقهم ، ولا أجاوز أو أتجاوز إذا قلت خياناتهم ..!!

وكانت الصدمة فى المنتهى ، عندما علمتنى التجربة – و أجبرتني – على إعادة النظر فى تلك الأفكار الرومانسية " الثورية " حول " الجماهير " والفئات " محدودة الدخل " وإمكانياتهم الثورية الكامنة ، فإذا هم – بالتجربة الحياتية المعاشة – أبعد عن هذا ، ابتعاد الأرض عن السماء ، فدارت بى حركة الأفكار المحكومة بمقولات " الأيدولوجيا " المسبقة ، والمعبأة إلى شىء أخر تماما .

وهنا .. أحاول أن أقدم تجربتى الشخصية والذاتية فحسب ، بقدر ما أحرص أشد الحرص على إعادة توجيه أفكار البعض – عبر استخلاص العبر والحكم – إلى حقيقة منطق الأشياء ، وجوهر الفعل الإنساني المحدود بحدود المصالح الفردية والأنانية المجردة ، حتى يتسنى تقدير أوزان الأفكار والحركات الاجتماعية بقدرها الحقيقى دون مبالغة أو أوهام .

****

والوظيفة – والموظفين – لمن لا يعرفون ، عالم غريب .. فريد ، محكوم بقوانين غير مرئية ، ومفاهيم أنانية ، وصراعات غير مفهومة أو مبررة فى الكثير من الأحيان ، وبقدر سكون سطحه ، وبرودة انفعالات أفراده ، بقدر

غليان أعماقه وفوران صراعاته التى تدور فى معظمها حول مسائل صغيرة بمنظور صراعات وقضايا الحياة الكبرى .

وقد شاءت المقادير أن تقذف بى وسط آتون هذا العالم الغامض فى أكثر من مصلحة حكومية ، فرأيت وعايشت وصارعت ، حاملا أفكارى الرومانسية " الثورية " ، متصورا لسنوات قدرتى وقوة هذه الأفكار على النفاذ إلى هذا العالم وناسه ، وبعد مرور أكثر من ربع قرن وسط هذه الغابة البشرية ، أعترف بأن أفكارى قد تغيرت ، وأحلامى حول التغيير قد تواضعت ، وأن طموحاتى وسط هذا الوسط البشرى قد تراجعت تماما .

وبرغم أن طموحى منذ لحظة تخرجى من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كان هو العمل فى تلك المساحة التى تتقاطع فيها عمليات البحث العلمى بكل مشقتها، بتلك المرتبطة بعالم الصحافة والنشر ، وهو ما كدت أحققه بالعمل بعض الوقت فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام ، لولا دسائس بعض " الرفاق " من جهة ، وسوء الحظ والتقدير من جهة أخرى ، فذهبت بى إلى مسار مختلف تماما ، حيث التقلب فى الوظائف الحكومية ، وهو ما أجدنى بعد نظرة فاحصة للوراء ، غير نادما عليه ، فقد حافظ طموحى الشخصى ، ورغبتى الجارفة فى المعرفة والبحث العلمى ، فى تحدى دسائس هؤلاء " الزملاء " ، والتعرف على مجالات للمعرفة جديدة لم تحظ بالكثير من الاهتمام والعمق من جانب كافة الباحثين والعاملين سواء فى مركز دراسات الأهرام ، أو فى غيره من مراكز الأبحاث الخاصة أو العامة . وبهذا أضفت إلى كتاباتى وأبحاثى ومؤلفاتى ، أبعادا جديدة ومجالات لا يستطيع الكثيرون الخوض فيها ، أو الاقتراب منها .

وعبر هذه الرحلة العلمية والوظيفية طوال ثلاثة عقود ، تقاطعت دوائر علمية خمس ، فشكلت رصيدى المعرفى وعطائى البحثى ، وهى علم الاقتصاد ، وعلوم السياسة ، وعلم القانون – خاصة فى جوانبه الإدارية والدستورية – وعلوم المالية العامة – خاصة ما تعلق منها بالموازنة العامة للدولة وفك أسرارها وخباياها وطلاسمها – ، وأخيرا علم الإدارة العامة المصحوبة بالخبرة العملية فى مجال الإدارة الحكومية ودهاليزها المتعددة المسالك والدروب .

وهكذا يصدق القول المأثور " رب ضارة نافعة " .

وبالإضافة إلى هذا المخزون المعرفى الذى نجحت فى تحقيقه خلال هذا المسار الوظيفى المعقد والطويل ، فأن الأهم والأصعب هو مخزون المعرفة بالسلوك الإنسانى لجماعة الموظفين المصريين ، والتعرف على أنساق قيمهم الأخلاقية ، وحقيقة أنتماءتهم الفكرية والسياسية ، والذى تجلى أمامى فى سلوك وتصرفات تأذيت بها بأكثر مما تأذيت من ظروف سجنى وأعتقالى المتكرر على يد أجهزة الأمن .

والحقيقة أنه بقدر ما استنزفت المعارك والصراعات التى خضتها فى تلك المنظمات الإدارية التى عملت فيها ، من طاقتى ووقتى الكثير ، بقدر ما علمتنى أيضا الكثير من الخبرات الإنسانية حول طباع الناس وأخلاقهم ومناط ضعفهم .

وفى آتون نارها ومشاغلها ، عرف القلب فيها أولى دقات " الحب " الرومانسى ، وتوجع من لوعة وعذابات التمنع ، التى كان مناطها ومصدرها حسابات المال وتقديرات الموارد ..!!

كان جرح " الحب " ، وآلم الرفض المحسوب ، مقدرا أن يستمر نازفا لسنوات عشر ، ولم تستطع كبرياء النفس ، ورغبة الشوق أن تطفأ ، إلا بعد أن تحقق شيء من الطموح ، فكان الرفض دافعا جديدا لطموحاتي إلى ما هو أبعد من الكبرياء الشخصى ، حيث الحضور فى ضمير أمة وثقافة شعب ، قررت أن أكون أحد روافده المعرفية ، فتحقق البعض منه ، ومازال الطريق ممتدا إلى اللانهائي .

فلنفتح أذن معا ، صفحات وذكريات " مثقف ثورى " فى دواوين الحكومة ، علنا نتعرف منها على خصائص ذلك العالم الغامض من المثقفين الثوريين ، ورافعى الشعارات ، فنتعلم شيئا جديدا ، برغم ما تحمله هذه الصفحات من دروس مؤلمة وذكريات حزينة لصاحبها .

عبد الخالق فاروق

حدائق المعادى

يوليو ٢٠٠٧

الفصل الأول
خطاب غامض من جهة أمنية ..!!

بحلول شهر يوليو من عام ١٩٧٩ ، كنت وزملائى فى الكلية على موعد مع إعلان نتائج امتحانات التخرج ، وجاءت النتيجة كما توقعت وبما يتواءم مع ظروفى التى رويتها فى الأجزاء السابقة من تلك الذكريات ، فحصلت على تقدير " جيد " ، مثلما كنت فى عامى الدراسى الأول بالكلية ، بينما كان عامى الثانى والثالث دون المستوى بسبب إنشغالى ببعض مقتضيات عالم السياسة ونشاطى السرى ، وكذلك ظروف أعتقالى لمدة سبعة شهور كاملة أثناء العام الدراسى الثانى ، حيث كان تقديرى فى هاتين السنتين " مقبول " .

وبتخرجي من كلية الاقتصاد والعوم السياسية (قسم الاقتصاد السياسى) ، بدأت مرحلة جديدة ، أنشغل فيها الفكر بمستقبلى المهنى والوظيفى ، فأخذت أبحث عن وظيفة ، تتفق وتخصصى العلمى من ناحية ، وميولى البحثية والعلمية من ناحية أخرى .

وبالطبع كان أقرب الجهات إلى تفكيرى منذ اللحظة الأولى هو " مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام " ، والذى كان قد سبقنا إليه فى التعيين منذ سنوات ماضية عدد من الزملاء اليساريين والناصريين ، وكان من بينهم " إبراهيم نوار " و " سيد زهرة " و" عبد العاطى محمد " و " محمد السيد سعيد " و " أسامة الغزالى حرب " و " عبد العليم محمد " وغيرهم .

وكانت وحدة البحوث الاقتصادية بالمركز تكاد تكون خالية من الباحثين باستثناء " إبراهيم نوار " الذى كان يستعد للسفر إلى انجلترا للحصول على درجة الماجستير والدكتوراه فى هذا التخصص ، وهو ما لم يحصل أبدا حيث شغلته هناك أعمال البيزنس والتجارة ، وعاد بعد أكثر من عشرين عاما دون أن يحصل على أيهما .

أما " سيد زهرة " ، والذى كان يستعد بدوره للسفر فى رحلة عمل طويلة – لم يعد منها حتى يومنا – إلى البحرين ، فقد كان تخصصه بعيدا عن علم الاقتصاد .

وخلال تلك الأسابيع القليلة التى أمضيتها بالمركز كباحث بعض الوقت part – time ، قبل أن أستعد لرحلة التجنيد الألزامى لمدة عام ونيف ، فقد كلفنى مدير المركز " الأستاذ السيد يسين " ببعض الترجمات والأعمال البحثية المحدودة ، مما دفعه للترحيب بى ، بعد فترة من إنجاز بعض تلك الأعمال ، وكان من أهم ما قمت به ، تلك الترجمة التى أعددتها ولفتت نظرى مبكرا وشد اهتمامى أحدى الأوراق البحثية التى أعدها خبراء إسرائيليون فى معهد " دافيد هورفيتز " فى جامعة " تل أبيب " ، فى أطار مؤتمر علمى قام به المعهد تحت عنوان " أفق التعاون العربى – الإسرائيلى فى ظل التسوية السياسية للنزاع " وذلك فى ديسمبر من عام ١٩٧٣..!!

كانت الورقة عن أفق التعاون بين إسرائيل ولبنان ، وفى هذا الإطار قاموا بتحليل متكامل للاقتصاد والمجتمع اللبنانى ، سياسيا واجتماعيا وطائفيا ، بحيث بدا لى أن هؤلاء الناس لا يتركون شيئا للصدفة أو المقادير ، أنهم يخططون منذ اللحظة الضبابية ، وحتى الوصول إلى ضوء الشمس المشرقة ..!!

وفى أثناء تلك الأسابيع القليلة التى عملت فيها بالمركز ، قبل التحاقى بالخدمة العسكرية فى أبريل من عام ١٩٨٠ ، وصلنى مغلف أصفر ، بما يعنى أنه من مصلحة حكومية ، وعلى الفور قمت بفض المظروف ، فإذا بى يحمل دعوة من " مجلس الدفاع الوطنى " للتوجه إلى مبنى المجلس يوم ١٩٧٩/١١/١١ ، للاختبار من أجل شغل أحدى الوظائف المدنية بالمجلس (أنظر الملحق رقم ١) ..!!

لم يكن لدى معرفة سابقة بهذا المجلس ، ولكن العنوان المحدد على المظروف فى شارع المطرية – خلف سراى القبة – بالقاهرة ، كان يثير شكوكى ، فهذا المكان هو مقر المخابرات العامة المصرية ..؟

- ماذا جرى ؟ هل هو فعلا الجهاز ؟
- هل أخطأوا فى طلبى ؟
- ألم يطلعوا على ملفى ؟
- ألم يعرفوا تاريخى السياسى ؟
- أم أنها البيروقراطية المصرية العمياء والغبية ؟

وتزايدت الأسئلة بداخلى ، وتصاعدت الظنون والشكوك . ولم أحظ بتفسير مقبول ، فتوجهت إلى بعض الزملاء من دفعتى فى الكلية ، وعرفت منهم أن بعضهم الحاصل على تقدير " جيد " فما فوق ، قد وصلهم مثل هذا الخطاب ، وأن بعضهم – بما فيهم عبد الرحمن صلاح الذى أصبح قنصلنا فى الولايات المتحدة فيما بعد – قد ذهب فعلا ، وأنهم أمهلوه فترة التجنيد الإلزامى ، وبعدها سيذهب لإجراء الاختبارات المطلوبة .

أذن .. أنه فعلا مجلس تابع " لهيئة الأمن القومى " المصرى ، ويبدو أنه قد أنتهج أسلوبا جديدا منذ عدة سنوات قليلة ، يقوم على الحصول على قائمة بأسماء الناجحين من بعض دفعات الكلية ، لما يتميزون به عادة من قدرات بحثية وتحليلية تفوق غيرهم من خريجي الكليات الأخرى ، وإرسال خطابات تعلنهم فيها بترشيحهم لشغل أحدى وظائفها المدنية .

إلى هنا ، ويبدو الأمر منطقيا وعاديا ، ولكن الغريب والمثير للريبة فى هذا الأمر ، هو أن يوجه خطاب من هذا النوع إلى شخص مثلى ، مدرجا أسمه فى واحدة من أكبر وأخطر قضايا الشيوعية فى التاريخ المصرى الحديث (القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧) ، والمتهم فيها بمحاولة قلب نظام الحكم ، كما أن نشاطى بعد خروجى من السجن ، لا تشير أطلاقا إلى أن وجودى فى تلك القضية كان محض مصادفة ، وأننى كنت أثناء الدراسة بالكلية عنصرا نشطا وفعالا فى أحدى المنظمات الشيوعية المصرية ..!!

كنت فى حيرة من أمرى ، عندما تسلمت هذا الخطاب ، وسيطرت على تفكيرى فكرة – ربما كانت ساذجة فى ذلك الحين وبظروف المنظمات الشيوعية المصرية لم تكن أبدا مناسبة – وهى أنها قد تكون فرصة سانحة لاختراق هذا الجهاز الضخم ، تماما كما كانوا يعملون دائما لاختراق تنظيماتنا والقبض علينا ..!!

وعرضت الفكرة على أحد الرفاق ، ويبدو أن الفكرة لم ترق إليه ، فطويت هذا الأمر ، ولم أذهب فى الموعد المحدد فى الخطاب إلى مبنى " مجلس الدفاع الوطنى " ، ونسيت الأمر برمته منذ ذلك الوقت ، حتى لحظة استعادة شريط ذكرياته ، ويبدو أنهم لم ينسونى قط ، فقد عاد الأمر بعد عشرين عاما أو يزيد ، ولكن بصورة مختلفة سوف أرويها لكم بعد قليل .

****

وللحقيقة والإنصاف ، ينبغى أن أؤكد ، أنه وقبل منتصف الثمانينات، وتحديدا منذ تولى السيد " حسنى مبارك " مقاليد الحكم فى مصر فى أكتوبر من عام ١٩٨١ ، لم تكن الوساطة والمحسوبية قد زحفت بظلها الكئيب على كل نواحى الحياة فى مصر ، ليس فقط على قطاعاتها الحساسة ، وباستثناء حالات نادرة ، أوقف فيها الأمن – لاعتبارات سياسية – تعيين أحد الزملاء فى وظيفة ملحق دبلوماسي فى وزارة الخارجية (أنس مصطفى كامل) ، بسبب مواقفه المعارضة لنظام الرئيس السادات ، – ودون أن يكون له أى صلة بالنشاط الشيوعى – وبعد جهد قانونى وحكم قضائى تسلم " أنس " وظيفته فى أحد السفارات المصرية ، وهو ما أنطبق على عشرات من أبناء العمال والفلاحين من خريجي الكلية ، الذين اجتازوا اختبارات وزارة الخارجية ، فقبل تعيينهم وشغل بعضهم وظائف السفراء والقناصل ، وينطبق نفس الأمر على مجالات الصحافة والوظائف المرموقة ، وقد تغير هذا الوضع بصورة جذرية منذ منتصف الثمانينات بحيث أصبحت الوظائف وراثية من الآباء إلى الأبناء والأقارب .

وإذا جاز لى أن أقدم جانبا من التفسير العلمى لهذه الظاهرة وعدم تفشى المحسوبية والوساطة حتى منتصف الثمانينات ، ثم تفشيها الوحشى فيما بعد ذلك ، أقول أنه قبل مطلع الثمانينات ، كان معظم أبناء المسئولين والطبقة الجديدة من الأثرياء الجدد – علاوة على أن عددهم كان لا يزال متواضعا – كانوا يتجهون إلى العمل فى المصارف والبنوك الأجنبية والاستثمارية التى كانت تزحف على الاقتصاد المصرى ، وكذلك لدى المشروعات الأجنبية وشركات البترول ، وفى أنشطة الاستثمار والتجارة ، فى سوق بدا متميزا بالفوضى والسيولة ، وواعدا بالتالى بالثراء لكل من يعمل به ، وفى ظل غياب للقانون بالمعنى الحقيقى للكلمة .

وبعد تولى " حسنى مبارك " الحكم ، بدأت سحابة الوساطة والمحسوبية الكئيبة تزحف على الحياة المصرية فى كافة القطاعات ، وما كاد مطلع التسعينات يهل فى الأفق إلا وكانت الوساطة والمحسوبية قد باتت هى القانون " العرفى " العام والأساسى فى شغل الوظائف بدءا من أعلى المستويات إلى أدنى الوظائف ، بما فى ذلك وظائف السعاه ..!!

****

استمرت علاقتى بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، كباحث اقتصادي لبعض الوقت – part time حتى آن آوان إنخراطى فى الخدمة العسكرية بالقوات المسلحة المصرية ، وبعد أن تخلفت عن دفعتى فى

يناير من عام ١٩٨٠ ، فانخرطت فى دفعة إبريل من ذات العام ، وتعمدت أن أتوجه إلى منطقة التجنيد – الكائنة وقتئذ فى منطقة حلمية الزيتون بشرق القاهرة – دون أن أخطر أحدا ، أو أحصل على خطاب التوصية (وسيلة الوساطة والمحسوبية الجديد داخل القوات المسلحة) ، وكانت بمثابة بند عسكرى شبه رسمى معترف بها داخل القوات المسلحة بعد حرب أكتوبر ، وأيضا قبلها منذ أيام سيطرة المشير عبد الحكيم عامر وجماعته على الجيش المصرى ، فقد كان من الممكن ، أن يوصى أحد كبار الضباط على شخص ما ، متقدم إلى الكشف الطبى ، لكي يرشحه للالتحاق بسلاح معين ، ثم إلى وحده عسكرية محددة ، وبالنسبة لأقرباء هؤلاء الضباط الكبار (من رتبة عقيد فما فوق) فكان هذا يكفى ، لكى يؤدوا خدمتهم العسكرية تقريبا فى منازلهم دون عناء ومشقة الخدمة العسكرية .

وفى كثير من الحالات ، كنا نشاهد رؤى العين ، المذياع ينادى على أحد المجندين الجدد من حملة المؤهلات العليا ، للتوجه إلى مكتب القائد ، وبعد دقائق يأتى ليحمل (مخلته) التى بها أغراضه العسكرية ، ويختفى بعدها ، ونعلم على الفور أنه قد ألحق بوحدة عسكرية يعمل بها أحد أقربائه من الضباط الكبار ، وبالتالى فأنه لا يقض مدة خدمته سوى أيام قلائل فى تلك الوحدة ، ويذهب بعدها إلى منزله ، ولا يعود إلا حين يحل وقت تسليمه لأغراضه العسكرية ، وتلقى شهادة تأدية خدمة الوطن ..!!

أذن .. تعمدت أن أتوجه إلى مركز التجنيد دون أن أصطحب معى ضابطا كبيرا – أو بطاقة توصية – برغم أن بعض الرفاق كانوا يعرفون عددا من الضباط الكبار ، وكذلك والدى وكنت مدفوعا فى هذا بأفكار ذات طبيعة " ثورية رومانسية " ، فأحيانا كنت أذهب إلى ضرورة قضاء الخدمة العسكرية تماما كما يؤديها أبناء الفلاحين والعمال ، لكى أتعرف بدقة على طبيعة مشاعرهم الحقيقية ، وطريقة معاملتهم من جانب السلطات العسكرية ، وهو ما سوف يفيدنى فى الفهم السياسى عما يجرى داخل هذه المؤسسة الضخمة فى المستقبل ، وكيفية التعامل معها .

وأحيانا أخرى ، كان تفكيرى يتجه إلى منحى أخر ، وهو أن الخدمة العسكرية – الناشفة – ودون رتوش ستضيف إلى خبرات عملية جديدة ومفيدة فى حياتى المستقبلية .

وأخيرا كان هناك أحساس غامض .. عميق ، يدفعنى دفعا إلى ضرورة تعلم تلك الخبرات العسكرية ، بكافة تفاصيلها ومشتملاتها ، من أساليب التحرك ، والمناورة ، إلى طريقة قراءة الخرائط العسكرية ، وطبوغرافيا مسارح العمليات ، وإلى كافة وسائل ضرب النار ، وأنواع الأسلحة ، فربما تضطرنا الظروف السياسية والثورية يوما إلى استخدام ما تعلمناه من تجارب عسكرية فى قيادة العمل المسلح فى البلاد ، أو فى الصراع ضد إسرائيل .

وبعد توقيع الكشف الطبى على ، واعتماد صلاحيتي للخدمة العسكرية ، اصطففت مع عشرات من الشباب المجندين ، انتظارا لإعلان توزيعاتنا على الأسلحة المختلفة للقوات المسلحة ، ووسط هذه الحشود وتحت الشمس ، نودى على أسمى مقترنا بالسلاح الذى سأخدم به وكان سلاح " المدفعية " .

وما هى إلا سويعات قليلة ، وجاء مندوبى الأسلحة لاستلام " الإيراد الجديد " ، وكان هؤلاء المندوبون من ضباط الصف المتطوعين غالبا (أومباشى أو شاويش) ، بسطاء بقدر ما هم ميالون للشدة والعنف ، خاصة إذا كانوا يترأسون الآن جنودا من حملة المؤهلات العليا ..!!

وتحت ضغط الإحساس بالمسئولية والخوف من الخطأ ، فى ظل استلامهم لهذه الأعداد الكبيرة من المستجدين من الجنود ، وربما بتأثر عقد النقص الإنسانية لدى هؤلاء المندوبين وهم من أنصاف المتعلمين ، كانت ممارسات الشدة والسباب غالبة وطاغية فى سلوكهم وتصرفاتهم الانفعالية .

تحركنا فى صفوف شبه منتظمة خلف " المندوب " ، متجهين من حلمية الزيتون – حيث منطقة التجنيد – إلى مركز تدريب سلاح المدفعية الكائن – وقتئذ – فى الكيلو ٤.٥ على طريق القاهرة – السويس ، فى منطقة ألماظة العسكرية ، التى كان الزحف العمرانى قد بدأ يغير من بعض ملامحها الصحراوية القديمة ، فتحولت من منطقة معسكرات عسكرية إلى منطقة سكنية مدنية ، وهو ما دفع القيادة العسكرية المصرية بعد عدة سنوات إلى نقل معسكراتها تلك إلى منطقة أبعد فى عمق الصحراء وتحديدا فى الكيلو ٢٣ على طريق القاهرة – السويس ، وإلى مناطق أخرى على طول الطرق الرئيسية والفرعية المتجهة من القاهرة إلى مدن القنال الثلاثة .

وربما لا بالغ إذا قلت أن تجربتى فى الخدمة العسكرية تحتاج وحدها إلى كتاب مستقل ، لما تحويها من تفاصيل بعضها محزن فى حق الوطن ، وبعضها الأخر مثير للسخرية والدهشة فى حق التجربة .

على أية حال ، أمضيت فى مركز تدريب المدفعية حوالى خمس وأربعين يوما ، بين محاضرات نظرية ، وتجارب عملية ، وانتظام فى طوابير الانضباط العسكرى فى معظم أوقات النهار ، وخلالها رأيت عشرات – دون مبالغة – من أبناء الضباط وأبناء الذوات الموصى عليهم ، ينادى على أسمائهم صباحا للتوجه إلى غرفة القائد ، أو نائب القائد ، أو قائد أركان المعسكر ، ثم يأتى أما ليحمل " مخلته " ويختفى بعدها لفترات بعد أن حصل على أجازة طويلة جنبته مشقة التدريب فى مركز التدريب الأساسى للسلاح الذى سيخدم به ، أو بالالتحاق إلى سلاح أخر (كالمخابرات الحربية أو غيرها) من الأسلحة التى ستكون فيها الخدمة العسكرية أكثر راحة وهدوءا ..!!

أما أنا فلم يأت إلىّ أحد ، حيث لم يكن يعلم عن مكانى صديق أو قريب ، حتى والدى الذى كان مازال يخدم فى القوات المسلحة – وكان برتبة صول أو مساعد ضابط – وكان يستطيع بالطبع خدمتى بالحصول على أجازات أو حتى دفع أحد الضباط الكبار فى وحدته للتوصية على بالإلحاق بوحدة عسكرية معينة ، لم يكن يعرف أننى قد التحقت بالتجنيد ، أو أية معلومات عن مكان تواجدى .

وهكذا قدر لى أن لا أبارح مكانى طوال فترة التدريب، كما لم تكن مواردى المالية تسعفنى للخروج – خلسة – من المعسكر كما يفعل الآخرون ، على المناطق السكنية القريبة (فى عزبة الهجانة) أو منطقة ألماظة ، أو ميدان السبع عمارات لألتقط بعض نسمات الحياة المدنية ، وتنشق عبير شذا فتيات مصر الجديدة ..!!

وكان من الأمور الشائعة فى مركز التدريب ، أن يذاع فى المذياع الداخلى للمعسكر النداءان التالية :

- على الجنود المعيدين فى كليات التجارة التوجه إلى قيادة المعسكر .
- على الجنود المتخصصون أو خريجي كلية الاقتصاد أو المحاسبة التوجه إلى قيادة المعسكر .
- على الجنود المتخصصين فى علوم الرياضة أو العلوم التوجه إلى قيادة المعسكر .

أما إذا كانت الدفعة من المؤهلات المتوسطة أو العادية فقد كان النداء هو :

- على الجنود النقاشين التوجه إلى قيادة المعسكر .
- على الجنود المتخصصون فى الكهرباء أو الميكانيكا التوجه إلى قيادة المعسكر .

وكان هؤلاء الذين يتوجهون إلى قيادة المعسكر ، يتم أستغلالهم – بعد فرزهم واختيار القائد لأصلاحهم للمهمة – من جانب كبار الضباط ، أما بالعمل كمدرسين لأولادهم فى المنازل دون مقابل طبعا سوى من تسهيل خدمته العسكرية ومنحه الأجازات المتكررة ، أو بالنسبة للعمال (النقاشين وغيرها من التخصصات) للاستفادة بهم أما داخل المعسكر فى تلك الأعمال البعيدة عن الخبرة العسكرية ، أو فى منازل كبار الضباط فى دهانات منازلهم أو حتى منازل أقربائهم ، دون الحصول على أى مقابل غالبا ، أللهم إلا من بعض أيام الأجازات من المعسكر ..!!

والغريب أن هذا السلوك قد أستمر حتى بعد انتقالنا إلى وحدات الخدمة العسكرية الميدانية .؟؟

****

انتهت فترة التدريب ، وآن أوان التوزيع على الوحدات الميدانية ، وخلال هذه الفترة تنشط عادة التوصيات و تتحرك الوساطات والمجاملات بهدف أن يأتى التوزيع أما فى وحدة عسكرية مريحة نسبيا وقريبة المكان من سكن أسرة الجندى الموصى عليه ،أو أن يلحق بوحدة عسكرية من سلاح أخر (كالمخابرات الحربية أو غيرها) فى نفس المحافظة التى تقيم فيها أسرة المجند .

ومن ناحيتى فقد تركت الأمور تتم بطريقتها الطبيعية ، ونودى على الأسماء مقرونة بتوزيع كل منا على وحدته الميدانية ، فكان من نصيبى الجيش الثالث ، الذى يمتد نطاق عمله من منطقة التمساح جنوب محافظة الإسماعيلية وحتى منطقة الأدبية فى جنوب محافظة السويس .

وجاء مندوب الجيش الثالث ، وكان برتبة " النقيب " وبصحبته عدد محدود من صف الضباط الصغار السن ، وتصادف أن كان فترة التحرك إلى قيادة الجيش الثالث ، فى منطقة " جبل عبيد " فى أسوأ الفترات البيئة والمناخية ، حيث تعرضنا إلى عاصفة رملية غير مشهودة فى مصر من قبل ، وزاد عليها مناخ سياسى شديد التوتر ، زاده

خطاب الرئيس السادات في ذلك اليوم (١٥ مايو ١٩٨٠) حينما شن هجوما شديدا على البابا شنودة وغيره من قيادات المعارضة ، وكنت ألحظ ذلك التبرم على وجوه الجنود المسيحيون خاصة المجند (كمال) ، الذى كاد أن يفقد هدوئه ، ويهاجم السادات علنا ، مما كان سيعرضه حتما إلى المحاكمة العسكرية ، خاصة بعد أن أعلن السادات عن عزل البابا " شنودة " واعتكاف الأخير فى دير وادى النطرون ، فاضطررت إلى إسكاته وتهدئته عبر التضامن معه ورفضى لسياسات السادات .

والغريب فى الأمر ، بل والمثير للسخرية ، أنه وبرغم أننا فى تلك الأيام الثلاثة السوداء وسط الصحراء ، وبين مخالب تلك العاصفة الرملية القاسية ، كنا على قوة وفى ذمة قيادة الجيش الثالث الميدانى ، وعلى مقربة عشرات الأمتار فقط من مقر قيادة هذا الجيش ، فقد تركونا وسط العاصفة دون وجبة طعام واحدة ، وكنا نقتات على بقايا الخبز " المقدد " والمترامى فى وسط الرمال ، ولم يقدموا لنا أى عون أو مساعدة ..!!

وبعد تلك الأيام العاصفة الثلاث، التى أنقطع فيها كافة وسائل المواصلات بما فى ذلك خط السكة الحديد العتيق (السويس – عبيد) ، جرى توزيعنا على الوحدات ، وكان من نصيبى اللواء ٦٧ مدفعية ميدان وسط (مد – وسط) التابع للفرقة ٢٣ مشاة ميكانيكية (مش – ميكا) والكائن فى منطقة " أبو حلب " على الضفة الغربية لقناة السويس فى الطريق الساحلى بين مدينتى السويس والإسماعيلية .

على أية حال ، مضت فترة الخدمة العسكرية – بكل مرها وحلوها – وتعلمت فيها الكثير من الدروس والخبرات ، وبدأت إجراءات تسريحى من الخدمة أوائل شهر يونيه من عام ١٩٨١ ، وكانت مصر فى عين العاصفة السياسية الكبرى التى توشك أن تقتلع جذور ، وترتب أوضاع أكثر خطورة بعد أشهر قليلة من هذا التاريخ .

****

عدت أدراجى إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، متصورا أن مكانى الذى أهلني إليه ما أنجزته فى الشهور القليلة التى عملت فيها بدوام جزئى ، ورضا مدير المركز " السيد يسين " عن أعمالى الأولية ، ما زال موجودا ، ولم أكن أدرى أن وافدين جدد قد تخرجوا من الكلية ذاتها ، وكانوا " رفاق " سياسة قد تسابقوا إلى المكان ، ولم تكن لديهم من موهبة فكرية أو قدرة بحثية ، سوى فى مجال " النميمة " والوقيعة الشخصية ..!!

وكان الهدف بالطبع هو استبعادي ، وإخلاء الطريق لأنفسهم وبعض أصدقائهم ، فأحدهم – على سبيل المثال – وكان شاب من بورسعيد يدعى " أبو المعاطى السندوبى " وكان من سواقط قيد منظمة (٨ يناير) لم يجد من وسيلة لنفسه سوى الدس والوقيعة بينى وبين كل من " إبراهيم نوار " و " سيد زهرة " وهما أول من ساعدونى فى العمل داخل المركز ، فأشاع وألح فى تكرار جملة وردت على لسانى فى أحدى المناقشات العابرة داخل الكلية تفيد بأن " مركز الدراسات السياسية قد أنشاء ليكون أحد العقول المفكرة للبرجوازية المصرية وللسلطة الحاكمة " ، وقد

كان المعنى – وما زال – صحيحا ، ولكن وضعه فى سياق النميمة ، والتجريح فى الزميلين قد جعلاهما أكثر تحفظا فى التعامل معى وتبادل الآراء والأفكار .

وبرغم ذلك لم يكتب لهذا " الزميل " – أبو المعاطى – التعيين فى المركز ، بسبب تواضع قدراته البحثية ، فعاش هائما بين رفاقه فترة فى القاهرة ، ثم هاجر بعدها إلى " إيطاليا " ولم يعد إلى مصر مرة ثانية ..!!

أم الثانى (ج . ع) فقد أستغل الموقف ، وبرغم سابق تزاملنا معا فى هيئة تحرير الجريدة السرية لمنظمة المؤتمر (العامل) ليدس علىّ لدى آخرين ، وكان الهدف من ذلك توسيع الطريق فى الوحدة الاقتصادية التى لم يكن يعمل فيها سوى باحث واحد هو " إبراهيم نوار " الذى أوشك على المغادرة إلى لندن ، من أجل صديقه (م . ص) الذى كان مازال يخدم فى القوات المسلحة كضابط أحتياط مازال أمامه عامين على الأقل حتى تنتهى فترة خدمته العسكرية !!

كل ذلك كان يمكن فهمه واحتماله ، وقد تجاوزته واستمررت فى أداء بعض المهام التى كان يكلفنى بها مدير المركز مباشرة ، بيد أن الأمر قد تجاوز حدود احتمالى حينما بدا فى الأفق ما سمى " معركة التطبيع " الثقافى مع إسرائيل ، فأسدلت الستار على علاقتى بالمركز وبفرصة العمل فيه لسنوات طويلة قادمة .

كان الرئيس السادات بعد توقيعه على أتفاقيتى " كامب ديفيد " عام ١٩٧٨ ، ثم اتفاقية " السلام المصرية – الإسرائيلية " عام ١٩٧٩ ، قد انتابته حالة عصبية مستمرة ، ازدادت حدتها مع تصاعد حركة المعارضة السياسية المصرية المناوئة لسياساته عموما ، واتفاقية " السلام المصرية – الإسرائيلية " خصوصا ، وقد اقتضت التزاماته ووعوده لحليفيه الجدد (الولايات المتحدة و إسرائيل) أن يسرع فى خطوات " تطبيع " العلاقات الاقتصادية والسياسية – والأهم الثقافية – مع إسرائيل .

وكان من دواعي هذا التطبيع – من منظور الرئيس السادات وبعض معاونيه وعلى رأسهم أسامة الباز – أن يقوم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام ، الذى كان قد أنشىء خصيصا أثناء المواجهة الحادة مع إسرائيل بعد عام ١٩٦٧ ، باستضافة رجال فكر وسياسة وثقافة إسرائيليون ، وإدارة حوارات سياسية وفكرية معهم .

وأسقط فى يد " السيد يسين ، وبعض الباحثين والخبراء فى المركز ، وللحق فقد حاول مدير المركز فى ذلك الحين " السيد يسين " المماطلة أكثر من مرة ، وتباطىء فى الاستجابة لضغوط الرئاسة ، وضغوط رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة " على حمدى الجمال " ومن بعده " إبراهيم نافع " ، حتى جاءت أحد نوبات الغضب لدى الرئيس السادات فأتصل برئيس تحرير الأهرام ، وعنفه مشيرا أنه لا يجوز لأحد أن يزايد عليه فى الوطنية ، وأن على الأهرام ومركز حكمائه – كما كان يتندر عليه عادة – أن يقوم فورا باستضافة أعضاء الكنيست " العرب " كمرحلة أولى ، يعقبها توجيه الدعوة لرجال السياسة والفكر فى إسرائيل ..!!

وهكذا أسقط فى يد الأهرام ومدير مركز الدراسات فيه تلك المهمة ، ودار عراك وجدل واسع وعنيف بين الباحثين وبعضهم البعض ، وبينهم وبين مدير المركز حول هذه المهمة ، ولازلت أتذكر ثورة " نبيل عبد الفتاح " وهو يعلن أنه لن يحضر هذا اللقاء ، بينما ناور البعض الأخر ، حتى لا يصطدم بمدير المركز مباشرة .

وحتى ذلك الحين ، كان أعضاء الكنيست العرب من أمثال " عبد الوهاب الدراوشة " منخرطين بصورة كاملة داخل بنية المؤسسة الإسرائيلية ، وكانت نظرة بقية المواطنين العرب فى البلدان العربية تجاههم ، نظرة شك وريبة ، إن لم تكن نظرة اتهام وتجريم ، وقد ظلت هذه النظرة العربية قائمة حتى حدث التحول الكبير مع بروز قيادات عربية جديدة من عرب ١٩٤٨ من أمثال " الدكتور عزمى بشارة " و " الدكتور أحمد الطيبى " و " محمد بركة " وغيرهم من أجيال السياسيين العرب الجدد هناك ، ونقلوا فيه دور الأقلية العربية داخل فلسطين ١٩٤٨ ، إلى شيء مختلف تماما ، وبهذا تحول المشهد كله داخل " إسرائيل " وخارجها .

أذن ، حتى عام ١٩٨١ وقت توجيه الدعوة إلى أعضاء الكنيست الإسرائيلى من عرب (١٩٤٨) ، كانت النظرة إليهم عدائية ، والاعتبار الكامن خلف الدعوة هو أنها حلقة فى سلسلة من أجل تطبيع النظام والحكم ومؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية لعلاقاتها مع إسرائيل .

أسقط فى يدى فى ذلك الحين ، وأنتابتنى حالة من الحيرة والارتباك ، ما بين رغبتي فى التعيين بالمركز – وكان السيد يسين قد شرع فعلا فى إعداد مذكرة بهذا الأمر لترفع إلى رئيس مجلس الإدارة عبد الله عبد البارى – وبين خوفى من التورط منذ اللحظة الأولى فى علاقات تطبيع ثقافى مع إسرائيليين ، قد تبدأ بندوة ولكن لا أعرف إلى أين ستنتهى ..!!

ووسط حيرتى وترددى ، توجهت إلى بعض " الزملاء " لكى أستأنس برأيهم ، فإذا ببعضهم يتقمص دور الثورى المتطهر ، ويرفض فكرة وجودى فى هذا المركز ، بل أن أحدهم قد قال بالحرف " أن من شأن ذلك أن يلوث تاريخك الكفاحى " ، والغريب والمثير للسخرية أن هؤلاء تحديدا قد سعوا بعد عدة سنوات قليلة للتمحك بالمركز والعاملين فيه ، بل أن أثنين منهما قد حاولا التعيين فيه بعد ذلك دون جدوى وكان من بينهم (ف . ز) و (ح . ك) . .!!

وقد نجح الأخير فعلا فى الالتحاق بأحد المراكز البحثية الحكومية الأخرى بعد ذلك بعدة سنوات ؟

على أية حال . أخذت بنصيحة هؤلاء (الرفاق) ، وابتعدت عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام ، وكانت هذه هى أحد أخطائى الكبرى فى مقتبل حياتى المهنية ، وبقيت فى شقتى الفقيرة فى شبرا الخيمة ، انتظارا لفرصة أخرى فى مكان أخر لمدة ثمانية أشهر كاملة ، ولم يبق لى خلالها سوى العمل كعامل نسيج فى أحد مصانعها ، أطلع خلالها الصحف ، وإعلانات الوظائف الخالية .

وفى أحد الأيام طالعت فى جريدة الأهرام عن وجود وظائف خالية فى أحدى الهيئات التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وفى رئاسة مجلس الوزراء ، وفى الجهاز المركزي للمحاسبات ، فأرسلت بياناتي إلى الجهات الثلاثة ، وانتظرت ردودها ، وكان أول من استجاب " الهيئة المصرية للرقابة على التأمين " بينما تأخرت الجهتان الأخريان لثلاثة أسابيع أضافية ، وكأن الزمن والمقادير قد قررت أن تلعب لعبتها معى ، وتخفى فى ثناياها أقسى تجربة فى حياتى .

****

الفصل الثانى
إلى الوظيفة وانكسار القلب

كان اغتيال الرئيس السادات ، فى ظهيرة يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ ، قد أعقبه حملة اعتقالات ومداهمات واسعة ، لكافة رموز وقيادات المعارضة السياسية المصرية ، وإن ركزت أكثر على قيادات وعناصر الجماعات الإسلامية ، بدءا من الإخوان المسلمين ، مرورا بجماعات الجهاد والجماعة الإسلامية وانتهاء بجماعات " الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر " وجماعة " التوقف والتبيين " وغيرها من تلك المنظمات الإسلامية .

وكان من نصيبى أن قامت مفرزة من مباحث أمن الدولة ليلة السابع من أكتوبر بمداهمة منزل أسرتى فى حى القلعة ، فجرا ، ولم أكن بالطبع موجودا فى هذا المنزل ، حيث غادرته منذ أغسطس عام ١٩٧٨ ، إلى مقرى السرى فى شبرا الخيمة .

وخلال هذا الأسبوع نفسه ، حل موعد الاختبارات الشفوية – حيث لم يكن هناك اختبار تحريرى – فى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، فتوجهت إلى مقر الهيئة الكائن فى شارع طلعت حرب فى قلب المدينة ، وعلى مقربة من القنصلية الفرنسية بالقاهرة ، بحذر وحرص ، متجنبا اللقاء بأي شخص أو زميل ، وهناك كنت على موعد مع جرحى وعذابى العاطفى الأول فى حياتى .

كانت الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، فى عهدها الجديد هى الوريث القانونى " للمؤسسة المصرية العامة للتأمين " التى كانت تتولى الأشراف والرقابة على أداء شركات التأمين وإعادة التأمين فى السوق المصرية ، ولم تكن هذه الشركات تزيد عن أربعة شركات حتى عام ١٩٨١ ، حينما صدر قانون جديد لها (القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١) الذى نقلها من هيئة أو مؤسسة حكومية عادية بنظام الكادر العام ، إلى وضع جديد تماما (كهيئة اقتصادية ذات نظام اللائحة الخاصة) بما يعنيه ذلك من مزايا مالية كبيرة مقارنة بالعاملين بالقطاع الحكومى .

وأضاف إليها القانون الجديد كذلك سلطات أوسع واختصاصات أكبر ، بما يؤهلها للتعامل مع أحوال سوق للتأمين جديد تماما ، حيث سمح للشركات الخاصة والأجنبية بالعمل فى السوق المصرى ، وهو الذى ظل ممنوعا منذ عام ١٩٥٧ .

وكان يرأس مجلس إدارة هذه الهيئة – ومن قبلها المؤسسة – رجل سوريا ورجل الوحدة القوى " عبد الحميد السراج " كوظيفة شرفية ، بينما كان يتقاضى مخصصات نائب رئيس الجمهورية ، بعد أن نجحت المخابرات العامة المصرية – وبمساعدة ضباط وحدويون فى سوريا – من تهريب الرجل من سجن المزة فى سوريا ، بعد نجاح الانقلاب الذى دبره مجموعة من الضباط السوريين بمعاونة مالية مباشرة من الملك السعودى " سعود بن عبد العزيز " .

ولم يكن له بالطبع من دور وظيفى حقيقى فى هذه الهيئة – ومن قبلها المؤسسة – بحكم وضعه الأدبى ، وخبراته المتواضعة فى هذا المجال ، فترك أمر إدارتها إلى نائبه فى ظل تشكيل جديد لتلك الهيئة ، وكان هذا النائب هو السيد " عزت عبد البارى " .

كان " عزت عبد البارى " رجل واسع الإطلاع، دمث الخلق ، له موقف وطنى معقول من رفض السماح لشركات التأمين الأجنبية من العمل فى السوق المصرية ، وهو ما سجلته له مضابط مجلس الشعب أثناء مناقشة وإقرار قانون التأمين الجديد رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ .

ولكن للأسف، فان بعض الرجال الوطنيون الذين شغلوا مواقع قيادية فى شركات ومؤسسات القطاع العام ، قد أساءوا اختيار بعض معاونيهم ، فأساءوا لأنفسهم وإلى أدوارهم ومواقفهم ، ولم ينج من ذلك السيد " عزت عبد البارى " من هذا القدر المحتوم ، فأصطفى من بين من حوله فى الهيئة أحد الشباب الذى ظن فيه الصلاح ، فإذا به أحد أكبر الفاسدين فى هذه الهيئة ، وقد أستمر فيها حتى شغل منصب رئيس مجلس إدارتها ..!!

على أية حال ، ذهبت صباح ذلك اليوم ، وأنا أكاد أقدم قدما ، وآخر الأخرى ، خوفا من أن يشاهدنى أحد من ضباط أو مخبرى مباحث أمن الدولة الذين يعرفوننى ، خاصة أن كمائن الشرطة تنتشر فى كل ناصية من ميادين القاهرة ، ووصلت إلى مدخل العمارة المجاورة لسينما (راديو) ، والواقعة على ناصية شارع طلعت حرب متقاطعا مع شارع معروف ، وصعدت إلى الدور الثالث المخصص لاستقبال المتقدمين الجدد لشغل الوظائف الجديدة .

كانوا فى ذلك اليوم أكثر من خمسين شابا وفتاة ، من مختلف التخصصات ، التجارة والمحاسبة والاقتصاد والترجمة وغيرها ، وانتظرت دورى كما الآخرين للدخول إلى الغرفة التى يتواجد بها بعض قيادات الهيئة التى تتولى لجنة الاختيار والامتحان .

وفى لحظة اقتربت منى فتاة وسألتني :

– هو لو حد سألنا عن التضخم نقول أسبابه أيه ؟

بدورى أخذت فى شرح أسباب التضخم، وسبل مواجهته، كما تعلمنا فى الكلية ووفقا للنظرية الكينزية .

فأومأت إلى برأسها شاكرة ، واستدارت للانصراف ، ووجدت نفسى مشدوها إليها وسألتها فى هدوء :

– هو أنت خريجة كلية إيه ؟

أجابت فى ثقة :

– من كليتك .

فازدادت دهشتى وسألتها :

– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

أجابت :

- نعم .

فسألتها :

دفعة كام ؟

أجابت وهى تبتسم ابتسامة رقيقة :

- دفعتك يا عبد الخالق .
- الله ، أنت تعرفينى ؟
- أمال يا عبد الخالق .. أنا " أميمه عبد الحميد " دفعتك فى الكلية ، ومن نفس القسم .

وبقدر ما ألجمتني المفاجأة ، بقدر ما أنتابنى أحساس غامض بالراحة والسكينة .

كانت " أميمة " بمقاييس الجمال الداخلى من أجمل الفتيات فى الدنيا ، عيناها واسعتان ، وشعرها أسود طويل ينسدل فى رفق على كتفيها ، ويمتد طولا إلى منتصف خصرها ، بيضاء ، ربما كانت قصيرة قليلا ، وجسدها نحيل لا يثير الغرائز ، لكنها تسحرك منذ اللحظة الأولى ، عيناها ضاحكتان وهى تتكلم ، فتشدك إلى عالمها الداخلى العميق ، وإذا صمتت تجد نفسك مأخوذا إليها ، ناظرا لها ، متفحصا لسر هذا الجمال الفردوسى الساحر .

أنها بمقاييس الإغراء الجسدى ليست كذلك على الإطلاق ، ولكن سحرها لا تستطيع مقاومته أو الابتعاد عنه .

تمنيت لحظتها ، أن نتشارك فى هذه الهيئة معا ، وعلى الرغم من أننى قد لاحظت منذ الوهلة الأولى ، أنها ترتدى الخاتم الذهبى (الدبلة) فى يديها اليمنى ، بما يؤكد أنها (مخطوبة) ، فلم أملك نفسى من التفكير فيها ، ولا أدرى لماذا تركت أحاسيسى ومشاعرى تتحرك إلى قدرها المحتوم .

كانت لجنة الاختبار، مكونة من ثلاث أفراد من قيادات الهيئة ، ومن بينهم هذا الشاب الذى أختاره " عزت عبد البارى " كمعاون رئيسى له ، أو مدير مكتبه (خ . س) ، أسئلة بسيطة حول قضايا اقتصادية ، لم تستغرق الأجابة عنها سوى خمسة عشرة دقيقة ، وأنصرفت فى أنتظار أعلان النتائج .

لم يمض على هذا اليوم ، سوى أسبوعين ، إلا وأخطرتنى شقيقتى " وفاء " بأن خطاب بعلم الوصول قد وصل إلى منزلنا فى القلعة ، ومطبوع عليه من الخارج أسم الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، وكان تاريخ إصداره هو الثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨١ ، يخطروننى فيه أنه قد تم اختيارى للتعيين فى وظيفة باحث اقتصادي بالهيئة ، وأن المطلوب منى التوجه إلى مقر الهيئة خلال أسبوعين من تاريخ إصدار الخطاب حتى يتسنى تسليمى العمل ، وكنا على مشارف منتصف شهر ديسمبر من عام ١٩٨١ (وثيقة رقم ٢) .

وفى الوقت ذاته، الذى أرسلوا فى طلب تعيينى ، كان خطاب أخر يحرر من مدير عام الشئون الإدارية والمشرف على مكتب الأمن بالهيئة (السيد عبده مرسى) ، يوجه إلى مباحث أمن الدولة بتاريخ ١٩٨١/١١/٧ بطلب استطلاع الرأى الخاص بشخصى للموافقة على تعيينى ..!!

ولأن جهاز مباحث أمن الدولة كان مشغولا بمعركة مصيرية أخرى مع الجماعات الإسلامية المسلحة من ناحية ، وأن تجهيزاته من أجهزة الكمبيوتر وقواعد البيانات لم تكن قد اكتملت بصورتها الحديثة بعد ، فقد تأخر الرد على خطاب الهيئة ، لأكثر من ستة شهور ، هى فترة وضعى تحت الاختبار وفقا للقانون ، وجاء رد جهاز المباحث بتاريخ ١٩٨٢/٩/٥ ، متضمنا عبارة " بألا مانع لدينا من تعيين المذكور بوظيفة بعيدة عن الاتصال بالجمهور " ، وكأن لدي مرض معديا يخشى منه على الجمهور ..!! (وثيقة رقم ٣) .

****

فى منتصف شهر ديسمبر من عام ١٩٨١ ، كنت أخطو خطواتى الأولى نحو مسار معقد وشائك فى حياتى فى " الوظيفة الحكومية " ، وسط كتلة إنسانية لها من الخصائص النفسية والسلوكية والثقافية ، ما يكاد يميزها تماما ويختلف بها عن بقية الفئات الاجتماعية فى البلاد .

تمت إجراءات تسليمى العمل فى بساطة ويسر ، وبعد عدة ساعات من وجودى فى الهيئة أخطروني أننى قد ألحقت على " إدارة البحوث " .

حجرة كبيرة نسبيا تطل على شارع طلعت حرب ، ولم يكن قد تسلم العمل معى سوى " جيهان " دفعتى أيضا من الكلية ، وابنة مدير عام الهيئة والمشرف على مكتب الأمن السيد " عبده المرسى " ، وكانت " جيهان فتاة وديعة ، جميلة المظهر ، تتحلى بعينين زرقاوين ، وتخفى شعرها الأشقر الجميل – والمنفلت أحيانا – ببونيه أبيض ، هو النموذج الأكثر حداثة قليلا من الحجاب التقليدى ، الذى كان قد بدأ يزحف منذ سنوات على رؤوس الفتيات والسيدات المصريات تحت دعاوى متعددة تتستر جميعها بأحكام الدين الإسلامي والتزاماته ، وإن كان الجانب الأعظم منهن بسبب اعتبارات مالية واجتماعية ، وظروف العوز والفقر ، التى تحول دون تكاليف الاهتمام بشعرهن لدى مصففي الشعر .

وبقدر خفة ظل " جيهان " – مما جعلنا أكثر من زميلين فى المكان والزمان – فإن تعلق مشاعرى منذ اللحظة الأولى " بأميمة " ربما كان حائلا دون أن أقترب أكثر من " جيهان " ، أو بغيرها من الفتيات الجدد المعينات حديثا فى تلك الهيئة .

ثلاثة أيام مضت على وجودى فى الهيئة ، وأنا أساءل نفسى ، هل ستأتى للتعيين هنا ؟ هل سأراها ثانية ؟ أم هى أقرب إلى الطيف الجميل فى أحلام الفردوس ؟

وإذا بالباب يفتح فى اليوم الرابع ، وإذا بها أمامى تماما ، تدخل علينا ، بابتسامتها الساحرة ، وهدوءها الأخاذ ، فقد تسلمت العمل بدورها ، بعد فترة تردد وتفكير بين هذه الوظيفة ، ووظيفة أخرى فى مكان أخر ، حتى أستقر رأيها على استلام العمل هنا ، وكان سبب الترجيح ، أن الهيئة تمتلك سيارات سوف تنقلها من مسكنها (فى المهندسين) إلى مقر عملها فى شارع طلعت حرب ، كما أن الهيئة تتميز بمزايا مالية ضخمة مقارنة بجهات ومصالح حكومية عديدة .

لم يكن عدد الموظفين فى تلك الهيئة يزيد عن مائتي موظف فى أفضل الأحوال ، يكاد يكون نصفهم من الشباب والفتيات الجدد الذين حصلوا على مؤهلات جامعية ، أما الباقون القدامى فكانوا من حملة المؤهلات المتوسطة ، أو معهد التعاون والقليلون منهم هم الحاصلون على تخصص المحاسبة ، ويكاد ينعدم الحاصلون على تخصص الاقتصاد .

وما هى إلا أسابيع قليلة ، حتى أنضم إلى فريق البحوث – المكونة من ثلاثة فقط من خريجى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – زميلتان أخريتان من خريجى كلية التجارة (تخصص تأمين) وكان النظام وقتئذ يقضى بتعيين خريجى هذا التخصص بنظام التكليف بعد تخرجهم مباشرة فى شركات التأمين ، كانت الأولى (سعاد) فتاة على قدر عال من الجمال ، وأخلاق بنت البلد ، والأخرى كانت شبه إنطوائية ، ترتدى " الحجاب الباكستانى " وكانت تبدو غير مريحة وغريبة الأطوار .

بهذا الرباعي النسائى ، وأنا أكتمل الهيكل الوظيفى لإدارة البحوث الجديدة فى تلك الهيئة .

****

خلال الشهر الأول من وجودى فى الهيئة انشغلت بقراءة الكتب والمراجع الخاصة بسوق التأمين المصرى والعربى ، وعرفت أشياء جديدة تماما على وعىّ وخبراتى الاقتصادية بشأن هذا التخصص العلمى ، الذى يندر فيه الكتابات الاقتصادية من منظور علم الاقتصاد السياسى ، وباستثناء كتاب وحيد وجدته باللغة العربية عن سوق التأمين وإعادة التامين فى العالم الثالث ، لأحد الكتاب المصريين ، منذ منتصف الستينات ، فلم يكن هناك أى جهد علمى منظم فى هذا الموضوع وهو ما دفعنى لكتابة دراسة علمية حول هذا الموضوع فى واحدة من أهم الدوريات العلمية والثقافية العربية وهى مجلة " شوؤن عربية " التى كانت تصدرها جامعة الدول العربية بعد نقل مقرها إلى تونس بعد توقيع السادات لاتفاقية " السلام " مع إسرائيل .

وهكذا تعرفت على تخصص علمى جديد ، وعرفت معنى " التأمين الإجبارى " على السيارات ، وأنواع التأمينات العامة ، والتأمين على الحياة ، والأحجام المالية للأقساط السنوية فى سوق التأمين المصرى والعربى ، وأين يذهب لدى شركات إعادة التأمين الدولية فى إنجلترا وسويسرا والولايات المتحدة وغيرها ، عبر نظم الوكالة والوساطة

السرية المالية ، ومن هنا أدركت مبكرا أهمية هذا الرافد المعرفى الجديد ، الذى لا يعرف عنه خريجى كلية الاقتصاد الكثير .

وبعد فترة قصيرة جاءوا بالدكتور " محمد المنصورى " كمستشار علمى للهيئة ، فى مجال التأمين ، وكان الرجل أحد أساتذة كلية التجارة بجامعة القاهرة فى تخصص التأمين ، ويبدو أن الرجل ، قد وجد لدىّ استعداد كبير للمعرفة والبحث ، فخصنى بمهام بحثية أرقى ، بل والحضور فى اللجنة الرئيسية التى يشرف عليها داخل الهيئة والمسئولة عن رسم سياسات التامين والرقابة على الشركات العاملة فى السوق المصرى ، وكنت أتولى فى تلك الاجتماعات بين " المنصورى " ورؤساء الأقسام الفنية بالهيئة ، كتابة محضر الاجتماعات ، مما أطلعني على الكثير من الخصائص الفنية لأعمال المؤسسات المالية عموما ، والتأمينية خصوصا ، مثل مفاهيم الملاءة المالية ، وكفاءة رأس المال وغيرها ، وذهب إلى مدى أبعد فكلفنى بقيادة بقية زميلاتي فى إدارة البحوث ونقل التكليفات والمهام البحثية التى يطلبها إليهم .

والحقيقة لم يسعدنى هذا الأمر كثيرا، فقد كنت بتركيبتى الثقافية والسياسية ، أعادى فكرة الهرراكية الوظيفية (المريسه) ، والقيادة بعيدا عن معناها السياسى ، وربما كنت مخطئا فى هذا ، ولكنها كانت تركيبتى التى لم أستطع التحرر منها ، وخسرت من جرائها الكثير على المستوى الوظيفى والمالى .

ولم يمض على هذا الحال شهرا أخر، حتى جاءوا بسيدة من العاملات القدامى بالمؤسسة، مديرة لإدارة البحوث ، وكانت تدعى " جوهرة سليمان " .

كانت السيدة " جوهرة سليمان " ، أمرآة جافة ، ترتدى باروكة شعر مستعار سوداء ، لتخفى زحف الشيب الذى طال شعرها الأصلى ، صامته دائما ، تتعامل معنا وكأننا تلاميذ فى مدرسة ، وكان وجودها فى نفس حجرتنا قد أحال الحجرة التى كانت لا تخلو من لحظات ضحك وابتسام ، إلى شيء أخر ، كئيب ، ممل ، يفتقر إلى الروح . كنا نعمل ، فى صمت ، ونتبادل الابتسامات خلسة ، ونتداول التحيات عبر الورق المتسلل من يد إلى يد ، ينقل التحيات والتساؤلات ، وأحيانا القلق على بعضنا البعض ، وهكذا نشأ شيئا بيننا، ربما كان أقرب إلى الوجد والشجن الانسانى .

لم تتحمل الفتاة ذات الحجاب الباكستانى (س) هذا المناخ الوظيفى ، فطلبت نقلها من الإدارة ، وتعللت بأنها لا تجيد إعداد بحث علمى فى مجال التأمين ، وكان هذا جزء من الحقيقة . ثم حاولت السيدة " جوهرة " زرع عوامل الفتنة بيننا ، كما تعلمت من أساليب الإدارة العتيقة ، فكلفتني بأن أكون واسطة العلاقة بينها وبين بقية الزميلات ، والمشرف تقريبا على أعمالهن ، استنادا إلى حقيقة أننى الأكثر كفاءة فى مجال البحوث ، والأقدم من الناحية الوظيفية ، وقد رفضت ، برغم ترحيبهن بذلك ، ، وأمسكت (سعاد) بهذه الدعابة بخفة ظلها المعهودة قائلة :

- أيوه يا عم الناظر .

ووجدتني مدفوعا مرة أخرى بالرفض لهذا الوضع ، برغم أنه من الأعمال المتعارف عليها فى الوسط الوظيفى ، ولكن رفضى هذه المرة ، كان مبنيا على إدراك حقيقى لخبث الهدف الذى تبغى من ورائه مديرة الإدارة ، خلق مجال للتفرقة ، والحساسيات الشخصية بيننا ، على عكس دوافع " د. محمد المنصورى " حينما أقترح نفس الفكرة، مدفوعا فقط بمفهوم للكفاءة أكثر من أى غرض أخر .

وكان وراء رفضى ، سببا أخر ، يغوص فى أعماقى ، ولا أبوح به إلى أحد ، فلم أكن على استعداد لأن يكون هذا التفوق المهنى أو الوظيفى حجر عثرة بينى وبين " أميمة " بأى حال من الأحوال . وهكذا أعلنت للسيدة " جوهرة " وفى حضور بقية الزميلات ، أننى لا أحبذ هذه الترقية الوهمية ، ولا أجيدها ، والأفضل أن تظل علاقتنا معها مباشرة ، بدلا من خلق " وسيط " بينها وبينهن . وقد قبلت " جوهرة " على مضض رفضى ، ولم تكن أبدا من النوع الاجتماعى القادر على إشاعة جو الألفة بين العاملين تحت رئاستها ، والحق فقد كانت نموذجا تقليديا عتيقا للمدير المصرى " القديم " .

بدا واضحا لدى القيادات المؤثرة فى الهيئة ، وفى طليعتهم (خ . س) ، الذى أصبح مدير عام ، والمشرف على مكتب نائب رئيس مجلس الإدارة ، وموضع ثقته ، أننى الأكثر كفاءة ، فحاول الرجل التقرب إلى ، واستقطابي إلى دائرة نفوذه كما فعل ونجح مع بقية الشباب الجدد ، ولا أدرى لماذا كنت متحفظا إزاءه ، بل وأحيانا معاديا له ربما دون مقتضى حقيقى ..!!

والحقيقة أن هذا المشهد قد تكرر معى فى الكثير من المنظمات الحكومية التى عملت فيها ، وباستثناء السيد كمال الدين فهمى وكيل الجهاز المركزى ، فقد وجدت نفسى غالبا متحفزا لمبادلة بعض تلك القيادات شيئا من العداء والنفور ، وبعد مرور أكثر من ربع قرن فى مسيرتى الوظيفية ، كنت أسأل نفسى دائما هذا السؤال :

- لماذا كنت أتصرف بهذا الشكل ؟
- هل كان هناك مبرر موضوعى لمثل هذا السلوك ؟
- وهل أثر نمط التربية السياسية الثورية فى عدم قدرتى على ضبط إيقاع انفعالاتي ، والتمييز الضرورى بين الرئاسة الوظيفية ، وبين الرئاسات السياسية التى كنا نعاديها ؟

وأعترف للحق والحقيقة ، وبصرف النظر عن الخسائر التى ترتبت على مواقف من هذا النوع على المستوى الوظيفى ، فأننى كنت مبالغا فى أحيانا كثيرة ، فى تصرفاتى وفى ردود أفعالى ، وغالبا ما كنت أجد جذور لهذه التصرفات ، راجعة إلى نمط التربية السياسية والثقافية التى اعتمدت وارتكزت على مفهوم العداء للسلطة ، فأمتد المعنى فى الوجدان والشعور ، من معناه الواسع (النظام والسلطة السياسية) ، إلى معناه الضيق ، وأمتد الخط على استقامته نزولا إلى العداء لكل صاحب " سلطة " ، حتى لو كانت سلطة وظيفية دون تأثير حقيقى على مسار الصراع الطبقى الأشمل فى المجتمع والدولة .

فعلى سبيل المثال ، نشأ عدائي للسيد (خ . س) من مجرد نميمة مصدرها موظف علمت بعد ذلك بفترة طويلة أنه كان مشكوكا فى أخلاقه ..!!

ففى أحد الأيام، ولم يكن قد مضى على تعيينى فى الهيئة ثلاثة شهور ، قمت بزيارة زميل مريض من العاملين بالهيئة ويدعى (فوزى) ، وروى لى وزوجته – التى تعمل معنا أيضا فى الهيئة – أنه يعانى من اضطهاد من السيد (خ . س) وبعض القيادات الأخرى، بسبب معرفته بالكثير من الأخطاء والمفاسد ، وقد تأثرت كثيرا بهذا الحديث ، وتبنيت قضية هذا الشخص ، وأنطبع بداخلى موقف نفسى معادى للسيد (خ . س) . وهكذا كلما حاول الرجل الاقتراب منى ، كنت أبتعد أنا عنه ، ولم أترك لحسابات الربح الوظيفى أو الخسارة فرصة لتغير من موقفى المعادى للرجل ، برغم ما يبديه الرجل من تقدير لكفاءتي الوظيفية ، والمدهش والمثير للسخرية ، أننى وبعد أن تركت العمل بالهيئة بعد عدة سنوات ، عرفت الحقيقة ، فقد كان سبب اضطهاد (فوزى) من جانب بعض قيادات الهيئة ، هو أنه ، وهو الحاصل على دبلوم التجارة ، كان يقيم علاقة غير شرعية وغير أخلاقية ، مع أحد قيادات الهيئة من الشواذ ..!!

****

كان حبى ل " أميمة " ينمو يوما بعد يوم ، وأزداد تعلقى بها بعد أن أخبرتنا بأنها قد أنهت ارتباطها الرسمى بخطيبها الضابط (أبن خالتها) ، وبدا أن القواسم المشتركة بيننا تكبر كل يوم ، فها هى تقرأ دواوين الشعر للشاعر " فاروق جويده " ، وها أنا أحضر إليها ديوان شعر للشاعر " أمل دنقل " ، ثم " صلاح جاهين " ثم " غسان مطر " وها هى تقرأ للشاعر الكبير " محمود درويش " وأحمد عبد المعطى حجازى " ، وما تكاد تنتهى من واحد ، حتى آتى إليها بديوان " صلاح عبد الصبور " ، فتردد بعض أبياته ، ونتبادل الرأى فيما نقرأ ، بل وأحيانا نكتب لبعضنا على أوراق صغيرة بعض الأبيات التى تعجب كلانا .

وبين الفينة والأخرى، وفى جو الصمت المخيم على حجرة افتقدت روح المرح، منذ وطأتها " جوهرة " كانت " أميمة " قادرة على انتزاع الضحكة والابتسامة.

أحيانا ما كنت أجد ورقة صغيرة مطوية ، تنتقل بين أيدى " الزميلات " لتصل إلى ، فإذا بها رسم لعيون جميلة رسمتها " أميمة " ، وأرسلتها عابرة لخطوط المسافات وتلصص عيون الزميلات ..!!

و كنت أبادلها بورقة مطوية ، كتبت فيها مقطع من قصيدة شعر رقيقة للشاعر " نزار قبانى " أو الشاعر " فاروق جويده " ، تنتقل بدورها بين أيدى الزميلات حتى تستقر فى كف " أميمة " وعقل " أميمة " وقلب " أميمة " .

وأحيانا أخرى ، أراها هناك ترسل إلى نظرة جميلة حانية ، تتكلم بنفسها ، وإن كانت مصحوبة بألف علامة استفهام وسؤال حول المستقبل . كانت قد أستحوذت على قلبى ، وامتلكت ناصية فؤادى ، وأحكمت المتاريس حول عقلى وكيانى كله .

وبين هذا الذى ينمو ، كنت أنتظر لحظة " البوح " والمصارحة ، وفى الأسبوع الأول من شهر مايو عام ١٩٨٢ ، تسلمت خطاب من الإدارة العامة لشئون العاملين برئاسة مجلس الوزراء ، يخطرنى فيها بتحديد موعد الاختبار للوظيفة التى سبق وتقدمت إليها منذ شهر نوفمبر من العام الماضى ، وكان محددا يوم السبت الموافق الثامن من شهر مايو . ودون أن أخطر أحدا من زملائى فى الهيئة ، توجهت إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء ، وكان عدد المتقدمين من الشباب يفوق التصور ، وأقتضى النظام أن يدخل إلى غرفة الاختبار الشخص المتقدم لشغل الوظيفة ، ليمثل أمام لجنة مكونة من ثلاثة أو أربعة وكلاء وزارة من قيادات رئاسة مجلس الوزراء ، ليواجه عدة أسئلة فى مجالات التخصص والثقافة العامة والقانون وغيرها .

مضى اليوم ، وأنا لا ألوى على شيء ، وعدت فى صباح اليوم التالى إلى عملى فى الهيئة ، وطويت الموضوع ، وأنا أكاد أجزم بأن ملفى الأمنى لن يسمح لى بالتعيين فى هذا المكان الحساس جدا (وثيقة رقم ٤) .

وخلال نفس الفترة تقريبا (مارس ١٩٨٢) تلقيت خطابا أخر من مراقبة شئون العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات ، يخطرونني فيه بموعد الاختبار لوظيفة " مراجع ثالث تحت التمرين " يوم الأحد الموافق ١٩٨٢/٣/٢٨ ، والتى سبق وأعلنت عنها الصحف المصرية فى شهر نوفمبر من العام الماضى (وثيقة رقم ٥) .

الحقيقة ، لم يكن الزحف الكابوسى للوساطة والمحسوبية قد بدأ بعد .

وذهبت إلى مقر الجهاز المركزى للمحاسبات الكائن فى طريق " صلاح سالم " بمدينة نصر ، وأتذكر ما جرى فى هذا اليوم وكأن أحداثه قد وقعت بالأمس القريب .

كان مبنى الجهاز ما زال مكونا من أربعة طوابق – قبل أن يجرى إضافة ست طوابق أخرى بعد عامين فحسب من هذه الواقعة – طرقاته طويلة ، مزدحمة بالشباب خريجي الجامعات من التخصصات المطلوبة ، خاصة المحاسبة والاقتصاد والتجارة الخارجية ، والطرقات نفسها تزدحم بالدولايب الصاج الحكومية التى تحمل الأوراق والمستندات دون عناية كبيرة ، وكانت لجنة الممتحنين مكونة من خمسة أفراد من قيادات الجهاز وعلى رأسهم وكيل أول الجهاز – ووزير الاقتصاد اللاحق – الدكتور " يسرى مصطفى " ، كان يجرى النداء على أسماءنا ، ويدخل الشباب فى دفعات مكونة من أربعة أفراد كل مرة ، وتقوم اللجنة بإلقاء الأسئلة وتطلب من كل شاب الإجابة عنها ، ثم يعاد طرح سؤال أخر ، وهكذا دواليك لمدة عشر دقائق إلى خمسة عشر دقيقة ، وقد تصادف إن تصديت لكل الأسئلة التى وجهت إلى أو تلك التى عجز بقية الشباب فى الإجابة عنها ، ولذا لم يكن غريبا أن تعلن النتائج بعد عدة أشهر ، ويكون ترتيبى هو الثالث على كل المتقدمين فى تلك المسابقة والأول على المتقدمين فى تخصص الاقتصاد . (وثيقة رقم ٦) .

وفى كل مرة من تلك المرات ، كنت أجد نفسى مشدوها ومربوطا بمكاني المتواضع فى الهيئة ، وبرغم أننى قد أيقنت بعد مضى أقل من ثلاثة أشهر من عملى بالهيئة ، أنها أقل كثيرا من طموحاتى كباحث اقتصادي ، ومحلل سياسى ، وهى بالتالى أصغر من أن تحتوى دورى الذى أتصوره لنفسى فى المستقبل ، إلا أننى كنت أصحو كل صباح ، ملهوفا لرؤية " أميمة " ، والنظر فى بحر عينيها الساحرتين .

عدت إليها لا أنوى سوى الاستمرار فى تأجيج المشاعر ، علنى أنجح يوما فى البوح والمصارحة ، وفى يوم من شهر سبتمبر ، وكان موعد امتحانات " السنة التمهيدية للماجستير " بكلية الاقتصاد قد أقترب ، وإذا بها تأتى إلينا ، حاملة خبر وجود " عريس " جديد قد تقدم إلى أسرتها من أجل الزواج بها ..!!

كانت تخطرنا ، ونظرة عيناها صامتة ، لم تكن سعيدة كما كانت فى الشهور الماضية حينما كانت تتحدث عن خطيبها السابق الضابط بالقوات المسلحة ، ولم تكن حزينة أيضا ، وبالقطع لم تكن " أميمة " وهى شاخصة إلىّ تخطرنا بعريسها الجديد ، ترغب فى أن تدفعنى إلى شيء ، بقدر ما كانت تفحص بعمق رد فعل ملامحي على هذا الخبر ، ربما لتقنع نفسها أنها قد أمتلكتنى ، وسيطرت على جوانحى ومشاعرى ؟!

نعم .. كانت تفكر هكذا .

وبقدر ما كان الحزن يعتصرنى ، وهى تبوح بأخبارها الجديدة ، وهو ما لم أستطع أن أخفيه ، بقدر ما حاولت أن أمتلك ناصية نفسى بعض الشيء ، وقدمت لها مباركتى وتهنئتي بالخطوبة المتوقعة .

عدة أيام أخرى، وجاءت لتعلن أن موضوع خطوبتها قد فشل ، وأنهم لم يتفقوا على شىء ..!!

ووجدتنى أبدأ من جديد . .

فى هذه المرة ، بدأت فى كتابة رسائل قصيرة ، أدسها إليها فى كتاب شعر أرسله لها عبر أيدى الزميلات ، رسالة ربما تعكس حالة من الشوق والحب الرومانسى ، ولم تكن تقطع بالرفض ، وإنما كانت تبادلها بابتسامة ، أو رسالة قصيرة فيها بعض من أبيات الشعر ، أو ورقة رسم فيها عيونها الجميلة ..!!

ويبدو أن موضوعى وعرضى ، قد أثير فى منزلها ، وكان رفض أمها قاطعا ، فالخوف من الأب كان يحول دون مصارحته ، وإن كانت الأم تتولى المهمة ، وكان الرفض محسوبا بحساب المال ، فمن هذا الفقير الذى يريد زواجك ؟ هل لديه سيارة ؟ هل لدية شقة مناسبة ؟

ولم أكن أمتلك أيا من تلك المقومات المطلوبة ، والتى أصبحت متاحة للكثيرين بعد سفر عشرات الآلاف من المصريين للعمل فى بلاد النفط العربية ..!!

هكذا كان حال تفكير الآسر المصرية البرجوازية الصغيرة ، وكانت أسرة " أميمة " نموذج مثالى للتشوهات التى تعرض لها أبناء تلك الطبقة بفعل السفر والعمل فى البلاد العربية .

فلم يكن والد " أميمة " سوى مهندس زراعي بسيط ، تخرج من كلية الزراعة ، وعمل موظفا صغيرا فى أحدى الهيئات التابعة لوزارة الزراعة ، كما لم تكن أمها قد استكملت تعليمها بعد ، وجاء طوفان السفر عام ١٩٧٤ ، فسافر الرجل إلى ليبيا ، ولحقت به الأسرة ، وأستمر هناك عدة سنوات حتى عاد فى أواخر عقد السبعينات حاملا معه مدخراته التى مكنته من الانتقال من الحوارى الضيقة لحى بولاق الدكرور ، و الحصول على شقة فى الناحية الأخرى من شارع مصر والسودان ، فى حى المهندسين .

ونجحت الأم بعزيمتها فى أستكمال تعليمها الجامعى بنظام الانتساب، أثناء فترة الغربة ، فحصلت على ليسانس الآداب ، وبهذا انتقلت الأسرة كلها إلى وضع طبقى جديد ، يكاد يخاصم كل من ينتسب إلى الطبقات الفقيرة والأيام الفقيرة ..!!

ولم أكن أدرى من تاريخ هذه الآسرة الكثير ، فتعلقت بأوهام الأمل ، وفى ظنى أن مستقبلى ، ومؤهلاتي العلمية كافيين للقبول .

وفى أحد الأيام ، انفردت بها فى الحجرة ، – ويبدو أن زميلاتها كن يشعرن فتركن لنا المكان – وصارحتها بحبى ، ورغبتى فى الارتباط بها .. لم ترد بكلمة ، وفى الأسبوع التالى تركت زميلتها (سعاد) تنفرد بى لتتحدث إلىّ حول الوضع الإجتماعى ، والإمكانيات المادية ، والتكافؤ الإجتماعى ..!!

أذن هو الرفض .

صمت .. وشعرت وقتها أن جرحا بعمق القلب ، وطول العمر ، قد نزف ، وأن دمى سيظل هكذا نازفا ، حتى لحظة رحيلى من الحياة .

صمت .. وتحجرت داخلى المشاعر ، كما تحجرت الدموع فى عيناىّ ، وظل جرحى نازفا ، وذكراها مؤلمة لعشر سنوات متواصلة ، حتى نجحت فى تجاوزه وتجاوزها .

****

وفى شهرى يوليو وأغسطس من ذاك العام (١٩٨٢) ، تسلمت ثلاث خطابات متتالية من وزارة القوى العاملة والتدريب ، تفيد تعييني فى وظيفة داخل ديوان عام الوزارة ، وتطلب – وتكاد تلح علىّ – فى التوجه إلى ديوان عام الوزارة من أجل استلام العمل فيها (وثيقة رقم ٧) ، وكنت حتى ذلك التاريخ لا أزال متعلقا ب" أميمة " لم تنقطع بيننا حبال المودة ، ولم أكن قد صارحتها بعد برغبتى فى الارتباط بها ، كما لم يكن العمل فى ديوان عام وزارة القوى العاملة مغريا من الناحيتين المالية أو الأدبية والوظيفية ، فلم ألتفت إلى هذه الخطابات ، وإن بات كل يوم أضيق علىّ من ثقب الإبرة .

وبانقطاع حبل الأمل نهائيا ، بذلك الرد الجارح ، كنت قد قررت مغادرة تلك الهيئة عند أقرب فرصة ، وانتظرت لحظة الهروب بعيدا إلى حيث تستطيع الروح أن تبعد ، وإلى حيث تتمكن الخطى أن تهرب . ولم تتأخر اللحظة

كثيرا ، فما هى إلا أيام قليلة ، ووجدت السيد (خ . س) يستدعينى إلى مكتبه بالدور الثالث ، من نفس العمارة التى تشغل فيها الهيئة طابقين ، توجهت إليه دون أن أعرف سبب هذا الاستدعاء .

فجأنى الرجل بالسؤال :

- هو فيه حاجة مزعالك فى الهيئة يا عبد الخالق ؟

أجبت :

- لأ .. أبدا .

- أمال عاوز تسيبنا ليه ، أنت تقدمت إلى رئاسة مجلس الوزراء لشغل وظيفة هناك ، وقد نجحت فى الاختبار ، وهم يطلبوا ندبك إلى هناك ؟

أجبت دون تردد، وكأنني أتنفس الصعداء :

- أنا فعلا تقدمت إلى شغل وظيفة هناك ، وأنا عاوز أمشى فعلا من هنا .

والحق .. فقد حاول الرجل أن يثنيني عن هذا القرار ، مبينا أن مستقبلى هنا أفضل من الناحيتين الوظيفية والمالية ، وفرص الترقية هنا سريعة ومجزية ، كما حاول أن يستخلص شيئا من قصة حبى التى يبدو أنها قد تسربت بين بعض الموظفين ، وفى وجود شبكة للتجسس فى كل مصلحة حكومية تتولى نقل مثل تلك الأخبار ، وألمح عدة مرات إلى أنه إذا كان هناك شيء شخصي ، يستطيع تقديم المساعدة والعون ، وأنه قادر على تذليل بعض الصعاب ، ولم أستجب ، ربما بسبب موقفى العدائى منه ، وربما بسبب كبريائى ، الذى عز علىّ أن أكشف شيء من ضعفى ، فيصعب علىّ بعد ذلك ان أدير علاقتى معه من موقع الند .

جاءت أجابتى تكشف عن حزن عميق ورغبة فى المغادرة ، وعندما لم يجد مفرا ، صرح لى بأنه سيخطر رئاسة مجلس الوزراء على موافقة الهيئة على نقلى – وليس ندبي – بما يعنى أنهاء علاقتى الوظيفية تماما بالهيئة ، فوافقته وانصرفت .

شاع خبر نقلى من الهيئة إلى رئاسة مجلس الوزراء بين العاملين بالهيئة ، وبين زميلاتي فى إدارة البحوث ، ولم يكن هناك من رد فعل من جانب " أميمة " سوى الصمت ، وأدركت بقيتهن ، أن وراء قرارى بالمغادرة ، قلب مكسور ، وحب مات قبل أن يولد ، فأشفقن علىّ ، وأظن أن بعضهن قد تمنين لو كن هن الحبيبات .

وخلال الفترة التى أعقبت ذلك ، وأثناء المكاتبات المتبادلة بين رئاسة مجلس الوزراء والهيئة بشأن إجراءات النقل ، او الندب ، إذا بشقيقة " أميمة " الصغرى – وهى خريجة حديثة من كلية الهندسة – تأتى لزيارتها ، وتجلس معى وكأننا أصدقاء منذ زمن ، وأثناءها أسرت إلى " أميمة " بأن " نهلة " تقترب من الارتباط العاطفى والرسمى بشاب ، ثم تحرجت من بقية القصة ، وحينما طالبتها باستكمالها ، قالت وهى مترددة :

- المشكلة أنه عراقى الجنسية .

فأبديت ترحيبي ، وأظهرت تحمسا لارتباط " نهلة " بذلك الشاب ، مما أسعد " نهلة " و" أميمة " ، ولكن اللافت للأمر أن الموافقة الأسرية على هذه الزيجة ، جاءت بعد أن عرفوا أن والد هذا الشاب العراقى ، يشغل وظيفة دبلوماسية فى البعثة الدبلوماسية لدولة العراق ، وهكذا مرة أخرى كان المال والوضع الاجتماعى هو أساس الاختيار ومعيار الموافقة فى تلك الآسرة ..!!

ولم يمض وقت قصير ، إلا وجاء " أسامة " الأخ الأصغر ل " أميمة "، والذى كان يكن لى أعجابا شديدا ، كما كانت تذكر " أميمة " أحيانا ، وكان " أسامة " شاب وسيم وأنسانى إلى أبعد الحدود ، ويبدو أنه كان من أكثر المتحمسين داخل هذه الأسرة لفكرة إرتباطى بشقيقته ، لم أفهم وقتها ، ما السر وراء تلك الزيارات هل هناك حرب تجرى فى داخل هذه الأسرة حول شخصى ؟ وهل هناك تصويت سيجرى بين أفرادها حول طباعى ؟

لقد أصبحت فجأة محل اهتمام الأسرة ، دون أن يكون هناك قدرة من صاحبة الشأن على الدفاع عن اختياراتها ، إذا كان ثمة اختيارات لها ..؟

كان حائط الصد من والديها أثقل من أن يزحزح ، وكان جرحى أيضا أعمق من أن يداوى الآن ، فقد حسمت أمرى على أن أتجاوزها وأن تشعر يوما بالندم على ما فعلت .

كان الهروب إلى الأمام هو مخرجي وملهايّ ، وقد تزامن جرحى مع محاولات تلك الفتاة (س) المتكررة للتقرب منى ، واصطيادي بالمعنى النسائى للكلمة .

كانت (س) من أسرة من نفس المستوى الاجتماعى لأسرة " أميمة " ، تفتقر إلى الجمال الأنثوى ، بنفس قدر تحليها بالقدرة على المناورة والتمثيل ، وكان هذا هو أخطر ما فيها ، وكانت محاولتها للتقرب منى – برغم معرفتها باليقين لحقيقة مشاعرى تجاه زميلتها أميمة – واضحة وجلية ، فإذا جاءنى استدعاء للخدمة الأحتياطية بالجيش ، تختفي من وسط زميلاتها ، وتذهب إلى أحدى المكتبات فى وسط المدينة ، لتأتى إلىّ " بمصحف شريف " ليحفظنى من المخاطر أثناء غيابى . .!!

وكانت حريصة – كما تدعى – على التقريب فى وجهات النظر بينى و " أميمة " المتمنعة بسبب رفض أمها ، بينما تبين فيما بعد أنها كانت تدس السم فى العسل ، فتنقل عبارة هنا ، وعبارة هناك مما أدى لزيادة التباعد والجفوة بيننا ..!!

وفى فترة الريبة والارتباك العاطفى تلك ، جاءنى خطاب من رئاسة مجلس الوزراء ، يطالبنى بالتوجه فورا لاستلام عملى هناك ، فقد تمت بسلام إجراءات نقلى من الهيئة إلى المجلس ..!!

وجاء موعد الرحيل ، فتولت " أميمة " وبقية الزميلات تنظيم احتفال المغادرة ، ودعي إليه بقية الزملاء والقيادات بالهيئة ، ووقف الجميع ، وتولى بعضهم إلقاء كلمات المجاملة المعتادة ، ووقفت بدورى أشكرهم على مشاعرهم ، وكان هناك جملة وددت أن تكون من أجل " أميمة " وحدها ، دون بقية الحاضرين ، اقتبستها من الفيلسوف وعالم

اللغويات المقارنة الألمانى الشهير " ماكس موللر " يقول فيها " أن الإحساس بالمعنى يسبق اختراع الكلمات " ، وبعدها غادرت .

****

وفى الصباح التالى (الخامس عشر من شهر ديسمبر من عام ١٩٨٢) اصطحبت أقدامى ، إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء ، وكم فوجئت بما جرى . كانت نتيجة اختبارات التعيين تشير أننى قد تفوقت وجاء ترتيبى الثالث على المتقدمين فيها ، ولذا حرصت القيادات الإدارية بالأمانة العامة لمجلس الوزراء على إلحاقى بالعمل برغم أن النظام الذى كان متبعا ، فى حال شغل المرشح لوظيفة فى جهة حكومية أخرى ، أن يتم ندبه لمدة عام ، يجرى فيها اختباره ، فأما قبوله واستكمال إجراءات نقله إلى ديوان عام رئاسة مجلس الوزراء ، أو العكس ، يتم رده مرة أخرى إلى الجهة التى أنتدب منها .

والغريب ، والمثير للدهشة ، انه قد تم التغاضى عن هذه القواعد فى حالتى ، فقد وافقوا على نقلى مباشرة من هيئة الرقابة على التأمين ، دون فترة اختبار ، والأكثر غرابة ، أن قواعد العمل فى هذه المؤسسة كان يقضى بإرسال ما يسمى " أستمارة استطلاع رأى " لجهتين أمنيتين هما ، مباحث أمن الدولة ، وهيئة الأمن القومى ، وحتى يومنا هذا لا أعلم على وجه الدقة ، كيف تم قبول تعييني فى هذا المكان ، برغم تاريخى السياسى الحافل بمعارضة النظام والحكم ..؟؟

والأكثر غرابة وإثارة، أنه وبمجرد أستلامى العمل ، أخذني مدير عام شئون الأفراد بيديه (وكان يدعى فاروق) ، ونزل بى إلى وكيل أول الوزارة ، ومدير مكتب رئيس الوزراء – فى ذلك الحين الدكتور فؤاد محيى الدين – وسلمنى بنفسه ..!!

قدمنى الأستاذ (فاروق) مدير عام شئون الأفراد إلى الأستاذ " محمد مهدى هميسه " وأثنى بعض الشىء على تأهيلى العلمى ، وكفاءتي التى برزت فى نتيجة الاختبارات ، وبدوره أشار مدير مكتب رئيس الوزراء ، بمؤهلي العلمى ، كخريج من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وتمنى لى التوفيق فى عملى الجديد ، ثم انصرفنا ، متجهين إلى الدور الثانى من قصر " الأميرة شويكار " الذى يشغله منذ منتصف الخمسينات حتى يومنا ، مقر رئاسة مجلس الوزراء وتعقد فيه اجتماعاته الكائن فى شارع القصر العينى ، متقاطعا مع شارع مجلس الأمة .

تعارفت إلى بقية أعضاء الطاقم المحدود العدد لرئيس الوزراء ، وأطلعنى رئيس الطاقم – الحاصل على ليسانس الحقوق – على طبيعة العمل ، والتى تنحصر فى تلقى مكاتبات الوزراء والمسئولين ، وأعداد ملخص لا يزيد فى أطول الأحوال عن عشرة أسطر ، تتضمن الجوهر الكامل للموضوع من أجل عرضها على رئيس الوزراء ، الذى يقوم بدوره بالتأشير عليها " بالرأى " ، ثم نقوم بعدها بإرسال " رأى " السيد رئيس الوزراء إلى الوزراء والمسئولين كلا حسب ما يخصه .

وكان أول اتصال تليفونى أجريه من مكتب رئيس الوزراء ، هو ذلك الذى قمت به إلى الزميلات فى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، وعندما سألونى عن طبيعة عملى ، وقلت أنه فى مكتب رئيس الوزراء المصرى ، سمعت على الجانب الأخر من الهاتف صوت صرخاتهن ، بما يعبر عن حالة من الفرح والسعادة ، وكأن زميلهم الذى احترموه وأحبوه ، قد أصبح رئيسا لوزراء مصر ..!!

ويبدو أن هذا الفرح بالمكان، أكثر منه بالمكانة، قد أنعش فىّ الآمال مرة أخرى ، فقمت بزيارتهم بعد مغادرتى لهم بأسبوع ، ربما بدافع الحنين إليها ، أو ربما بواعز الفضول إلى معرفة هذا الحال الوظيفى الجديد على موقفها ، وموقف أسرتها ، وحملت إليها كتابا من الشعر ، كانت قد أقرضتني إياه منذ فترة ، ودسست ورقة ، أبديت فيها رغبتى فى لقاءها مساء ذلك اليوم فى مقهى الشاى الهندى المواجه مباشرة لمقر الهيئة بشارع طلعت حرب ، وانتظرت موعد اللقاء وأنا أكاد أتحرق شوقا لرؤيتها ومعرفة رأيها الآن .

وجاءت فى الموعد ، بكل رقتها وجمالها ، ولكنها تحمل نظرات متعجلة وخطوات مترددة كالعادة ، تقدم قدما وتؤخر الأخرى ، وتذرعت بأن أمها وشقيقتها " نهله " ذهبا لشراء بعض الأشياء ، وسيحضران بعد قليل ، وأنها استأذنت منهما لفترة قصيرة ، لذا فلن تطيل الجلوس ؟

نظرت إليها، وقد احتبست كل الكلمات داخلى ، فها هى – كالعادة – لا تملك قرارا ، ولا تحمل مشاعر تدفعها دفعا إلى القبول بمخاطرة بناء مستقبل مشترك مع شاب فى بداية حياته ، إنها النموذج الكامل لفتاة عصر النفط العربى ، الراغبة فى " الجاهز " ، أنها فتاة الانفتاح الإقتصادى والعصر الجديد وقيمه ، وكانت هى النهاية لكل ما تصورته عنها ، وبدت أمامى شخص أخر غريب لا أعرفه ولم أعرفه تماما كالزمن والعصر ، ووجدتنى أنظر إليها النظرة الأخيرة ، وأطلب منها أن تغادر المكان ، حتى لا تتأخر عن شقيقتها وأمها .

ذهبت ، وذهبت بعدها ، وقد طويت صفحتها تماما من حياتى ، أو هكذا تصورت .

وما هى إلا أيام ، ووجدتنى أمسك بالقلم لأكتب بعض ما ظننت سطور شعرية ، تحمل بعض أحاسيسى فى تلك اللحظة الحزينة فى حياتى :

" يا هذا الزمن المتلون ..
حدثنى عن تلك الأيام
الملقية فى أرصفة الميناء ..
كم عاما مر .. كم قرنا
لا أدرى
فسنين العمر تمر ..
وتزحف ومضات الشيب

الهرمية .

***

يا زمن الغربة ..

أحلم بالعالم غير العالم ..

وأناس ما زالوا فى طى

الصفحات المجهولة .

بفؤاد فاض حنينا ..

يتدفق شلالا ..

يروى فى القلب بوارا

ويحفر فى صخر الذكرى الصلدة

كلمات تبقى فى الموج

شراعا أبديا "

****

الفصل الثالث
شيوعى فى مكتب رئيس الوزراء ..!!

تحت تأثير الإحساس بالجرح وانكسار القلب ، كنت أجد نفسى مدفوعا إلى الهروب إلى الأمام ، وتحت ضغط الرغبة فى الابتعاد والعناد ، اتخذت قرارين من أسوأ القرارات فى حياتى ، أولهما كان الذهاب للعمل فى رئاسة مجلس الوزراء ، والثانى كان الإرتباط والزواج من فتاة هى نقيضى المباشر فى كل شىء (س) .
وكأن القدر كان يمارس لعبة التحدي والعناد بدوره معى ، ففى اليوم الذى قمت بالزيارة الأخيرة إلى الزميلات فى الهيئة ، ودسست فيه خطابى المصحوب بطلب اللقاء ل " أميمة " ، توجهت إلى مكتب الزميلة " س " للتحية والسلام ، ومعرفة أخبارها التى كانت ترويها لى بين الحين والأخر ، وكانت فى صحبتها زميلتنا " نجلاء " ، وهى أمرآة على درجة عالية من الذكاء والمكر معا ، تجيد أحاديث الزواج وتلفيق علاقات الارتباط ، فروت لى أنه قد تقدم إلى (س) شاب يعمل طبيبا ، فباركت هذه الأخبار الطيبة ، بيد أن (س) قد حاولت منع نجلاء من رواية الموضوع ، ثم أدعت أنها قد رفضت الارتباط بهذا الطبيب ، بعد أن جلست إليه ، وتعرفت على اهتماماته ، وسألته لماذا تخيرت تخصصص طب الأطفال ؟ فجاءت إجابته مخيبة لآمالها، حيث ذكر أن هذا التخصص هو الأكثر ربحا وكسبا من الناحية المالية ..!!
وكانت " س" تكاد تبكى وهى تروى قصة الصراع العائلى الدائر فى منزلها بين أفراد أسرتها حول قرارها بالرفض ، بسبب هذه الإجابة ، وحاولت أن تبدو لى شخصا مثاليا يعادى فكرة المال ، وأنها تتعرض للضغوط من أسرتها لسرعة الإرتباط من أجل إتاحة الفرصة لشقيقتها الأصغر للزواج بمن تحب ، حيث تنتظر شقيقتها ووالديها لحين زواج الأخت الأكبر ..!!
أبديت أعجاب بموقفها ، وتمنيت لها التوفيق وانصرفت ، ولم يكن فى بالى أبدا أن هذا هو أشبه بخيوط العنكبوت الواهي حول الفريسة .
وجرى ما جرى مساء ذلك اليوم مع " أميمة " ، وأنتابنى أحساس بالغضب ، بقدر رغبتى فى الانتقام ..!!
وهكذا وجدت نفسى مدفوعا ، بأن أرفع سماعة الهاتف من مكتبى فى رئاسة مجلس الوزراء فى ذات الليلة ، لأطلب من " س " التى لم أكن أتخيل مطلقا أن تكون زوجة لى ، أطلب منها الزواج منى ..!!
أنها رواية سريالية ، تتكرر فى المشاهد السينمائية الركيكة ، وها أنا أكررها بحذافيرها ..!!
وبدا أنها شديدة الترحيب بالعرض ، وطالبتني بالانتظار عدة أيام حتى تعرض الأمر على أسرتها ، وبمجرد أن وضعت سماعة الهاتف ، بدأت أسأل نفسى ما هذا الذى أفعله ؟ إلى أى طريق أسير ؟

وتمنيت لحظتها ، أن يأتى الجواب بالرفض حتى أخرج مما أوقعت نفسى فيه ، وقد ارتحت قليلا ، حينما تلقيت اتصالا منها بعد يومين ، لتخبرني بأن أسرتها ترفض هذا الارتباط ، وكان منطق والدها وأمها – وأعترف أنهم كانوا على حق – كيف له أن يطلبك للزواج الآن وقد سبق وأحب زميلتك " أميمة " وطلبها للزواج ؟

والمدهش ، والمثير للشك ، أن اتصال " س " فى مكتبى قد تم من هاتف المنزل الخاص بأسرة " أميمة " ، وكررت الموضوع وهى تبكى ، حتى أجبرت " أميمة " على تناول سماعة الهاتف ، ومحادثتي ، بأن من الضرورى ، أن أقف بجانب (س) وأدعم موقفها أمام أسرتها ..!!

وأسقط فى يدي ، فهاهي " أميمة " قد عرفت بالأمر ، ولا أظن أن (س) قد قامت بهذا الأمر بمحض الصدفة ، بل أنها تعمدت أن تقوم بهذا الاتصال من منزل " أميمة " ، وأن تبكى أمامها ، وكأنها ترغب بشدة فى هذا الارتباط كجزء من خطة محبوكة رسمتها وخططت لها منذ البداية ، وبالطبع لم أكن حتى هذا الوقت ، أعلم أن هذا هو أحدى مهارات الفتاة (س) ، والذى أدى بعد أقل من خمس سنوات من الزواج من تطليقها والتخلص من هذا الخطأ الهائل الذى أوقعت نفسى فيه ، وبعد أن حدث مالا يمكن تصوره من هذه الفتاة ومن أسرتها معى .

****

تسلمت العمل فى مكتب رئيس الوزراء (د. فؤاد محى الدين) فى الأسبوع الثانى من شهر ديسمبر من عام ١٩٨٢ ، وكان الرجل يتميز بسمتين غريبتين ، فمن ناحية كان عشقه للعمل – والسلطة – يدفعانه إلى العمل المتواصل لأكثر من ثمانية عشر ساعة يوميا ، يطالع خلالها كافة المواقف والمكاتبات الواردة من الوزارات ، ومن مصادر المعلومات المختلفة ومنها بالطبع أجهزة الأمن الداخلى ، وأحيانا أجهزة الأمن القومى .

صحيح أن النشاط الرئيسى لهاتين المؤسستين الأمنيتين كانتا لدى رئيس الجمهورية وحده ، لكن بعض المعلومات والاحتياجات كانت تمر عبر رئيس الوزراء للموافقة عليها كإجراءات الصرف المالى وغيرها .

أما السمة الثانية التى يتميز بها " د. فؤاد محى الدين " فكانت سوء خط يديه ، والتى كانت تدفع بنا – نحن طاقم مكتبه – أن نعقد ما يشبه أجتماع من أجل فك طلاسم ورموز خط تأشيرته وتوجيهاته من أجل إبلاغها للمسئولين والوزراء ، فى كافة المواقع الحكومية ، وتصوروا لو جرى خطأ فى تفسير كلمة من كلمات رئيس وزراء مصر ، وأبلاغ الوزير أو المسئول بموقف خاطىء ..!!

وكان نظام العمل فى مكتب الرجل يقضى ، بأن ينقسم أعضاء الفريق الذى لم يكن يزيد فى مجموعتنا عن خمسة أفراد – حيث كانت هناك مجموعات أخرى متخصصة فى مسائل متنوعة – فنصفنا كان يستمر فى العمل من الساعة الثامنة والنصف صباحا حتى الثانية ظهرا ، ثم ينصرف ويعود إلى العمل فى الساعة السادسة مساءا ليستمر حتى الثالثة أو الرابعة فجرا ، بينما يبقى النصف الأخر من الثامنة والنصف صباحا حتى الخامسة بعد الظهر ، وبعد أن يطمئن إلى انصراف رئيس الوزراء إلى منزله لأخذ قسط من الراحة والعودة فى السابعة مساءا

ليستمر حتى فجر اليوم التالى ، ومن خلال هذا التناوب كان يجرى العمل المرهق ، وكان المقابل المادى الذى نحصل وقتها لا يزيد عن أثنتا عشرة جنيها تحت بند مصروفات سرية ، أما مدير مكتب رئيس الوزراء السيد "مهدى هميسة " فقد كان يتقاضى مقابل هذا العمل اليومى الشاق تسعة وأربعون جنيها ..!!

وبعد أقل من شهرين على وجودى فى هذا المكتب ، والعمل المضنى الشاق ، أدركت أن هذا النظام لا يتناسب مع ظروفى الدراسية من ناحية – حيث كنت منتظما فى السنة التمهيدية للماجستير بكلية الاقتصاد – ولا طموحي المهنى من ناحية أخرى .

صحيح أننى كنت أستطيع الإطلاع على بعض أدق الأسرار ، ومعرفة اتجاهات العمل فى كل تلك الوزارات التنفيذية تقريبا ، ومن خلال تدريبى على أعداد الملخصات الوافية التى لا ينبغى أن تتجاوز عدة أسطر للعرض على رئيس الوزراء ، بيد أن عملية التلخيص تلك لم تكن تناسب أبدا طموحى كباحث اقتصادي ، بدأت دراساته وأبحاثه تنشر فى بعض الدوريات العلمية المرموقة – مثل مجلة شوؤن عربية – ولاقت بعض الترحيب والتقدير من كثير من أساتذتى وكافة المتخصصين فى علم الاقتصاد .

وبرغم أن ميولى الشيوعية – من منظور الأمن – كانت لا تزال قائمة ، فأن أنقطاع صلتى بالعمل التنظيمى منذ عام ١٩٨١ ، كانت عاملا أضافيا فى رفض الأستمرار فى هذا العمل بكل مشاقه ومصاعبه ، خاصه وأن مقابله المالى لم يكن يزيد عما ذكرت ، وبرغم أن هذا المقابل وكل المخصصات المالية لمجلس الوزراء والعاملين فيه قد قفزت لعشر أضعاف فى السنوات اللاحقة ، كما لم تشهد أروقة رئاسة الوزراء رئيسا يعمل طوال هذه الساعات الطوال ، بل أن رئيس الوزراء الذى أعقب الدكتور فؤاد محيى الدين ، لم يكن يعمل سوى ساعات العمل الرسمية مثله مثل جميع الموظفين بالدولة ، بل أن العاملين فى رئاسة مجلس الوزراء كانوا يتندرون على (د. مصطفى خليل) الذى كان يحضر فى الساعة العاشرة صباحا ، وينصرف فى الساعة الثانية ظهرا ، دون أن يعود إلى مكتبه مرة أخرى فى المساء ..!!

والمدهش فى سلوكي – الذى أستطيع أن أصفه الآن – بأنه طفولى ، أننى كنت أنصرف من العمل فى مكتب رئيس الوزراء المصرى ، لأشارك فى مؤتمرات نظمها " حزب التجمع " حول مستقبل اليسار والحركة الشيوعية المصرية ، وأقف لأتحدث فى الميكروفونات – المسجلة بالصوت والصورة بالطبع – عن مستقبل اليسار الشيوعى ، ورؤيتي نحو أصلاح أحوال الحركة الشيوعية المصرية ..!!

ومن بعدها لاحظت زيادة حركة غير مرئية ، وأحيانا مرئية لرقابة لصيقة لشخصى داخل ديوان عام رئاسة الوزراء ، يتولاها مباشرة مدير أمن مجلس الوزراء (وكان برتبة العميد) ، فكانت حركته وتردده على محيط المكان الذى أتواجد فيه كثيرة وملحوظة ، يتفحص بعينيه مكانى وتحركاتى .

لذا فقد تقدمت بطلب إلى السيد " مهدى هميسه " – مدير مكتب رئيس الوزراء – طالبا منه نقلى إلى إدارة المعلومات والميكروفيلم ، التابعة للأمانة العامة للمجلس ، والبعيدة بعض الشيء عن مشقة عمل مكتب رئيس الوزراء ، وبرغم موافقة الرجل بعد تردد ، فقد ظن رجال الأمن ، أن هذا الموقع الجديد يتيح لى التعرف بتأنى أكثر وقراءة محاضر أجتماعات اللجان الوزارية ، مثل لجنة الإنتاج ، أو لجنة الخدمات وغيرها من اللجان ، وكان هذا صحيحا تماما .

فقد كانت أجتماعات هذه اللجان أكثر ثراء بالمعلومات من غيرها ، وعرفت منها أسرار تلك الضجة التى قادها عدد من المثقفين المصريين فى مطلع عام ١٩٨٣ حول البحوث المشتركة والممولة من جهات أجنبية ، فى مجلة "الأهرام الإقتصادى" ، فعرفت عدد هذه البحوث الضبط ، ومصادر التمويل وغيرها من القضايا والمعلومات السرية .

وقد ساعدتني تلك المعلومات التى تحصلت عليها خلال تلك الفترة القصيرة التى أمضيتها فى هذا المكان ، قبل أن يجرى إصدار قرار بنقلى من رئاسة مجلس الوزراء ، ولم أكن قد أمضيت فيه أكثر من ثلاثة أشهر .

وفى الأسبوع الأول من شهر يناير ، ولم أكن قد أمضيت فى عملى فى مكتب رئيس الوزراء ، سوى أقل من شهر ، تسلمت الخطاب الثالث والأخير بعلم الوصول ، من الجهاز المركزى للمحاسبات يخطرنى فيه ، بأنه وإلحاقا بكتابيه السابقين بشأن تعييني بالجهاز ، ونظرا لأننى لم أحضر لأستلم العمل ، فأنه سيتم العدول عن هذا التعيين فى حال عدم حضورى لمقر الجهاز بمدينة نصر لاستلام العمل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمى لهذا الخطاب (وثيقة رقم ٨) .

وقد دفعنى ذلك إلى التوجه فى صباح اليوم التالى إلى الإدارة العامة لشئون العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات ، وقبل أن أدخل على مدير شئون الأفراد تجولت داخل مبنى الجهاز الضخم ذو الأربع طوابق ، والمعد لزيادتها إلى عشرة ، فهالني المنظر ، فالطرقات تزدحم بالأوراق ودولايب الحفظ المعدنية (الشانونات) ، والنظافة فى حال سيئة للغاية ، وحمامات المياه أشبه بدورات المياه العمومية ، من حيث القذارة ، وسوء الخدمة ، وهناك ضوضاء لا يمكن تصورها ، وكأننا فى محطة مصر للقطارات ، مما خلق انطباع سلبى وشديد السوء بداخلى ، خاصة إذا قارنته بالمكان الذى أعمل به حاليا (مكتب رئيس الوزراء) حيث النظافة والسجاد الأحمر ، والخدمات الجيدة .

نعم .. كنت أجد نفسى داخل أسوأ المبانى الحكومية على الأطلاق ، فالأوراق متناثرة ، والملفات السرية التى تتضمن نتائج عمليات التفتيش المالى والإدارى لشركات القطاع العام والمصالح الحكومية المختلفة ، متروكة لكل من يرغب فى العبث بها .لقد كان منظرا بائسا وحزينا ، دفعنى دفعا إلى رفض وجودى فى هذا المكان ، ولم تكن عملية المقارنة بين وجودى فى مقر رئاسة مجلس الوزراء وهذا المكان الموحش لصالح هذا الأخير على الأطلاق .

ثم ذهبت إلى مدير عام شئون العاملين ، لكى أتعرف أكثر على الجوانب المالية للوظيفة الجديدة ، فإذا به بعد القيام بالحساب اللازم يخبرنى ، بأن الزيادة التى سوف أتحصل عليها من وجودى فى الجهاز لن تزيد على سبعة جنيهات ، مما أحصل عليه حاليا فى رئاسة مجلس الوزراء ..!!

وبالمقابل فعلىّ تحمل مشقة المسافة اليومية من منزلى – فى شبرا الخيمة – إلى مدينة نصر ، ودون أن أتمكن من الاشتراك فى سيارات نقل العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات التى كانت قليلة العدد حتى ذلك التاريخ ، وقبل أن يحدث (الدكتور عاطف صدقى) نائب رئيس الوزراء والرئيس الجديد للجهاز المركزى للمحاسبات تلك النقلة الهائلة ماليا وأدبيا للجهاز والعاملين فيه بعد أشهر قليلة من زيارتى تلك حيث زادت على عشر أضعاف ما كانوا يحصلون عليه قبل ذلك بعدة شهور ..!!

لم أتردد لحظة واحدة فى الوصول إلى قرار بالبقاء فى رئاسة مجلس الوزراء ، والتضحية بتلك الجنيهات السبعة شهريا ، وكان هذا أيضا من سوء الحظ الذى صادفني فى حياتى ، حتى بعد أن أصدر وزير شئون مجلس الوزراء (المستشار عادل عبد الباقى) قرارا بنقلى من رئاسة مجلس الوزراء بعد أقل من شهرين على تلك الزيارة ، لم أنتبه إلى أمكانية تسلم العمل فى الجهاز المركزى للمحاسبات خلال السنة نفسها التى جرت فيها الاختبارات وأعلنت فيها نتيجة المرشحين لوظائفه ، والغريب أيضا ، أننى قد حاولت ذلك ، ولكن بعد مرور ثلاث سنوات على إلحاحهم علىّ بتسلم العمل ..!!

ولو كان قد تحقق ذلك لتغير مسار حياتى كلها ، المهنية والعاطفية والوظيفية .

مكنتني فترة وجودى القصيرة فى مكتب رئيس الوزراء المصرى ، فى مرحلة من أدق مراحل التاريخ السياسى المصرى الحديث ، حيث اغتيل رئيس الجمهورية منذ عدة شهور ، وسيادة مناخ من الإرباك والريبة ، واعتصام الجميع وراء المؤسسة العسكرية باعتبارها الحافظ لكيان الدولة ، من التعرف بدقة أكثر على وسائل العمل الحكومى فى قمة جهازه الأعلى ، والإطلاع بالتالي على خطوط الاتصالات الخفية بين رؤساء بعض الأحزاب السياسية المعارضة وبين النظام والحكم ، من أجل التنسيق فى المواقف وتخفيض السقف السياسى لتحركها وفقا لمتطلبات واحتياجات الحكم والرجل القابع على كرسى الرئاسة فى البلاد ، بعيدا عن الشعارات الزاعقة والألفاظ الرنانة .

كما رأيت عن قرب وسائل وأساليب التملق التى مارسها كبار الموظفين من وراء ظهر بعضهم البعض للحصول على رضاء رئيس الوزراء ، ومن أجل اقتناص مركز وظيفي أو وزارى هنا أو هناك .

ولكنها فترة علمتني أيضا ، معنى الكبرياء الذاتى ، والعمق الفلسفى لمقولة الفيلسوف السكندري الشهير " أفلوطين " حينما قال " الغنى فى الإستغناء " ، فحددت منذ تلك اللحظة مسارى ومستقبلى بعيدا عن الصراعات الوظيفية من أجل تحقيق الكسب الشخصى ، وأن تكون الكتابة والبحث العلمى هو طريقى وغايتى .

ثلاثة شهور أو أكثر قليلا ، هى كل ما قضيته فى هذا القصر المنيف (قصر الأميرة شويكار) ، عرفت فيه الكثير ، وحددت فيه مصيرى ومستقبلى .

وفجأة وجدت نفسى مطرودا بقرار من وزير شئون مجلس الوزراء فى فبراير من عام ١٩٨٣ ، عائدا مرة أخرى إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، حيث مهبط أحزانى العاطفية ، ومنبع أول شعور بانكسار القلب ولوعة الفؤاد .

****

الفصل الرابع
عودة إلى مهبط الأحزان

لم يكن حزنى لصدور قرار ندبى إلى الهيئة المصرية للتأمين، مبعثه التمسك بالوظيفة فى رئاسة مجلس الوزراء على الإطلاق ، بقدر ما كان بسبب عودتى مرة أخرى إلى تلك الهيئة التى شهدت أحزانى وصدمتي الأولى فى أول تجربة عاطفية حقيقية فى حياتى .

ولا أدرى لماذا سقط من ذاكرتى – فيما يشبه فقدان الذاكرة – الوظيفة التى كانت مازالت محجوزة لى فى الجهاز المركزى للمحاسبات ، ولكنها يبدو أنها تصاريف القدر ، ولعبة المقادير.

عدت إلى الهيئة ينتابنى شعور جندى مهزوم ، عاد توا من ميدان الحرب ، ومرة أخرى أجد نفسى عائدا إلى إدارة البحوث ، حيث الزميلات أنفسهن ، مضافا إليهن هذه المرة ، زميلة جديدة هى " سوجنا " . ومنذ تلك اللحظة التى قرعت فيها باب حجرتهن وفتحت بابها ، كانت نظرات الزميلة الجديدة تشى بغرام يبدو أنه قد نما وترعرع على حكايات الزميلات عنى خلال الفترة الماضية ، ، فتركت نفسى للمغامرة علها تنسينى بعض آلمي وصدمتى السابقة .

كنت الآن ، غير ما كنت قبل المغادرة ، فلا الرغبة فى العمل البحثى بالهيئة وموضوعاتها كما كانت ، بل كان الاندفاع فى طريق استثمار معرفتى بأحوال وأسرار سوق التأمين وإعادة التأمين ، فى ظل إنشاء الشركات الخاصة وبدء غزو الشركات الأجنبية والمشتركة لهذا السوق الضخم ، فنشرت دراسة مطولة حول " الانفتاح واختلال سوق التأمين فى مصر " فى أحد أعداد المجلة الذائعة الصيت فى ذلك الحين " الأهرام الإقتصادى " التى كان يرأس تحريرها ذلك الرجل العظيم " د. لطفى عبد العظيم " ، كما نشرت مقال أخر حول نفس الموضوع بجريدة الأهالي اليسارية المنحى حتى ذلك الحين .

وعلى الفور وجدت نفسى محاطا بنظرات العداء والشك من جانب قيادات الهيئة ، الذين استقرت مصالحهم مع الأوضاع الجديدة لسوق التامين بشركاته الخاصة والأجنبية ، والتى وجدت طريقها إلى بعض تلك القيادات بالمال والهدايا فصمتوا على تجاوزاتها ، بل وأخطائها المخالفة للقانون .

خاصة وأن ما كتبته – وهى دراسة علمية موثقة – قد جاءت بردود فعل غاضبة من جانب بعض أصحاب هذه الشركات ، فكتب بعضهم ردود نشرت فى المجلة ، وأتصل بعضهم الأخر بقيادات الهيئة يطلب التصرف فى الأمر ، وإسكات هذا الصوت النشاز ..!!

وكان أن وضعنى (خ . س) وبعض أصحاب المصالح فى رأسهم – كما يقولون – وأخذوا يبحثون عن طريقة للتخلص منى بعيدا عن الهيئة وشبكات العنكبوت التى نسجت خيوطها حولها ، حاولوا فى البداية أحالة الأمر إلى التحقيق ، فلم يجدوا بيانا أو معلومة اقتبستها من ملفات محظورة فى الهيئة ، بل كانت كل تحليلى قائم على البيانات التى تنشر فى الكتاب الإحصائى السنوى الذى يصدر عن الهيئة ، فلم يكن من المستطاع توقيع جزاء إدارى أو وظيفى ضدى ، وإنما أحتبس القرار فى النفوس وانتظروا للحظة المناسبة للصدور ، ولكنهم قرروا أن

يضايقوني من خلال رفض تجديد تمويل الدورات التعليمية التى كنت أحصل عليها فى مركز اللغة الفرنسية . (وثيقة رقم ٩) .

لم تسعفنى القضية المرفوعة من جانبى ضد قرار وزير شئون مجلس الوزراء بندبي إلى الهيئة ، والتى تولاها مكتب الأستاذ " أبو الفضل الجيزاوى " ، فى التخلص من هذا المأزق الوظيفي الجديد .

وفى سبتمبر من هذا العام (١٩٨٣) ، استكملت مسيرة أخطائي ، وكأننى مدفوع بقصور ذاتى ، أو قوة مجهولة للإقدام على الانتحار ، فتقدمت إلى خطوبة (س) ، وسط احتفال عائلى صغير ، تعمدت أن يكون " الشيخ إمام عيسى " ورفيق دربه الفنان " محمد على " ضيوفا ، ليعزفا لى ، وكأننى أحاول الهروب من الواقع بحلم البطولة الذى يمثله فى ضميرنا الشيخ " إمام " ، وعندما كنت أسأل نفسى لماذا هذه الفتاة ، وهى التى لم تكن أبدا فى خيالى وتصوراتي المسبقة لرفيقة حياتى ؟ لم أكن أجد إجابة معقولة، كنت أهرب من نفسى ، ومن المكان ، ومن الزمان ..!!

أحيانا كنت أجد المبرر ، فيما أظنه الخوف من المستقبل ، وما يحمله من احتمالات الاعتقال ، بسبب نشاطى بالتعاون مع (الرفيق زياد) من أجل إعادة بناء منظمة المؤتمر ، ومن ثم فأننى قد لا أكون فى حاجة إلى زوجة ، قد تشغلني بجمالها ، أو تأسرني بحبها ، فتضعف إرادتي على الصمود والاستمرار ..!! وكان كتاب " رسائل الحب والحزن والثورة " للمناضل اليسارى الكبير (د. عبد العظيم أنيس) ، ماثلا دوما فى مخيلتي ، حاضرا دائما فى تجربتى .

وأحيانا أخرى ، كنت أبحث عن المبرر فى بغضى لنموذج " الفتاة اليسارية " أو الشيوعية فى ذلك الحين ، التى لم تنجح أبدا فى أن تكون زوجه ، كما لم تنجح فى أن تكون رفيقة جادة ، بحيث كانت منازلهن غير لائقة من حيث النظافة والتناسق والجمال ، خاصة لمن يبغى أن يكون كاتبا ، أو باحثا ، لقد كن فى ذلك الحين أقرب إلى السلوك " البوهيمى " أو " الهيبيز " منه إلى المناضلات الحقيقيات .

وأخيرا كنت أجد فى تلك الفتاة (س) ، دون بقية الزميلات فى الهيئة ، الأكثر اهتماما بى ، واندفاعا إلىّ ، وإظهار مشاعر المودة والحنان .

****

لم يمض على وجودى فى الهيئة " منتدبا " من رئاسة مجلس الوزراء ، سوى أقل من عام ، إلا وفوجئت بقرار نقل نهائى من رئاسة مجلس الوزراء – الذى كنت مازلت على ذمته الوظيفية – إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بتاريخ الثالث من يناير عام ١٩٨٤ ، وبعد أن استطلعوا رأى قيادة الهيئة إذا ما كانت توافق على نقلى إليها بصورة نهائية ، فوجدوها فرصة للانتقام والتخلص منى فى آن واحد ، فرفضوا ، فصدر القرار بنقلى إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ،وهكذا وجدت نفسى بين ليلة وضحاها ، مطالبا بأن أذهب إلى أخر الدنيا ، حيث هذا

الجهاز ، والذى كان ينظر إليه باعتباره " جراج حكومى " أو " أرشيف " لا خطر منه ولا ضرر من وجودى فيه ..!!

وبرغم أن الأجور والحوافز فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لم تكن ذات قيمة – مقارنة بجهاز المحاسبات المجاور له – فأن أفضل ما كان يميزه بالنسبة لشخص مثلى ، هو الوقت ، حيث ينفرد الجهاز بحصول العاملين فيه على يومى أجازة أسبوعيا (الخميس والجمعة) قبل أن ينتشر هذا النظام فى كافة الأجهزة الحكومية بعد ذلك بعدة سنوات ، بالإضافة إلى أن ساعات العمل كانت تمتد لأقل من خمس ساعات يوميا (من التاسعة صباحا حتى الثانية ظهرا) ، وحينما توجهت إلى إدارة شئون العاملين برئاسة مجلس الوزراء لتسلم قرار النقل ، كان التعليق الذى سمعته من المدير العام :

– " يا بختك .. ده أنت تروح الساعة التاسعة صباحا، وسوف تنصرف الساعة التاسعة والنصف صباحا " ..!!

ومرة أخرى ، لا أجد تفسيرا لما أصابنى من فقدان ذاكرة ، فلم يأت على بالى الوظيفة الموجودة فى الجهاز المركزى للمحاسبات ، الذى كان قد شهد قفزة مالية غير معهودة فى الوظيفة الحكومية ، حيث تضاعفت المكافآت والحوافز والمرتبات للعاملين فى هذا الجهاز لأكثر من عشرة أضعاف منذ نهاية عام ١٩٨٣ ..!!

ولم يشأ (خ . س) ومدير عام شئون العاملين فى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، أن يتركوني أغادر دون أن يفحوا سمومهم انتقاما ، فأوعزوا إلى مديرة إدارة البحوث " جوهرة سليمان " بأن تضع تقرير الكفاءة الخاص بى بصورة أقل كثيرا من قدراتى وكفاءتي ، حتى يقطعوا علىّ الطريق فى حال التقاضي والتظلم من قرار النقل ، وحتى يكون هذا التقرير أداة فى يد هيئة قضايا الدولة ضدى أثناء نظر الدعوى القضائية المرفوعة منى ضد مجلس الوزراء . (وثيقة رقم ١٠) .

وكان لهم ما أرادوا، حيث جاء حكم المحكمة بعد طول النظر ، برفض طلباتي بالعودة إلى وظيفتى بمجلس الوزراء .

وكان علىّ الآن، أن أبدأ رحلة عذاب وظيفية جديدة، رأيت فيها ما لم أكن أتصوره من سلوك الموظفين، وأخلاقهم وطباعهم ، ولكنى كالعادة نجحت فى النهاية ، من استثمار وجودى فى هذا المكان الجديد (الجهاز المركزى لتنظيم والإدارة) لأحصل منه على خبرة علمية وخبرات عملية غير محدودة .

****

الفصل الخامس

الطرد إلى الأرشيف الحكومى ..!!

إذا جاز لى أن أصف أولى خطواتى فى هذا الجهاز بكلمة معبرة فهى " أول القصيدة كفر " ..!!

كانت المكاتبات الإدارية بين الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء ، والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، تجرى من وراء ظهرى منذ شهر ديسمبر من عام ١٩٨٣ ، من اجل ترتيب الإجراءات المتعلقة بنقلى النهائى ، وبناء عليها صدر القرار الإدارى رقم (٦٠) لسنة ١٩٨٤ ، فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، بنقلى إلى أحد إدارات الجهاز ، وذلك بدءا من يوم السادس من يناير من ذلك العام .

ومنذ ذلك التاريخ ترددت على مبنى الجهاز أكثر من ثلاث مرات ، أتجول فى طوابقه العشرة ، وأتطلع فى وجوه موظفيه ، وأذهب إلى المختصين فى إدارة شئون العاملين ، وقبل أن يأتونى بأوراق أستلامى العمل ، كنت ألوذ بالفرار ، هاربا لا أعرف على أى شيء سوف أستقر .

وقد تكرر هذا المشهد عدة مرات ، وأنا لا أكاد تصور وجودى فى هذا المكان المزدحم بالبشر ، والصاخب بصورة غير متصورة ، وأستمر هروبى حوالى تسعة عشرة يوما كاملة .

وللمرة الرابعة ، نسيت بقوة المقادير وإرادتها أمر وظيفتى المحجوزة فى الجهاز المركزى للمحاسبات ..!!

وأخيرا ، تحاملت على نفسى ، وتوجهت إلى مبنى الجهاز على رغبة بأستلامى العمل ، وقامت إدارة شئون العاملين بتعديل قرار إلحاقي من إدارة التدريب ، إلى الإدارة المركزية للمعلومات ، أو ما كان يسمى اختصارا " مركز المعلومات " ، وكان هذا أيضا من تصاريف القدر ، ورحمتها .

وكان من مقتضيات الأمور ، أن يجرى إحالتي إلى إدارة التحقيقات ، بسبب انقطاعي غير المبرر عن العمل طوال هذه الفترة الممتدة من العاشر من يناير إلى التاسع والعشرين منه ،ووسط أخبار نشرت فى بعض صحف المعارضة (جريدتى الشعب والأهالى) حول ظروف نقلى من رئاسة مجلس الوزراء ، جرى التحقيق معى ، وأبدى المحقق الذى كان حريصا على قراءة تلك الصحف ، بعضا من التعاطف ، فحاول أن يتولى بنفسه صياغة إجاباتى على الأسئلة بحيث يجنبنى كل ما من شأنه توقيع جزاء إدارى ضدى .

أنتهى التحقيق بخصم أجر المدة التى انقطعت فيها عن العمل خلالها دون جزاءات إدارية أخرى (وثيقة رقم ١٠ ووثيقة رقم ١١) .

وكان علىّ الانتظار عدة أيام حتى يستقر أمر وجودى فى مركز المعلومات بالجهاز ، ومقابلة رئيس الإدارة المركزية للمعلومات وكان بدرجة (وكيل وزارة) ، من أجل التعارف ، وتحديد طبيعة المهام الوظيفية التى سوف توكل إلىّ ، وكان هذا من أفضل ما حدث فى حياتى الوظيفية كلها .

أمضيت تلك الأيام قابعا فى مكتبة الجهاز بالطابق الثانى ، وبرغم تواضع تجهيزاتها إلا أن القائمين عليها من فتيات متخصصات فى علم المكتبات ، تقودهم سيدة محبوبة من الجميع حتى أطلق عليها العاملين (الحاجة

سعاد) ، كل هذا جعل المكتبة مصدرا مهما ليس للإطلاع والمعرفة فحسب ، وإنما للعلاقات الإنسانية والاجتماعية للكثيرين .

وهكذا وجدت نفسى غارقا فى عملية بحث شاقة حول رؤية الصحف والمجلات الأجنبية للصراع العربى – الإسرائيلى أثناء غزو لبنان ، وقد اتخذت من المجلة البريطانية المتخصصة فى عالم الاقتصاد ، والمعروفة برصانتها التحريرية " the economist " نموذجا للبحث والدراسة ، وكنت بهذا أستكمل العمل الذى بدأته منذ أواخر عام ١٩٨٢ فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وبمشاركة الزميلين " سيد زهرة " و " دينا الخواجة " ، وتحت أشراف " الدكتور على الدين هلال " وكان موضوعه " اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان " والذى صدر فعلا فى كتاب من إصدارات المركز فى منتصف عام ١٩٨٤ ، وكان بهذا أول كتاب أشارك فى تحريره .

ومن النوادر التى ينبغى أن تروى ، ما جرى مع الدكتور " على الدين هلال " فى مساء أحد أيام شهر ديسمبر من عام ١٩٨٢ ، وكان فريق البحث قابعا بالطابق السادس فى انتظار حضوره ، وإذ به يفتح الباب علينا ، متهللا ، بشوشا ، وما كاد يجلس إلا ورن الهاتف ، وكان على الجانب الأخر مدير المركز " السيد يسين " يسأل هل حضر الدكتور " على " ، أم مازال متأخرا ، ولم نكن ندرى أن سر هذا الاهتمام هو ، معرفة نتائج أول لقاء شخصى بين الدكتور " هلال " والرئيس الجديد " حسنى مبارك " ، الذى أعجبه أحدى المقالات التى كتبها الدكتور " هلال " فى جريدة الجمهورية ، فسأل الدكتور " بطرس بطرس غالى " وزير الدولة للشئون الخارجية ، وأحد أقرب معاونيه فى ذلك الوقت ، عن " هلال " هذا ، فأخبره " غالى " أنه أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وزاد عليها ، انه أحد تلامذته ، فطالبه مبارك ، بتنظيم موعد مع هذا الأكاديمي اللامع ، للتعرف عليه ، وقد كان .

أختطف " على الدين هلال " سماعة الهاتف من يد " سيد زهره " ، وأخذ فى محادثة " السيد يسين " حول اللقاء باختصار ، ثم أخبره ، أنه سيحضر إليه فى مكتبه بالطابق الخامس ، بعد انتهاء الاجتماع مع أعضاء الفريق البحثى .

وبهذا عرفنا توا وبمحض الصدفة بقصة أول موعد ، وأول لقاء بين رئيس الجمهورية الجديد ، وأحد المثقفين المصريين ، والأكاديميين اللامعين فى ذلك الحين .

كان " هلال " مسحورا باللقاء ، فنسى نفسه ، وأخذ يروى لنا بعض من التفاصيل ، وأنا هنا أرويها لكم حتى نتعرف على كيفية تصرف المثقفين المصريين ، وعاشقى السلطة ، وكأنهم فراشات نار ، يظنونها نور ..!!

روى لنا أستاذ علم السياسة الشاب ، والقادم توا من الولايات المتحدة حيث أكمل دراساته العليا ، عن قصة اللقاء ، وكيف أستقبله الرئيس ، ثم أخذ يتغنى بالرجل ، من حيث البساطة ، فكما قال :

– لقد أمسكت بيديه، عدة مرات .. لقد كان الرجل بسيطا جدا..!!

ودفعه انبهاره بالرجل – والحقيقة بسلطة الرجل – إلى الاستغراق فى تفاصيل اللقاء ، من قبيل كيف أمسك " هلال " بذراع الرئيس ، وكف الرئيس ، ليقاطعه أحيانا ، أو يوضح له بعض أرائه ..!!

وقبل أن يتنهى اللقاء ، بادر الرئيس " الدكتور هلال " بالسؤال :

– أنت عندك كم سنة يا دكتور على ؟

فاجأ السؤال الرجل فأجاب بسرعة :

– عندي اثنان وأربعون عاما يا سيادة الرئيس .

ضحك الرئيس قليلا ثم علق قائلا :

– يا اهه ، ده أنت لسه صغير يا على .. لا لسه شويه يا على .

أربكت ملاحظة وتعليق الرئيس الدكتور على الدين هلال فسارع بالقول :

– لا يا سيادة الرئيس ، أنا مش عاوز منصب وزاري ، أو شيء من هذا القبيل ، أنا دورى أن أكون مفكرا ، وأستاذا فى الجامعة .

لم يصدق مبارك الأستاذ الجامعى ، الذى أنهكه اللهاث لمدة عشرين عاما منذ أول لقاء له مع الرئيس ، حتى عين أخيراا وزيرا للشباب والرياضة فى أواخر عقد التسعينات ، ومسئولا عن تثقيف نجل الرئيس سياسيا ، وإعداده لخلافة والده فى حكم مصر ، ضاربا بذلك عرض الحائط بكل ما تعلمه فى الولايات المتحدة ، وفى مقالاته ودراساته المنشورة حول الديموقراطية والتداول السلمى للحكم ..!!

انتهت رواية الدكتور على الدين هلال لنا عند هذا الحد ، ثم توجه من فوره إلى مكتب " السيد يسين " ليروى له كل الحكاية .

لم يكن " على الدين هلال " ، صادقا أبدا فيما ذهب إليه بشأن دوره كمفكر سياسى وأستاذ جامعى ، لقد فعل المستحيل ، وتنازل عن كل ما بشر به تلامذته فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، حول الديموقراطية ، ولم يهدأ حتى حصل على هذا المنصب الوزارى ، برغم الاستخفاف الذى قوبل به حينما وافق على تولى منصب وزير الشباب والرياضة ، دون أن يكون قد مارس يوما لعبة رياضية واحدة ، وبعد نحو عشرين عاما من هذا اللقاء ..!! كما أصبح الرجل أداة من أسوأ الأدوات التى أستخدمها نظام الرئيس مبارك وعائلته ، حينما قبل أن يكون بوقا ومنظرا ومفلسفا لفكرة " توريث العرش الجمهورى " من مبارك الأب إلى طفله المدلل والمشكوك فى كفاءته وأهليته ، والمرتبط بدوائر المال والأعمال المشبوه فى الداخل والخارج ..!!

****

على أية حال ، حان موعد لقاء التعارف بين وكيل الوزارة " الأستاذ أحمد كمال الدين فهمى " وبينى ، الرجل له من الوقار والهيبة ، بقدر ما يحمل من قلب عطوف وقدرة على اتخاذ القرارات الصعبة ، ورعاية مصالح مرؤوسيه .

مكتب كبير ، وحجرة واسعة ، وقاعة تتوسطها منضدة كبيرة للاجتماعات ، يجلس الرجل كما هى عادته ، على مائدة الاجتماعات ، ويتجنب المكتب الضخم ، الذى لم أشاهده يوما على مدى أربعة سنوات قضيتها معه ، يجلس عليه ، وعندما أطمئن الرجل إلى ، أجابنى على سؤال :

– لماذا لا تجلس أبدا على مكتبك ؟
– عشان ده ..!!

وأشار إلى صورة رئيس الجمهورية التى تتصدر رسميا أعلى مكاتب كافة المسئولين فى الدولة ، لقد آثر الرجل أن يجلس طوال هذه السنوات على مائدة الاجتماعات ، وفى مقعد غير مريح ، من أجل أن يتجنب الجلوس فى مكتب تعلوه صورة الرئيس حسنى مبارك ..!!

استقبلني الرجل ببشاشة ، وإن كانت مصحوبة بقدر من الحذر ، فالمعلومات المتناثرة عنى لا تطمئن كثير من كبار الموظفين – ولا صغارهم – بشأن نقلى من رئاسة مجلس الوزراء بسبب نشاطى الشيوعى .

أجلسني إلى جواره ، ثم بدأنا حوارا طويلا ، حول ظروف نقلى ، وطبيعة تخصصى وغيرها من القضايا ، لاحظ الرجل تحفظى بشأن أسباب نقلى من رئاسة مجلس الوزراء ، فطالبنى بالمصارحة التامة ، حتى يستطيع أن يوفر لى ظروف عمل مناسبة .

بعدها أخذ فى الحديث عن نفسه ، ومواقفه السياسية بإسهاب ، فعرفت أنه ينتمى بصلابة إلى حزب الوفد الجديد ، والتيار الليبرالى المصرى الحقيقى – قبل أن تغزو جماعات الليبراليون الجدد الموالون والذين تربوا فى أحضان الولايات المتحدة – الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية المصرية بدعوى الليبرالية .

وعندما رويت للرجل ، حقيقة الموقف ، ومعارضتى للنظام والحكم ، وانتمائى لتيار اليسار المصرى سياسيا وثقافيا ، أبدى الرجل ترحيبا كبيرا بى ، وفجأة قرر أن أكون أحد أعضاء فريق مكتبه ، فى البداية ظننت أن الدافع وراء ذلك هو رغبته فى وضعى تحت رقابته المباشرة ، ثم يوما بعد يوم اكتشفت شيء أخر تماما .

لقد أعجب الأستاذ " أحمد كمال فهمى " – على ما يبدو – بعقلى السياسى ، ولم يكن أحدا من الموظفين فى الجهاز يجرؤ على التعاطى مع الأمور السياسية بحرية ، فوجدها الرجل فرصة لتناول الشئون السياسية يوميا معى فى مكتبه ، بالإضافة إلى تكليفى ببعض الدراسات الاقتصادية حول صناعة النسيج ، أو غيرها من الموضوعات الاقتصادية ، أو الإدارية فيما بعد .

وللحق والحقيقة ، إذا كنت مدينا لأحد ممن سمحوا لى بالمعرفة والخبرة فى مجال الإدارة ، فهو هذا الرجل دون سواه ، لقد منحنى هذا الرجل الكريم ، فرصة عمرى فى القراءة بعمق والإطلاع بشغف على كل ما يتعلق بالإدارة الحكومية ، واخطبوطها الممتد ، فعكفت طوال أربع سنوات كاملة أمضيتها فى وجوده – وقبل تقاعده لبلوغ السن القانونية – فى قراءة كل ورقة أو مقال ، أو دراسة فى الدوريات العربية والمصرية المتخصصة فى مجال الإدارة الحكومية (دوريات الإدارة ، والتنمية الإدارية ، ومجلة الإدارة العامة الصادرة من الرياض) ، علاوة على مئات الدراسات التى أعدتها الإدارات المركزية المختلفة بالجهاز – والتى كانت تزيد على ثمانية عشرة إدارة مركزية – والتدقيق فى عمليات " الطبخ " الإحصائي التى تقوم به الإدارة العامة للإحصاء الوظيفى التابعة لمركز المعلومات ، فاستطعت خلال تلك السنوات أن أختزن تلك المعلومات ، وأن أكون بعد ذلك واحدا من أبرز العاملين والباحثين فى هذا الحقل ، وقدمت للمكتبة العربية عددا كبيرا من الكتب فى هذا التخصص .

ومن خلال حوارنا – شبه اليومي – فى قضايا الوطن والسياسة ، توثقت علاقتنا معا ، مما حرك فى الوسط الوظيفى ، تلك الأحقاد والضغائن التى كنت فى غنى عنها ، ولكن وجوده أعفاني من بعض متاعبها ، ولهذا حديث ذو شجون .

****

الفصل السادس
وكيل الوزارة .. وأنا

كان لقائى وعملى تحت رئاسة الأستاذ " أحمد كمال فهمى " من أفضل ما حدث لى فى مسار عملى الوظيفى طوال ثلاثين عاما أو يزيد .

صحيح أن هذه العلاقة لم تدم أكثر من أربع سنوات ، أو أقل قليلا (من فبراير ١٩٨٤ حتى ديسمبر ١٩٨٧) ، لكنها استمرت على المستوى الشخصى والإنساني منذ ذلك الحين ، وحتى لحظة كتابة هذه السطور (عام ٢٠٠٦) .

لقد نشأت منذ الوهلة الأولى ، كيمياء إنسانية نادرا ما تحدث بين البشر ، فالرجل الذى ينتمى بقضه وقضيضه إلى تيار الوفد الليبرالى تاريخيا ، يعانق فى فترة من حياته ، ويحتضن شابا يساريا ، فيوفر له " الملاذ الآمن " بالمعنى الوظيفى والبحثى والإنسانى .

ربما كان فى هذا سر عدم أهتمامى وتذكرى لتلك الوظيفة المحجوزة لى فى الجهاز المركزى للمحاسبات المجاور لجهاز التنظيم والإدارة مباشرة فى مدينة نصر ، أو بغيرها من الوظائف ..!!

وعلى الرغم من التفاوت المذهل فى المرتبات والحوافز والمكافآت التى كان يحصل عليها العاملون هنا وهنالك ، فقد انشغلت – بصحبة وكيل الوزارة الوفدى – بالتعرف على خصائص وحجم هذا الإخطبوط المسمى " الجهاز الحكومى " ، والقوانين واللوائح التى تنظم العمل فيه ، ونظم المعلومات داخله ، وكيفية تداولها ، وغيرها من الحقائق التى مكنتنى من وضع أول مخطوطة لكتاب من تأليفى منفردا بعنوان " مصر وعصر المعلومات " ، الذى ظهر طبعته الأولى فى العام ١٩٩١ ، بعد رحلة بحث شاقة بين أطنان من البيانات والمعلومات من جهة ، وبين البحث عن ناشر جاد يقبل نشر أول كتاب لباحث شاب ، لم يكن معروفا سوى على نطاق محدود بين بعض المتخصصين فى بعض الجامعات والمؤسسات البحثية المصرية ، خاصة بعد نشر دراستى الأولى " الآثار الاجتماعية للانفتاح الإقتصادى .. دراسة فى نسق القيم والمفاهيم " فى مجلة " شؤون عربية " فى نوفمبر من عام ١٩٨١ ، التى تصدرها جامعة الدول العربية بالعاصمة التونسية (تونس) .

وبالطبع ، فى وسط وظيفى لا يعرف سوى النميمة والدس ، فأن طبيعة العلاقة الحميمة بين وكيل الوزارة ، وموظف شاب ، تثير الهواجس ، كما تثير الظنون ، وقد أدت فعلا إلى وقائع على درجة من السخافة وسوء الظن ، فلا يعرف الموظفون فى هذا الحال – خاصة المديرون منهم – سوى مفهوم ودور " العصفورة " ، وهو اللفظ الذى يطلق عادة على الموظف الجاسوس ، الذى يتولى نقل الأخبار وصنع الوشايات ، ومن ثم فهو مصدرا للخوف والقلق ، وأحيانا كثيرة محطا للتملق بمناسبة وبدون مناسبة ، وذلك دون أن يحول دون الدس المضاد عليه لدى وكيل الوزارة كلما أمكن ذلك ..!!

وقد أستغرق الأمر شهورا طويلة ، حتى أدرك معظم العاملون طبيعة هذه العلاقة القائمة على درجة من التوافق فى الاهتمامات السياسية بين الرجل وبينى ، كما أدرك العاملون بعد فترة من الزمن ، ومقابل تضحيات من جانبى

براحتى وتفرغى لعملى البحثى ، أن هذه الخصال الرديئة المنتشرة فعلا بين هذه الفئات الوظيفية ليست من شيمتى وأخلاقى .

والحقيقة ، أن كل رئيس إدارى – ولا أقول قائد إدارى – يتفنن فى خلق جواسيس لنقل أخبار إدارته ، وما يقوله أو يخفيه مرؤوسيه ، ولم يكن " أحمد كمال فهمى " استثناء من هذا ، ولكنه أبدا لم يطلب ، أو حتى يقترب من هذه المساحة الشائكة فى التعامل معى ، فلكل قائد إدارى نظرته لمن حوله ، وغالبا ما يقدم " العصفورة " أو الجاسوس الإدارى نفسه منذ اللحظة الأولى لرئيسه ، ومنذ النظرة الأولى كذلك ..!!

لقد أحترم الرجل طباعى وقدراتى ، خاصة فى مجال التحليل السياسى والاقتصادي ، عبر النقاشات شبه اليومية ، فكان حضننا حاميا لظهرى من دسائس الموظفين ، سواء كانوا من الذكور – ولا أقول الرجال – أو من النساء .

ومن ناحيتى ، كان انشغالي بالقراءة والكتابة طوال فترة وجودى فى العمل ، واستنفاد وقت العمل الرسمى فى التفكير فى الأبحاث والقراءات الإدارية المتنوعة ، قد صرفنى تماما عن التفكير فى مثل تلك السلوكيات المريضة من جانب " الزملاء " . وبالمقابل فقد أدى حضوري فى مشهد " مركز المعلومات " هذا ، أن بدأ اعتماد " الأستاذ أحمد كمال فهمى " على بعض معاونيه يقل تدريجيا ، ربما لفرط ثقته فى قدراتى وكفاءتى ، أو بسبب طبيعة تلك القضايا الجديدة التى بدأت تطرح نفسها على تفكيره الإدارى ، أو فى تقديره لحسن صياغتي لأفكاره التى تتضمنها المذكرات والمكاتبات الرسمية التى ترفع إلى الوزير ، وهو ما أدى بدوره ، إلى إضافة أحساس ما بالحسد لدى البعض ، وإلى مشاعر القلق والخوف لدى البعض الأخر .

بنك الأفكار .. والاختيار الصعب

كان من عادة الأستاذ " كمال فهمى " صباح كل يوم ، وقبل أن يغادر منزله متوجها إلى عمله بالجهاز ، أن يتصفح " جريدة الأهرام " وجريدة الوفد .

وفى صباح يوم من الأسبوع الثانى من شهر ديسمبر عام ١٩٨٤ – ولم أكن قد أمضيت فى صحبته سوى عشرة شهور – فوجئت به مبكرا عن موعده المعتاد ، وقبل أن يدلف إلى مكتبه ، يمر علىّ فى مكتبي المجاور له ، طالبا منى أن أصحبه إلى مكتبه ، فهناك موضوع هام يريد رأىّ فيه .

أخذنا جلستنا المعتادة على مائدة الاجتماعات، ثم بدأ بالحديث :

- عبد الخالق .. أنت قرأت اليوم جريدة الأهرام ؟

أجبت :

- أيوة يا أفندم قرأته .. ماذا به ؟

مد يده ، بالجريدة على صفحة داخلية ، وكان هناك مربع صغير كتبته زميله فى الأهرام بعنوان " بنك للأفكار " وقال :

- أنت شوفت الكلمة دى .

تناولت الجريدة ، ولم أكن قد قرأت تلك الكلمة ، وبعد أن قرأتها ، وكانت تتناول ضرورة وجود جهة ما تقوم بتجميع الأفكار والمقترحات والقوانين وعرضها على المسئولين ، نظرت إليه مستفسرا ، ولم يمهلني أكثر فبادرنى بالقول :

- أحنا عايزين نعمل حاجة زى كده ، بنك للمعلومات أو الأفكار .

تناولت الجريدة مرة أخرى ، وقرأت الكلمة ثانية ، وتناقشنا طويلا حولها فيما يشبه عملية عصف الأفكار brain storming ثم طلبت إليه أن يمهلني حتى صباح اليوم التالى ، وأكملنا أحاديثنا المعتادة حول الشئون السياسية ، وسياسات الرئيس مبارك ، وكان الرجل يكن عداءا شديدا لحكم العسكر فى البلاد .

وللحق فقد كان ذهنى قد أنشغل تماما بالمقال والأفكار الواردة فيه ، كانت الفكرة جيدة ، ولكنها مشوشة وغير واضحة فيما يتعلق بالإدارة الحكومية ، وكان التحدى الآن هو ، كيف ننقل هذه الفكرة الهائمة .. الغامضة ، إلى عالم الإدارة التنفيذية بكل تعقيداتها وتشابكاتها .

لم يتوقف " كمال فهمى " عن الحديث عن هذه المقال لكل من دخل عليه من الموظفين والمديرين ، وكان جميعهم يوافقونه الرأي ثم يصمتون ، فليس لديهم أفكار حول هذا الموضوع .

غادرت إلى مكتبى ، ووجدت نفسى أمام تحدى من نوع فريد ، كما شعرت بمسئولية إدارية ووظيفية تجاه هذه المؤسسة التى أعمل فيها ، وأراها لا تمتلك رؤية أستراتيجية حقيقية حول التعامل مع البيانات والمعلومات المتوفرة لديها ولا تجيد تعميم فوائدها على المجتمع عموما وراسمي السياسات على وجه الخصوص ، كما أدركت أن من شأن صياغة مثل تلك الاستراتيجية أن تنقل أداء الإدارة المركزية للمعلومات إلى مستوى نوعى جديد ، تضعها على مائدة كل متخذ قرار فى الدولة حول الشأن الوظيفي من ناحية ، ولدى كافة الباحثين والدارسين الأكاديميين لشئون الإدارة الحكومية فى مصر ، تناولت الأوراق والقلم ، وأخذت أسطر أفكاري واحدة بعد الأخرى ، ولم يمض سوى ثلاث ساعات ، إلا وكانت الفكرة قد تحولت إلى استراتيجية عمل لبناء ما أسميته " بنك المعلومات الإدارية " .

وفى صباح اليوم التالى ، كنت قد انتهيت من تقديم تصور متكامل حول هذا " البنك المعلوماتى " الجديد ، وانتظرت على أحر من الجمر حضور " الأستاذ كمال فهمى " لعرض الأمر عليه وإجراء المناقشة النهائية بشأنه قبل رفعها إلى " رئيس الجهاز " وكان يشغل درجة " الوزير " وفى ذلك الحين كان هو الأستاذ الجامعى المرحوم " د. حسن توفيق " .

جاء الرجل ، ودخل مكتبه ، ويبدو أنه لم يكن يتصور أن من الممكن إنجاز هذا العمل ووضع التصور بمثل هذه السرعة ، أطرقت باب حجرته – المفتوح دائما طوال سنوات رئاسته للإدارة – ودخلت مصحوبا ببعض وريقات ،

وجلست إلى يساره على مائدة الاجتماعات ، وقدمت إليه خمس ورقات مكتوبة بخط يدى لأول تصور " استراتيجى " حقيقى لإدارة نظام عصرى للمعلومات الإدارية (وثيقة رقم ١٢) .

أخذ الرجل فى قراءة الوريقات واحدة بعد الأخرى ، وجرت عينيه عليها بشغف ، ثم عاد وأعتدل فى مقعده ن وقرأها مرة ثانية ، ويبدو أنه قد ألتقط منذ اللحظة الأولى أهمية وشمول هذا التصور الموضوع أمامه وبعد إضافة تعليقات بسيطة ، دق الجرس المجاور له ، لتدخل أحدى سكرتاريته ، فيطلب منها بلهفة إرسال هذه الوريقات إلى قسم النسخ لكتابتها فورا فى صورة مذكرة رسمية ممهوره بتوقيعه لرفعها إلى السيد الوزير .

ما كادت هذه المذكرة تعرض على الوزير ، إلا ودارت عجلة لم تكن متصورة ، فمن ناحية تهلل الدكتور " حسن توفيق " – رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة – بها ولكنه ذهب بتفكيره إلى منحى بيروقراطي كما هى عادة البيروقراطيين الحكوميون ، وذلك بالتأشير بتكوين لجنة من كبار قيادات الجهاز ، من أجل شراء جهاز ضخم للحاسب الآلي ..!!

صحيح أن المشروع كان سيتطلب وجود مثل هذا الحاسب الآلي ، ولكن ذلك كان وفقا للمخطط المعروض سيكون فى المراحل الوسطى من المشروع ، بعد أن تكون الإجراءات التنفيذية والفنية قد اكتملت ، وبعد أن يكون المجتمع الوظيفي الحكومى فى كافة الوحدات الإدارية على مستوى الدولة قد أستوعب الفكرة ، ومضى فى تنفيذها خطوات للإمام .

كان أول تعليق أبداه وكيل أول الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة – ورئيس اللجنة القيادية المشكلة لدراسة المشروع – و رجل الجهاز القوى ، والوزير اللاحق " د. حسين رمزى كاظم " ، هو سؤال وجهه إلى الأستاذ " كمال فهمى " :

- هو مين اللى عامل المشروع ده يا كمال بيه ؟

أجاب الأستاذ كمال فهمى :

- أنا وبعض أعضاء مكتبى .

كان من الواضح للجميع أن هنا شيء جديد على تفكير الموظفين العاديين ، وأن هنا مشروع يسكن برؤية استراتيجية مخالفة لتلك التى أعتاد عليها التفكير البيروقراطي . وقد أستتبع المناقشات الأولية – التى انحرفت إلى مجال المشتريات والإعتمادات المالية – طلب اللجنة ورئيسها ، من الأستاذ كمال فهمى ، وضع تصور تكميلى لخطة العمل التنفيذية لهذا المشروع ، فكلفني بها الرجل ، فقمت بوضعها فى اليوم التالى ، وأرفقت مع أصل المشروع عدة نسخ بعدد أعضاء اللجنة العليا التى تحدد لها الاجتماع بعد عدة أيام .

أبتعد النقاش فى اللجنة كثيرا عن جوهر المشروع ، وغرق أعضاء اللجنة فى المسائل المالية والمواصفات الفنية لجهاز الحاسب الآلي ، وعرض المناقصة وغيرها .

كان تصميم المشروع قد بنى على فلسفة مختلفة ، تقوم على أمكانية وضع قواعد الأساس لإدارة هذا الجهد القومي ، من خلال تطوير قواعد البيانات اليدوية المتاحة فعلا لدى مركز المعلومات بالجهاز ، مع تطويرها وبناء مسارات منهجية لهذا التطوير من خلال ثلاث مرتكزات هى :

الأول : تحديد وتوسيع دوائر المستفيدين من قواعد هذه البيانات والمعلومات ، بحيث تشمل دوائر متعددة لصنع ورسم السياسات (رئاسة الجمهورية – مجلس الوزراء – وزير التنمية الإدارية – رئيس الجهاز – رؤساء الإدارات المركزية داخل الجهاز – الأجهزة الحكومية الأخرى) ، وكذلك دوائر البحث العلمى والأكاديمى فى البلاد ، التى تعانى فعلا من ندرة تلك البيانات والمعلومات .

الثانى : الانتقال من عمليات جمع البيانات الإحصائية وغير الإحصائية ، إلى عمليات تحليل تلك البيانات لتقديم معلومات متكاملة حول هذه القضايا والموضوعات لتلك الدوائر .

الثالث : رصد وجمع وتوثيق وتحليل الأطر التشريعية واللائحية المنظمة للعمل الحكومى والإدارى فى البلاد ، منذ عقود طويلة ، بحيث تكون أداة لتحديد التطور التشريعى فى هذا المجال ، وتوفير أطار معرفى متماسك لرجال التشريع فى المجالس التشريعية .

وقد أدى انشغال الجهاز وقياداته فى " نقطة " شراء الحاسب الآلي التى استغرقت أكثر من عام ، وحلول أجل التقاعد القانونى لرئيس الجهاز " الدكتور حسن توفيق " – لبلوغه سن الستين – الذى كان يرعى المشروع ، ومن ثم تباطأ تنفيذ المشروع ، إلى سرقة المشروع وفكرته ، ومذكرته من جانب مدير عام كان يتولى شئون " سكرتارية اللجنة العليا " ، ويعمل فى نفس الوقت كمدير عام منتدب فى مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية " د. عاطف عبيد " وتقديمه إليه كفكرة من بنات أفكاره ، تحت عنوان جديد أطلق عليها " قاعدة العمالة والأجور " ، وفى وسط صراع سياسى فى القمة ، كان الأخير يبحث عن نقطة أضافية للدعاية الإعلان عن نجاحات مفتقدة له – فلم يكن قد أستحوذ بعد على ثلاث وزارات هى شئون قطاع الأعمال العام ، وشئون مجلس الوزراء بالإضافة إلى كونه وزير الدولة للتنمية الإدارية – وقد وجدها فرصة سانحة ، فى وجود مركز معلومات منشأ حديثا فى رئاسة مجلس الوزراء لا يمتلك مخططا للعمل فى هذا المجال وهو " مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار " فتحول الموضوع كله إلى ساحة " نصب واحتيال " وظيفى وسياسى ، وجرى الاتصال بهيئة المعونة الأمريكية AID التى وافقت على رصد ستة ملايين دولار لهذا المشروع .

وهكذا أقتنص د. عاطف عبيد المشروع ، المسروق من مدير عام الإحصاء الوظيفى وسكرتير لجنة مناقشة المشروع بالجهاز ، ومات عمل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بالسكتة القلبية ، بينما روجت وسائل الإعلام لمشروع " قاعدة العمالة والأجور " الذى يشرف عليه مركز معلومات مجلس الوزراء ، ويوقع على شيكاته " المدير العام اللص " ، ومن المفارقات المضحكة ، أن هذا المدير العام ، كان يوقع شيكات المكافآت التى تذهب إلى

رئيسه فى الجهاز الذى يشغل درجة وزير ، لعدة شهور ، وهو الدكتور " حسين رمزى كاظم " ، مما دفع الأخير إلى محادثة الدكتور " عاطف عبيد " إلى عدم لياقة هذا الوضع ، فأضطر عاطف عبيد إلى أن يغير قواعد التوقيع رفعا للحرج الذى تعرض له زميله رئيس الجهاز المركزى الجديد ..!!

على أية حال ، فقد تعثر مشروع " قاعدة العمالة والأجور " لأكثر من أربعة سنوات بسبب انعدام الخبرة والفهم لجوهر المشروع ، وضربت الفوضى فى كل مراحله ، ولم يفلحوا فى استخلاص نتائج ذات بال منه سوى بعد مرور أكثر من أربعة سنوات على بدايته ، خسرت فيها الدولة عدة ملايين من الجنيهات ، ونهب البعض عشرات الآلاف من الجنيهات فى صورة مكافآت غير مستحقة ، وكان من الضرورى التخلص من أحد أهم الشهود على سرقة المشروع وهو شخصى ، فقرروا نقلى من الإدارة المركزية للمعلومات بالجهاز ، إلى إدارة أخرى أقل شأنا ، وهى الإدارة المركزية لشئون وحدات التنظيم والإدارة ، وفجأة وجدت قرارا بنقلى ، وكان الأستاذ " كمال فهمى " قد تقاعد منذ عام على عملية الاحتيال الإدارى تلك ، فلم يشهد جريمة مكتملة الأركان كما شاهدت وعايشت .

****

الفصل السابع

اعتقال من داخل مكتبى ..!!

فى الوقت الذى كنت فيه منهمكا – مع الأستاذ كمال فهمى – فى وضع تصوراتنا بشأن أول مشروع معلوماتى قومى فى مجال الإدارة الحكومية ، كانت " إسرائيل " توشك أن تشارك لأول مرة فى معرض الكتاب الدولى بالقاهرة المزمع تنظيمه فى يناير وفبراير من عام ١٩٨٥ .

ولأننى ومئات الآلاف غيرى من المعارضين بشدة لأى شكل من أشكال " التطبيع " فى العلاقات بيننا وإسرائيل ، فقد كانت الاستعدادات تجرى على قدم وساق من أجل منع وتعكير هذه المناسبة على نظام " الرئيس مبارك " وإسرائيل معا .

وهكذا كانت الاتصالات تجرى بين الرفاق والزملاء ، من أجل التجهيز لاحتشاد واسع داخل معرض الكتاب فى مدينة نصر ، وتنفيذ تظاهره ضخمة تعارض هذه المشاركة الإسرائيلية ، وتدفع الناس دفعا إلى الانفضاض عن هذا المعرض .

بيد أن عيون الآمن وأذانه وقبضته كانت أسرع من الكثيرين منا ، فقد بدأت أجهزة الأمن حملة مداهمات واعتقالات واسعة النطاق فجر اليوم الأول المقرر لافتتاح المعرض ، وضمت القائمة العشرات من الأسماء الذين تصورتهم أجهزة الأمن ، المسئولين عن هذا التحرك ، أو عناصره النشطة على الأقل ، ولم تكن تصوراتهم دقيقة أو صحيحة فى الكثير من الحالات .

ومن ضمن تلك الأسماء ، ورد أسمى فى مقدمة الصفوف ، ذهبوا فجرا إلى منزل أسرتى بحى الخليفة فلم يجدونى بالطبع ، ثم ذهبوا إلى هيئة الرقابة على التأمين التى كنت أعمل بها ، ونقلت منها منذ عدة شهور ، فلم يعثروا علىّ ، ولكن أحدهم هناك ، قد أخبرهم بأمر نقلى إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، فخرجوا مهرولين بسياراتهم إلى مدينة نصر ، وهناك دخلوا إلى المبنى ، مباشرة إلى مكتب مدير أمن الجهاز (السيد سمير المهداوى) ، واطمئنوا إلى وجودى فعلا بين العاملين بالجهاز ، وأننى متواجد فعلا فى هذا الوقت فى مكتبى بمركز المعلومات بالطابق الرابع .

ذهب أحد ضباط أمن الدولة بصحبة مدير أمن الجهاز إلى (د. حسين رمزى كاظم) وكيل أول الجهاز والمشرف على إدارة الأمن بالجهاز، لتعريفه بطبيعة مهمته التى تتمثل فى القبض علىّ ، فطلب منهم أن يقوموا بذلك دون ضجيج ، ودون أن يشعر الموظفين ، وكلف مدير إدارة الأمن بالجهاز أن يتولى استدعائي بواسطة الهاتف دون أن يصرح بالهدف من ذلك ، وهناك يتم القبض علىّ ، وهذا ما حدث بالضبط .

رن جرس الهاتف بجوار مكتبى ، وكان السيد " سمير المهداوى " – مدير إدارة الأمن – هو المتصل على الجانب الأخر ، وطلب منى النزول إلى مكتبه لأمر عاجل ، أنتابنى أحساس غامض بعدم الارتياح ، خاصة وأنه لم يكن لى سابق اتصال مع أفراد إدارة الأمن ولا مديره من أى نوع ، ولم يكن من مناص سوى تلبية الدعوة الغامضة ، وبمجرد دخولى إلى شقة " مكتبه " وجدت نفسى محاطا بعدد من الرجال ، وأدركت على الفور أنهم من " مباحث

أمن الدولة " . قدم أحدهم نفسه ، وأبرز بطاقته ، وكذلك أمر نيابة أمن الدولة بضبطى وأحضارى ، وهكذا كنا ، أشار إلىّ بركوب المقعد الخلفى فى أحدى السيارات المنتظرة فى بهو الجهاز ، وبجوارى جلس عنصرين من المباحث ، وبجوار السائق جلس الضابط المسئول عن المأمورية .

نزل الخبر على الأستاذ " أحمد كمال فهمى " بعد أن أخطره مدير إدارة الأمن بالجهاز ، نزول الصاعقة ، حزن الرجل ، وأن كان لا يستطيع عمل شيء ، وعلى الفور دارت عجلة الغباء الإدارى ، فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، الذى يفترض فيه أن يكون الأحرص فى تطبيق أحكام القانون فى البلاد ، فصدر قرار إدارى بوقفى عن العمل من تاريخ القبض علىّ ، ووقف صرف مرتبى كاملا ..!! بينما ينص القانون بصريح نصوصه على وقف العامل عن العمل وصرف نصف مرتبه لحين البت فى القضية ، أو خروجه من الحبس أيهما أقرب .

مابين غباء جهاز " مباحث أمن الدولة " الذى ضل طريقه إلىّ على مدى أكثر من ثماني سنوات (١٩٧٧– ١٩٨٥) ، وغباء جهاز التنظيم والإدارة الذى يفترض أنه يتوافر لديه عشرات من الكوادر القانونية المؤهلة ، وجدت نفسى محاصرا ومخنوقا .

فى صباح اليوم التالى ، خرجت عناوين الصحف الحكومية الثلاث (الأهرام – الأخبار – الجمهورية) متطابقة تماما ، ودارت حول ضبط تنظيم شيوعى تروتسكى على صلة بجهات أجنبية ، ووضعت فيه كل الاتهامات والمضبوطات المفبركة التى أعتاد جهاز مباحث أمن الدولة أعدادها وتوزيعها على الصحف الحكومية ، ومن كان يقرأ هذه العناوين من موظفى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، كانوا يقتنعون بأننى قد ذهبت وراء الشمس فعلا ، وأننى لن أعود يوما من هناك ، سواء إلى جهاز التنظيم والإدارة ، أو إلى الحياة كلها ..!!

كانت هذه الحبسة بسجن القناطر الخيرية ، من الحبسات السيئة من زوايا عديدة ، عرضتها فى الجزء الثانى من هذه الذكريات ، ولعل أسوأ ما فيها أنها قد قطعت لدى الشك باليقين فيما يتعلق بالأفراد المتصدرين للعمل الشيوعى والقيادات التنظيمية للمنظمات السرية ، فلم يعد لدىّ أية ثقة فى قدراتهم السياسية ، ولا طاقة تحملهم الإنسانية ، ولا فى مهاراتهم التنظيمية والقيادية .

لقد كانت تلك الحبسة ، هى الحد الفاصل والنهائى بين طموحاتي فى عمل تنظيمى يعيد للحركة الشيوعية المصرية دورها القيادى ، كما شاهدت وشاركت منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٧٧ ، وبين قناعة جديدة تشكلت لدىّ بأن مجال عملى الحقيقى الآن ، قد أنتقل إلى المحفل العلمى والجهد الفكرى ، أقدم فيه ما قد يعين الراغبين فى النضال الميدانى بكافة صوره وأشكاله .

****

بعد أقل من شهر ونيف فى السجن (١/٢١ إلى ٣/٤ /١٩٨٥) جاء قرار النيابة بالإفراج عنى على ذمة المحضر رقم (٧٠) لسنة ١٩٨٥ ، وعدت إلى العمل بالجهاز مرة أخرى (وثيقة رقم ١٣) وسط مشاعر مختلطة ، فبعض

الموظفين أصبح أكثر خوفا من الاقتراب منى ، وبعضهم الآخر كانت مشاعره مضطربة بين الخوف والإعجاب ، وبعضهم الأخير كان معاديا ومدفوعا بكل ما صاحب الحملة الإعلامية أثناء القبض علىّ وترسيخ مفهوم " الموظف الشيوعى " .

الوحيد الذى لم تتغير مشاعره إزائى على الإطلاق كان الأستاذ " أحمد كمال فهمى " فظل معتزا وفخورا بى ، وظللت أعمل ضمن طاقم مكتبه – إن لم يكن أهم أعضاء مكتبه – برغم التحذيرات الصريحة أحيانا والمبطنة أحيانا أخرى التى كانت تأتيه من زملائه وكلاء الجهاز ، ومن الوكيل الأول للجهاز والمشرف على إدارة الأمن (د. حسين رمزى كاظم) .

وجاءت اللحظة التى أثبت فيها " الأستاذ كمال فهمى " لنفسه وللآخرين ، بعد نظره ، وصواب موقفه ، ومتانة اختياره لشخصى .

حكاية النشرة الإحصائية .. قصة تتحدى البيروقراطية

ففى أوائل شهر يونيه من ذلك العام (١٩٨٥) كانت قد حدثت حركة ترقيات واسعة داخل الجهاز ، وبمقتضاها جرى ترفيع بعض شاغلى وظائف الدرجة الأولى إلى وظيفة " كبير باحثين بدرجة مدير عام " ، ورغبة من " كمال فهمى " فى الاستفادة من أحداهن ، أعد مذكرة إلى الوزير ، يحيطه علما ، بأن مركز المعلومات بصدد إصدار " نشرة إحصائية " تتضمن خلاصة نتائج الدراسات الإحصائية التى تقوم به بعض الإدارات داخل مركز المعلومات ، عن الأوضاع الوظيفية والعمالة الحكومية وسوف يتم توزيعها على المراكز البحثية وبعض الجامعات بالإضافة إلى بعض المسئولين والوزراء ، ووافق الوزير على الفكرة ، وقيدها بضرورة إصدار العدد الأول منها خلال فترة معينة لا تتجاوز شهرين على الأكثر .

أناط الرجل مسئولية هذا العمل إلى السيدة " كبير الباحثين " ، وخلال أكثر من شهرين لم يجد الرجل شيئا من المادة العلمية ولا التجهيزات الفنية للمجلة ، وزاد عليها أن السيدة المذكورة قد أرسلت إليه مذكرة تطلب فيها الحصول على أجازة سنوية لمدة خمسة عشرة يوما ، للقيام برحلة إلى المصيف فى السكندرية ..!!

أسقط الرجل فى يديه ، وكان قد علق عليها آمالا كبار ، وإزاء المماطلة من ناحية ، والمعوقات الخفية التى يضعها مدير عام الإحصاء الوظيفى ، وسارق مشروع " بنك المعلومات الإدارية " ، الذى أعتبر أن إصدار مثل تلك النشرة هو سحب البساط من تحت يديه ، وتسليط الضوء على مناطق عمل أخرى فى مركز المعلومات ، خاصة وقد أعتبر نفسه لسنوات كاتم أسرار وخزائن البيانات والمعلومات الإحصائية بالجهاز .

فإذا بالرجل يستدعينى صباح نفس اليوم الذى وافق فيه على منح السيدة المكلفة بإصدار النشرة بالسفر فى أجازة للمصيف ، وهو يكاد ينفجر غيظا وإحساسا بأن هناك من يتلاعب به وبادرنى بالسؤال :

- تقدر يا عبد الخالق ، تصدر النشرة الإحصائية ؟

وجدتني مأخوذا بالمفاجأة من ناحية ، ومستشعرا حرج الموقف من ناحية أخرى ، ومترددا بسبب سوء الظن من ناحية ثالثة ، أتلعثم قليلا ، ثم أردد :

- نعم .. نعم .

ثم التقطت أنفاسى قليلا ، بعد أن لاحظت الارتياح الذى بدا على علامات وجهه ، ولكنه بادرنى بالسؤال :

- تقدر تصدر العدد فى مدة أد أية ؟

أجبت :

- فى مدة أسبوعين ، كويس ؟

أخذ نفسا عميقا ثم قال :

- تقدر تأخذ ثلاثة من الباحثين المخصصين لهذا العمل من قبل ، ومن الآن أنت المسئول عنهم . موافق ؟

أجبت :

- نعم .

وقد كان .

فى أقل من أسبوعين كنت قد أعددت تصورا كاملا حول هذه " النشرة الإحصائية " التى اعتبرتها فرصة ذهبية لتقديم خدمة غير مسبوقة للباحثين الأكاديميين حول إخطبوط الإدارة الحكومية ، وكذلك للمعارضة السياسية فى البلاد ، التى لا تعرف الكثير عن الموظفين وعالمهم ، إلا من خلال التصورات المسبقة ، البعيدة كثيرا عن الواقع ، كما أنها الوسيلة الفعالة لإخراج خزائن البيانات الإحصائية عن الجهاز الحكومى وشركات القطاع العام إلى الملأ والمهتمين من السياسيين ودوائر البحوث ، لقد اعتبرتها فرصة ثمينة لتقديم ما تتعمد البيروقراطية المصرية إخفائه عن المجتمع المصرى ، وهو ما كنت أنا شخصيا أجهله قبل عملى فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

وصدر العدد الأول فى أكتوبر من ذات العام (١٩٨٥) ، وبعد أقل من ثلاثة أشهر أخرى صدر العدد الثانى منها ، وأرسلت أعدادها إلى مراكز الأبحاث السياسية والاستراتيجية ، ومكتبات الجامعات والكليات المتخصصة (الاقتصاد – التجارة – الآداب .. الخ) ، وإذا بسيل من خطابات أبرز المفكرين والمتخصصين تنهال علينا ، محبذة لهذا الإصدار ، ومقدمة النصح والنقد ، ومهنئة بالعقل الكامن خلف أصدراها وكان من أبرز من خاطبونا ، د. محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ود. جودة عبد الخالق أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ود. محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد ، ود. إبراهيم العيسوى أستاذ الاقتصاد بالمعهد القومى للتخطيط ، ود. شبل بدران أستاذ التربية بجامعة طنطا ، الدكاترة

"على السلمى" أستاذ الإدارة العامة ووزير التنمية الإدارية الأسبق و" محيى الدين الغريب" نائب رئيس هيئة الاستثمار ، و"حسين عبد العزيز" وكيل كلية الاقتصاد لشئون الدراسات العليا ، و" فوزى حليم رزق " وكيل وزارة التموين والتجارة الداخلية ، والأستاذ جلال عيسى الأمين العام المساعد للمجلس الأعلى للصحافة.

كما تدفقت المكاتبات من المكتبات الجامعية وبعض القيادات الإدارية بالدولة تشكر وتطالب بضرورة انتظام هذه النشرة وتطويرها . وكان كل خطاب من هذا النوع يشد من عضد كمال الدين فهمى أمام الرئاسة الجديدة للجهاز (د. حسين رمزى كاظم) الذى لم يكن كمال فهمى يرتاح لقيادته بأعتباره من العسكريين .

وعبر النقد والتصحيح ، ثم ردنا على تلك الخطابات ، خلقت حالة من التواصل العلمى فريدة من نوعها – على حد علمى – بين منظمة حكومية مصرية وبين الأوساط العلمية والأكاديمية (مجموعة وثائق رقم ١٤) .

وكان من المقدر لو أستمر إصدار هذه النشرة على هذا النهج – حيث توقفت بعد صدور العدد السادس ومغادرتى لمركز المعلومات – أن تحقق تواصلا فريدا بين الوسطين الإدارى والأكاديمي .

لم يملك رئيس الجهاز فى شهر فبراير من عام ١٩٨٧ ، وبعد صدور العدد الرابع (يوليو ١٩٨٦) ورجع الصدى الذى حققه فى عدة أوساط من أن يرسل خطاب شكر إلىّ ، وإلى أفراد مجموعة العمل المعاونة التى ساعدتني فى إصدار هذه النشرة (وثيقة رقم ١٥) .

****

التبرع لسداد ديون مصر ..!!

كان الرئيس الجديد للجمهورية (حسنى مبارك) قد نجح فى خداع قوى وتيارات سياسية عديدة ، وفى مقدمتهم " حزب التجمع " وبعض المنضوين تحت راياته ، فأخذ بعض قياداتهم يتحدثون عن " القيادة السياسية " و " مؤسسة الرئاسة " باعتبارها قوة محايدة فى الصراع الاجتماعى والسياسى الجارى فى البلاد بين قوى المعارضة التى اصطفت معظمها فى مواجهة سياسات الرئيس السابق " أنور السادات " ، وجماعات المصالح المرتبطة به وبسياساته تلك ، فأخذوا يروجون " لمبارك " حتى وصل الحال ببعضهم إلى تبنى مقولة " مبارك " الكاذبة بأن " كامب ديفيد قد ماتت " ..!!

ووسط هذا الخداع المتبادل بين الطرفين ، شهدت الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٥ ، دعوة من الرئيس " حسنى مبارك " للمواطنين المصريين للتبرع من أجل سداد ديون مصر ، وكان المعنى بالقطع أن يتحمل هذا العبء الفقراء ومحدودي الدخل ، فبدأت حمى حملة كاذبة فى المنظمات الحكومية كافة وشركات القطاع العام والبنوك الحكومية وغيرها من أجل استقطاع جزء من أجور ومرتبات العاملين فيها " للتبرع " لسداد ديون مصر ..!!

وتبارى رؤساء هذه الوحدات الإدارية من أجل جمع أكبر كمية من الأموال ، ليظهروا بها كفاءة ربما تساعدهم فى الصعود وتسلق مناصب أكبر فى المستقبل . وهكذا بدأ الخصم الإجبارى من الراتب الشهرى للموظفين ، وكان من

الممكن قبول هذه الدعوة والتعاون معها ، لولا أن الموضوع برمته كان خديعة مارسها المسئولين والمستفيدين من تلك الديون على الفقراء وبسطاء الناس .

وبهذا وجدت نفسى مرة أخرى فى آتون معركة جديدة داخل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، حيث تقدمت بمذكرة إلى رئيس الجهاز ، أطالب فيها بوقف الخصم من مرتبى فورا ، لأننى كما كتبت فيها لم أكن مسئولا عن هذه الديون ولم أستشر فى جلبها (وثيقة رقم ١٦) .

وكان لهذه المذكرة ردود أفعال عنيفة ، سواء من رئيس الجهاز الذى (كظم) غيظه وصمت ، وبين الموظفين الذين اعتبروها جرأة من شخص مجنون ..!!

حمى الأستاذ " كمال فهمى " ظهرى من ضربات كانت توجه إلىّ دون أن أعرف ، بعضها من بعض قيادات الجهاز ورئيسه الذى أستفزهم موقفى الشجاع ، وبعضها الأخر للأسف من بعض الزملاء والموظفين الذين ما فتأووا يكررون المحاولة تلو الأخرى لدى الرجل للدس علىّ والوقيعة بينى وبينه .

لم يتردد لحظة فى الدفاع ، ولم يقل يوما " هذا الشاب الشيوعى سوف يسبب لى المشاكل " ، ولعل هذا الرجل – ولا زال – يمثل نموذجا قياديا فريدا ، لم يتكرر أبدا فى حياتى .

وبإحالة الأستاذ " أحمد كمال الدين فهمى " إلى التقاعد – لبلوغه السن القانونية – فى التاسع عشر من ديسمبر عام ١٩٨٧ ، تبدأ صفحة جديدة وبائسة فى مسيرة حياتى الوظيفية ، تجاوزتها بالنجاح المجتمعى الذى تمكنت من تحقيقه منذ أوائل عام ١٩٩٢ ، حينما فتحت جريدة " الوفد " و " أيمن نور " صفحاتها وعقلها إلى كتاباتى التى دشنت مرحلة نوعية مختلفة تماما فى حياتى كلها .

****

ووسط هذا الخضم من الصراعات الوظيفية الضيقة ، وجدت نفسى فجر الخامس من أغسطس ، أمسك بالقلم لأكتب عن حبى الضائع وعن مشاعرى التى مازالت حيه ونابضة :

" معذرة ..

لم أعد أملك لنفسى سوى المعذرة .. الاعتذار .. والعذر .

بوابات القلب المجروح .. النازف أبدا .

لم أعد أتذكر ، كم هى سنون العذابات والشكوى .

هل هى بعمر وجودى فى هذا العالم ،

أم تتجاوزه إلى عمر العالم فى قلبي .

أعشق ، أحب ، أتألم .. إذا فأنا موجود بلا وجود .

ضالّ◌ّ◌ّ أحيانا ، راس شراع غربتى على شاطىء بلا نهاية .

أعذرينى ..

أحببتك ، نعم .

بل أنى تعبدتك ، فما ذنبى ، وما سلوايّ .

أشقى بهذا الحب ، وربما تشقين .

لكن ما ذنبى ، إذا كنت قد اخترت ،

وكان اختيارك هو اللا اختيار .

فتاة عادية أنت .. بسيطة

تحمل كبرياء العالم ،

وتحمل أيضا انكسار جنسها .

انسحاق امرأة ، بلا رجل .

أتأملك ، مرة ، مرتين ، ربما أكثر .

لعلنى ألمح فى ملامحك الرقيقة ، كلمة انزوت خجلا عن الشفاه ،

توارت فى ركن عينيك الواسعتين الداعيتين .

الآن ، نبدو كخصمين ، عنيدين .

كنت أنت البادئة ،

ولم أملك لنفسى سوى الخصام

فليكن ..

فليكن ..

فليكن .

****

الفصل الثامن
يموت الزمار ..!!

تولى السيد " عبد العزيز الطحاوى " مسئولية الإدارية المركزية للمعلومات خلفا للأستاذ " كمال الدين فهمى " ، وكان " الطحاوى " يمتلك نفسا حاقدة وكارهة للأستاذ " كمال فهمى " ، وكل ما يمثله بسبب ليس للرجل دخل فيه على الإطلاق .

فالسيد " عبد العزيز الطحاوى " العائد توا من فترة إعارة طويلة إلى اليمن ، أراد عند عودته للجهاز ، استلام مسئولية الإدارة العامة للإحصاء الوظيفى التى كان يعمل بها قبل سفره إلى اليمن ، فأعتذر له الأستاذ " كمال فهمى " بسبب وجود مدير عام لهذه الإدارة يعمل بكفاءة من ناحية كما شرح له ، وما لم يقله وكان من المفترض أن يفهمه الرجل دون ذكر ، هو أن مدير عام الإحصاء الوظيفى هذا " حسن محمد حسن " كان على علاقة خاصة جدا وطيبة ، مع الوزير " د. حسن توفيق " ، بل أنه كان الذراع الأيمن له فى أثناء الانتخابات الدامية التى جرت على منصب نقيب التجاريين فى العام ١٩٨٤ ، والتى على الأثر تعرض " حسن محمد حسن " إلى الضرب والإصابة من أنصار "د. عبد العزيز حجازى " . وهو ما يعنى استحالة أن يوافق رئيس الجهاز على نقل صبيه وذراعه اليمين من وظيفته لصالح رجل جاء بعد إعارة من اليمن ..!!

وعلى الأثر صدر قرار من رئيس الجهاز باستلام السيد " الطحاوى " العمل كمدير لمديرية التنظيم والإدارة فى محافظة كفر الشيخ بدرجة وكيل وزارة ، فحمل الرجل فى نفسه وأنتظر ما تصوره قدرة على الانتقام .

جاء الرجل أذن محملا بكراهية وحقد دفين على أسم وذكرى " كمال فهمى " وعلى كل من تصورهم مخلصين له ، أو مدافعين عنه ، وقد نجح بالفعل لدى البعض من صغار النفوس من الموظفين الذين سايروه فى النميمة على الرجل المتقاعد فى منزله ، بل ووصل الأمر إلى الحد الذى كان يغضب فيها أشد الغضب إذا علم بأن السيد " كمال فهمى " قد زار الإدارة ، وقام البعض بتحيته أو الذهاب للسلام عليه .

على أية حال ، عرف السيد " الطحاوى " طبيعة عمل مجموعة عمل " النشرة الإحصائية " التى تضم خمسة باحثين تحت رئاستى المباشرة ، وفى البداية تحمس للفكرة ، برغبة فى مضايقة ومزاحمة مديرعام الإحصاء الوظيفى وخصمه السابق " حسن محمد حسن " ، وطلب الإطلاع على مادة العدد الجاهز تحت الطبع ، والتى سبق وراجعها ووافق عليها الوكيل السابق " الأستاذ كمال فهمى " ، وأمر وقتئذ بطباعتها .

طالع السيد " الطحاوى " محتويات العدد ، وانتابته حالة من الحماس غير العادى ، فأخذ فى وضع مخطط من أجل إرسالها إلى كافة الوزراء والمسئولين ، فى إطار رغبته فى أظهار أل show ليس إلا ، والظهور بمظهر الكفء ، على أمل أن يصدر قرار لصالحه بمد فترة خدمته إلى ما بعد الستين ، والتى لم يبق عليها سوى شهور معدودة .

تركت الرجل لأحلامه وتصوراته ، فقد كان التوجه الأصلى والصحيح الذى رسمته والأستاذ " كمال فهمى " منذ إصدار الأعداد الخمس السابقة هو التركيز على دوائر البحث العلمى والأكاديمى ، وبعض دوائر إتخاذ القرارت أو صنع السياسات دون " بهرجة " أو ضجيج مفتعل .

استمرت عجلة الطباعة فى الدوران ، وكان التطوير التقنى الذى أدخلناه على النشرة ، عبر عملية تلوين بعض الصفحات ، والرسومات الفنية وغيرها ، قد أضاف جاذبية إلى النشرة التى تحتوى هذه المرة على ملف كامل حول البيانات الإحصائية والوظيفية "لشركات القطاع العام " .

وبعد عدة أسابيع ظهر العدد الجديد متضمنا ملف غير مسبوق عن شركات القطاع العام ، وصعدت إلى مكتب الرجل ، حاملا بعض نسخ العدد الجديد ، فتهلل وجهه ، واخذ فى توجيه التعليمات لسكرتاريته ومدير مكتبه حول نمط التوزيع الجديد الذى يرغبه ويرضاه ، ثم إذ به يفتح الصفحة الأولى فينتابه أحساس بالحسرة والذهول ، بدت على ملامحه ، فصمت برهه ثم أستدار إلىّ وسألنى بصوت محشور ، وكأنه قادم من القبر :

- إيه ده .. يا عبد الخالق ؟

أجبت :

- خير يا أفندم .

وبصوت لا يقوى على الكلام قال :

- ده أسم " كمال فهمى " موضوع على الغلاف الداخلى للعدد ..؟!

أجبت وقد شعرت بمأزق الرجل ، وأعتبرتها فرصتي لتلقينه درسا فى أخلاق الأمانة وقيم الإخلاص :

- أيوه يا أفندم .. لأن الأستاذ " كمال فهمى " هوه اللى راجع مواد هذا العدد ووقع عليه باسمه .

تحشرج صوته مرة أخرى ، وهمهم قائلا :

- أه .. أه ، بس أنا اللى وافقت على الطباعة .

واستطردت دون أن أمنحه فرصة أخرى للاعتراض :

- وبعدين يا أفندم ، لو حضرتك راجعت مواد العدد الجديد ، وأحلت إلى التقاعد ، فسوف أصمم على وضع أسم سيادتك على الغلاف أيا كان الذى سيخلفك .

أسقط فى يديه ، وأخذ يتمتم بصوت خفيض :

- طيب .. طيب ، وزعوه بقى بالطريقة بتاعتكم .

ولم ينطق بعدها أبدا .

خرجت من مكتبه ، وأنا فى قمة السعادة ، فقد لقنته درسا أخلاقيا حول معانى الوفاء ، وأهمية حماية جهد الآخرين ، وعدم جواز السطو على جهدهم هذا ، حتى لو كان هذا الشخص قد أحيل إلى التقاعد .

لم يمض على هذه الواقعة سوى عدة أسابيع ، وأثناء وجودى فى أجازة – للزواج – رد الرجل بالانتقام المعهود فيه ، فقد أستغل غيابى ، وأصدر قراره بنقل تبعية مجموعة " النشرة الإحصائية " من رئيس الإدارة المركزية مباشرة ، إلى مدير عام الإحصاء الوظيفى (حسن محمد حسن) ، الذى ظل يكن حسدا وتبرما من نجاح النشرة والمشرف

عليها (وثيقة رقم ١٧) ، ولم يكن من الممكن أن يستمر الحال على هذا المنوال ، وأثناء إعداد وتجهيز مواد العدد السابع ، حاول هذا المدير العام – بكل ما يتحلى به من ضيق أفق وخوف بيروقراطي – أن يحذف بعض المواد والموضوعات ، وعندها طويت صفحات العدد ، وأقسمت أنها لن تصدر ولن ترى النور ، ويوضع أسم هؤلاء الموظفين على النشرة الإحصائية ، وبهذا احتفظت بمواد العدد ، وتوقفت عن إصدارها ، ولم تطبع النشرة الإحصائية فى الجهاز المر كزى للتنظيم والإدارة حتى يومنا .

****

وخلال هذا العام كانت عملية السطو – بالمعنى الحرفى للكلمة – على مشروع " بنك المعلومات الإدارية " من جانب مدير عام الإحصاء الوظيفى ، ووزير التنمية الإدارية " د. عاطف عبيد " ومركز معلومات مجلس الوزراء ، قد بدأت بالفعل ، وأخذت عجلة التنفيذ فى الدوران ، وأهدر بسببها فى الثلاثة أعوام الأولى حوالى ستة ملايين جنيه ، كان من الممكن تجنبها ، إذا ما أحسنوا التخطيط للمشروع أو استعانوا بأصحاب الفكرة الأساسية ، وكان من الضرورى التخلص من وجودى فى الإدارة المركزية للمعلومات لما يسببه وجودى من حرج لبعضهم ، وما بدأ يتسرب للصحف المعارضة حول التخبط والنهب الذى يجرى تحت لافتة هذا المشروع ، فحشر أسمى فى أخر قائمة حركة التنقلات الداخلية التى تجرى بين إدارات الجهاز فى السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٨ (وثيقة رقم ١٨) ، وانتهت بذلك علاقتى بالإدارة ، وإن كنت قد نجحت فى صياغة وإعداد أول كتاب من تأليفي بعنوان " مصر وعصر المعلومات " الذى صدر فى كتاب عام ١٩٩١ ، وأعيد طباعته فى طبعة مزيدة ومنقحة عام ٢٠٠٢ ، وأوصت لجنة فحص الأعمال لجوائز الدولة التشجيعية عام ٢٠٠٣ على منحه الجائزة لما فيه من تحليل ورؤية جديرة بالتقدير على حد وصف لجنة الجوائز بالمجلس الأعلى للثقافة .(وثيقة رقم ١٩)

****

العمل الإجتماعى فى أوساط الموظفين .. عذاب وعذاب

وبرغم أننى قد حسمت أمرى بشأن العمل السياسى والتنظيمى بعد حبسة عام ١٩٨٥ ، فأن شيئا ما داخلى كان يحركني بقوة ذاتية غير معلومة من أجل المشاركة والعمل وسط الناس ، مرة بدافع الدفاع عن الفئات المحدودة الدخل ، ومرة أخرى بواعز من ضمير مازال تؤرقه مشاهد المظالم والتعسف فى استخدام السلطة الإدارية التى غالبا ما يمارسها قادة الأجهزة الحكومية ورؤساء المصالح المختلفة ، وربما هناك دوافع وأسباب أخرى خفية وغير مرئية وغير مفهومة ، تحرك نوازعنا أنا وأمثالى ، إلى العمل الاجتماعى أو السياسى وسط الناس ، وكأن مقولة أن " الإنسان حيوان سياسى " تبدو صحيحة تماما .

وكانت البداية هو وجود كيان يسمى " جمعية النشاط الإجتماعى " ونقابة العاملين داخل الجهاز ، لا يسمع المرء عنها شيئا ، ولا يتحرك أحد من قيادتها " المنتخبة " للدفاع عن مظالم العاملين ، وقد كانت كثيرة .

وعلى سبيل المثال ، كان نظام العمل بالجهاز يقضى بأن من يتغيب أكثر من يوم أو يومان فى شهور العام – باستثناء شهور الصيف – سواء بالحصول على أجازة قانونية أو بغيرها من الأسباب يحرم تماما من الحوافز والأجور الإضافية التى كانت تعادل فى ذلك الحين (منذ عام ١٩٨٧) حوالى نصف أو ٧٠% من قيمة الأجر الأساسى للموظف ، بما يجعلها عنصر أساس فى أجر ودخل الموظف شهريا .

كما كان هناك قيود صارمة تتجاوز حدود المعقول والمناسب فى الوظائف المدنية ، تحت دعوى الانضباط ، بما يكاد يحول علاقات العمل بالجهاز إلى ما يشبه المعسكر الحربى ..!!

وقد تزامن مع هذا ، نشر بعض المقالات من جانبى فى جريدة " الأهالى " ، كانت تهاجم بشدة ما ورد فى خطاب رئيس الجمهورية " حسنى مبارك " فى مناسبة عيد العمال حول إنتاجية العمال المصريين ، وكان عنوانها " هل عمال مصر لا ينتجون ؟ " فى مايو من عام ١٩٨٨ ، والأخرى كانت ضد وزير التنمية الإدارية (د. عاطف عبيد) ، بعد أن صرح فى معرض المقارنة بين إنتاجية العمال المصريين بإنتاجية العمال فى الولايات المتحدة واليابان وغيرها من الدول المتقدمة . وكان ردى على " د. عاطف عبيد " قاسيا وتهكميا ، بقدر ما كان يتميز بالتحليل المنهجى والعلمى لبيان عوار أرائه من الناحيتين الاقتصادية والإدارية ، وكان هذا هو سبب اللقاء الأول الذى جمعنى برئيس الجهاز الجديد " د. حسين رمزى كاظم " فى حوار عاصف أنتهي بصداقة محوطه بالشك والحذر المتبادل . وكان عنوان مقالتى ضد الدكتور عاطف عبيد بعنوان " العامل المصرى المفترى عليه " ونشر بجريدة الأهالى بتاريخ ١٤ ديسمبر عام ١٩٨٨ .

أستدعانى الرجل إلى مكتبه ، وسط حالة عصبية بادية على تصرفات من حوله من طاقم السكرتاريا ، وأعضاء مكتبه عموما .

دخلت إلى مكتبه بالطابق التاسع ، غرفة كبيرة مؤثثه بصورة جيدة ، دون مبالغة ، ملحق بها صالة واسعة للاجتماعات ، استقبلني دون ترحاب ، لاحظت وجود ثلاثة أو أربعة من قيادات الجهاز من وكلاء أول الوزارة أذكر منهم " المرحوم سعيد المرسى " والأستاذ " عبد السلام الجبالى " وآخرين ، ثم أشار إلىّ بالجلوس على المقعد الموازى لمكتبه .

تفحصني بنظرة رجل الأمن ، وبصوت خفيض هادىء قال :

- أنت عبد الخالق فاروق ؟

أجبت ببرود :

- نعم .

فأستطرد :

- أنا بأسمع عنك من مدة طويلة يا فاروق ، وكويس أنى أشوفك النهاردة .

- شكرا يا أفندم .

صمت قليلا ، ثم بدأ فى الدخول إلى الموضوع متخذا من نبرة صوته الهادئة ، والمتصاعدة بحساب جرس إنذار وإشارات تهديد :

- أنت عارف يا فاروق – هكذا ظل ينادينى على الطراز الإنجليزى طوال السبع سنوات اللاحقة – أن الكتابة فى الجرائد من جانب الموظف تعتبر مخالفة ، وأنت كتبت مقال تهاجم فيها وزيرنا – يقصد الدكتور عاطف عبيد – ، أنت عارف طبعا أنه وزير التنمية الإدارية ؟

أجبت بهدوء :

- نعم أعرف .

- طيب أنت مش عارف ، أنك كموظف فى الجهاز لا يجوز لك الكتابة فى الصحف ، إلا بعد الحصول على أذن بالموافقة من السلطة المختصة .

أجبت وأنا أكاد أنفجر غيظا :

- لأ .. أنا لا أعرف ذلك ، وكل ما أعرفه أن وجودى فى الوظيفة لا يحرمني من كونى مواطنا يمارس حقه العام .

أستطرد الرجل :

– بص يا فاروق ، دى تأشيرة الدكتور عاطف عبيد على مقالتك فى الأهالى " يحذر ، وينبه عليه بعدم الكتابة أو التعليق فى الصحف " ، وأستكمل " د. كاظم " وأنا أقدر أتخذ إجراءات ضدك . وهنا بدأ صوته يرتفع عن المعتاد حاملا نبرة تهديد صريحة وواضحة .

وهنا لم يكن أمامى من مناص سوى الرد بكل وضوح وحزم :

- أنت يا أفندم تقدر تتخذ الإجراءات التى تراها ، ومنها نقلى إلى مديرية من المديريات بالمحافظات ، أو غيرها من الإجراءات ، ولكنى لن أتوقف عن الكتابة ضد أى وزير أو مسئول أراه يهين الشعب المصرى ، ويعتبره مجموعة من الكسالى وفاقدي المهارة .

وبدأ صوتى – دون أن أدرى – يرتفع بدوره وسط دهشة قيادات الجهاز الحاضرين للقاء ، والذين كانوا يرهبون الرجل ويحسبون له ألف حساب .

وهنا تراجع الرجل ، وعاد صوته إلى هدوئه الأول ، ثم قام إلى دولاب المكتب ، الذى يمتلأ بعشرات الكتب والدراسات ، وأمسك بإحدى الدراسات وقال :

- بص يا فاروق ، دى دراسة هامة أعددناها فى الجهاز ، ولكنى لا أستطيع نشرها ، فهناك بعض الاعتبارات قد تستدعى أخفاء بعض تلك المعلومات أو الحقائق ، علشان كده من الصالح عدم التحدث فى كل شىء .

وأستطرد دون أن يترك لى فرصة للرد :

- أنا سعيد أنى شوفتك النهاردة يا فاروق ، أتفضل روح مكتبك .

قمت من فورى ومددت يدى أصافحه، فقام من مقعده وصافحني باحترام ، واستدرت أصافح الحاضرين فى الغرفة ، وانصرفت .

لم يمض على هذا اليوم سوى أيام قليلة ، وأستدعانى رئيس الجهاز (د. حسين كاظم) ، وكان وحده هذه المرة ، وبعد أن رحب بى ، أجلسني أمامه ثم بدأ فى الكلام :

- أنا سعيد بك يا فاروق ، ولازم تعرف أن فيه أشياء كثيرة قد أوافقك عليها ، ولكن الظروف لا تسمح بالبوح عنها ، ولازم تعرف أنى ناصرى ، ومن الذين عاصروا عبد الناصر ، وعملوا معه لفترة طويلة ، عموما أنا عاوز أسمع عنك كل خير ، فأنت شاب ممتاز .

وأنتهي اللقاء عند هذا الحد ، وأنصرفت .

ولم أكن أدرى ما سر هذا الاستدعاء ، ولكنى اعتبرتها ربما رغبة فى المجاملة ، أو محاولة للإحتواء ، ولكنها على أية حال وجدت صدى إيجابى بداخلى .

لم يكن " د. حسين رمزى كاظم " صادقا معى تماما ، كما ستثبت تجربة الأيام والسنوات اللاحقة ، ولكن من المؤكد أن حوارا من نوع خاص قد أصبح الآن بيننا ، ينفجر أحيانا ، ثم يعاود إلى الهدوء والسكينة ، فالرجل أحرص على أن لا أكون مصدرا لإثارة المشاكل له ، أو تسريب أخبار إلى صحيفة هنا أو صحيفة هناك ، قد تسبب له الحرج أمام قيادته ، فطموحه بكرسى الوزارة مازال جامحا ، وعمره مازالت صغيرة نسبيا (فى عقد الخمسينات من عمره) ، بما يضع طموحه فى خانة الممكن وليس المستحيل .

أخذت بعدها فى تحضير نفسى للنشاط الإجتماعى – والنقابي – داخل الجهاز ، وبدأت فى مراجعة لائحة " جمعية النشاط الإجتماعى " العتيقة التى أنشأت منذ منتصف الستينات ، وكذلك تكوين مجلس إداراتها الخامل والخامد ، والذى لم يكن نشاطها يتعدى القيام ببعض الرحلات وتنظيم المصايف بين الفينة والأخرى ، وصرف بعض المساعدات الضئيلة فى حال المرض ، أو إجراء العامل أو الموظف لعملية جراحية ، ولم تكن هذه المساعدات تزيد عن خمسة جنيهات أو عشرة ، وكان أقصاها خمسة وعشرون جنيها ..!

وقد وجدت أنه تحت شعار " الانضباط الوظيفي " التى أبتكرها العسكر فى الجهاز الإداري – وخاصة فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذى كان مرتعا خصبا لهم – قد زادت وطأتها فى عهد رئيسه الجديد " د. حسين كاظم "

وزادت المظالم خاصة ما يتعلق منها بالحرمان من جزء رئيسى من الدخل الوظيفى (الحوافز والأجور الإضافية) ، والتى كانت قد أصبحت منذ منتصف الثمانينات جزء هام وحيوى من الدخل الشهرى للموظفين ، حيث جرى ربط هذا الجزء من الأجر بنظام شبه عبودى للأجازات ، حيث لا يجوز للموظف القيام بأجازته الاعتيادية القانونية (أكثر من يومان) إلا أثناء شهور الصيف الأربعة فقط (يونيه / سبتمبر) ، وإلا حرم الموظف من كل هذه الإضافات الجوهرية فى دخله الشهرى .

وهكذا قررت أن أخوض معركة من أجل تعديل بعض قواعد علاقات العمل داخل الجهاز، وذلك عبر بوابة " جمعية النشاط الاجتماعى " فى المرحلة الأولى ، ثم يعقبها تغيير هيكل مجلس إدارة " نقابة العاملين " التى كان يسيطر عليها منذ زمن بعيد عناصر أما على علاقة بأجهزة الأمن والمباحث ، أو الحزب الوطنى الحاكم ، من خلال شخصيات مؤثرة فى دائرة مدينة نصر من أمثال " ثريا لبنة " وغيرها من العناصر الفاسدة وذات الممارسات اللصوصية بالمعنى الحقيقى والقانونى للكلمة .

وبدأت بإصدار سلسلة بيانات – أو منشورات – تتضمن تساؤلات حول هذه الجمعية ، ماذا تفعل ، وكيف يمكن زيادة مواردها دون زيادة اشتراكات الأعضاء (التى كانت حوالى ٢٥ قرشا شهريا) بما ينعكس ايجابيا على تقديم المساعدات للعاملين ، بما يوفره قانون الجمعيات من أمكانية تنظيم حفلتان كل عام لصالح هذه الجمعية ، بما يوفر حوالى عشرة إلى عشرين ألف جنيها سنويا (كانت كل موارد الجمعية سنويا لا تزيد عن ستة آلاف جنيه هى حصيلة اشتراكات أعضاءها) ، ولم أكن أدرى بالطبع أن فكرتى هذه سوف تلتقط من لصوص النشاط العام من أعضاء مجلس إدارة الجمعية ليتربحوا من ورائها فيما بعد ، فتغير أحداهن سيارتها القديمة إلى سيارة سكودا حديثة !!..

على أية حال ، شهدت هذه الفترة حالة من الحراك السياسى والثقافى داخل الجهاز لم يسبق أن عرفها الجهاز وموظفيه فى تاريخه كله – على حد تعبير الكثيرين منهم – كما تحولت المعركة الانتخابية إلى صراع نفوذ وقوى داخل الجهاز ، فتولى مدير مكتب رئيس الجهاز وهو بدرجة وكيل وزارة ويدعى " سند على سند " ، الاتصال بنفسه بعدد كبير من الموظفين – وعددهم وقتئذ يقارب ألفى موظف – طالبا منهم النزول إلى صناديق الانتخابات وإسقاط المرشح الشيوعى وكل من يدعمه ؟

كان خوف الإدارة وقياداتها – خاصة المعروف عنهم تعسفهم وشدتهم فى استخدام سلطاتهم الإدارية – بادية للجميع ، من نجاحى وقدرتى على الزحف بعدها من الجمعية إلى النقابة .

وكان أول ما تعلمته من درس ، هو لا أخلاقية الكثيرين من محترفي مثل هذا النشاط ، خاصة أعضاء الحزب الوطنى الحاكم ، وكانت من بينهم امرأة تدعى (س . ع) صعدت على أكتافى للحصول على أصوات مؤيدي ، ثم ظهرت على حقيقتها بعد انتهاء يوم التصويت ، وأصبحت اليوم رئيس حى فى مدينة نصر ، وتطمع فيما هو

أبعد من ذلك ، وكانت أول من ألتقط فكرة " الحفلات المعفاة من الضرائب " فنظمت بعضها وحققت من ورائها عمولة كبيرة مكنتها من تغيير سيارتها فى أقل من شهرين . .!

وكان هذا المناخ الممتلىء بالدسائس ، جديد تماما على طبيعتى وأخلاقى ، وبرغم نجاحى فى تلك الانتخابات ، ووصولى إلى عضوية مجلس إدارة جمعية النشاط تلك ، إلا أن المؤامرات والدسائس لم تنقطع ، ولم يرتاح هؤلاء إلا بعد توريطى فى مشادة كلامية حامية مع أمين الصندوق – وهو الرجل الذى دفعت به إلى تلك الانتخابات وساندته – فإذا به ينضم إلى جماعة المنتفعين من الجمعية ويحاول تحقيق مكاسب مالية من وجوده فيها ..!!

كان من ضمن الأعضاء الجدد فى مجلس الإدارة من يرفع شعار " ظرفنى تعرفنى " وها هو قد أصبح اليوم مديرا عاما فى الجهاز المركزى وما زال يرفع ذات الشعار ويحترف لعبة مساندة مرشحو انتخابات مجلس الشعب فى مدينة نصر ..؟

وكان رئيس مجلس الإدارة ممن يطلقون لحيتهم مدعيا التقوى ، وهو لص بالمعنى الحقيقى للكلمة ، وقد أنتهي بعد عدة سنوات أمام محكمة الجنايات بتهم متعلقة بالنصب وتوقيع شيكات بدون رصيد ، وتوقع عليه عقوبة السجن لسنوات طويلة . ؟

وكانت التجربة الأولى مع مجلس الإدارة الجديد / القديم ، هو السفر فى هيئة " لجنة " مكونة من أربعة أعضاء ، إلى أحدى المصايف من أجل التجهيز لمصيف العاملين ، ووقع الاختيار على مصيف " جمصة " ، وإذا بى أمام نماذج من البشر لا يتورعون عن المطالبة جهارا نهارا بالعمولة من صاحب العقار ..!!

كان العقار جميلا ، وعلى مقربة من شاطىء البحر ، ولم يكن صاحبه – وهو موظف سابق أحيل إلى التقاعد بعد أن كف بصره عن الرؤية – قام بتأجير هذا العقار من قبل ، و كان قد صار مشروعه الاستثمارى للتكسب من ورائه طوال العام ، وقد قام الرجل بتأثيثه بصورة جميلة ، وعرض الرجل سعرا مغريا للموسم – أظنه فى حدود عشرة آلاف جنيه – وإذا بأحدهم يطالب الرجل " بعمولة أعضاء اللجنة " ..!!

أسقط فى يدى ، ولكننى تمالكت نفسى انتظارا لما ستسفر عنه تلك المفاوضة ، وقد وافق الرجل صاحب العقار على منح أعضاء اللجنة مبلغ " خمسمائة جنيها كعمولة أو سمسرة " ، وهنا ألقيت مفاجأتي فى وجه الجميع ، فقدمت شكرى إلى الرجل ، وطلبت منه أن يخفض قيمة الإيجار بهذا المبلغ ، ونظرت إليهم قائلا :

– أحنا يا حاج ، لا نأخذ عمولات ، أحنا بنخدم زملائنا ، وهذا المبلغ سيكون هو التخفيض الذى ستمنحه من قيمة إيجار العقار ، بما يسمح لنا بتخفيض الأسعار للزملاء .

صمت أعضاء اللجنة الآخرون ، كمدا وغيظا ، ولم ينطق أحدا منهم بكلمة ، ولكنهم أختمروا أمرا ، وقرروا فيما بينهم ، أن يفشلوا هذا المصيف ، هذا العام ، وهو ما حدث بالفعل ، كما أنهم قد اتفقوا على التآمر عليّ للتخلص منى تماما من مجلس إدارة تلك الجمعية وقد كان .

****

ووسط مشاحنات وأحن وظيفية وغير وظيفية ، وجدت نفسى مستيقظا فجر الرابع من سبتمبر عام ١٩٨٨ لأكتب *" الحاجة إلى هدنة سلام "* ، معبرا فيها عن حالتى التى أوشكت بى إلى حافة الجنون :

" يبدو لى ، أننى فى حاجة ماسة إلى هدنة سلام مؤقتة مع النفس ، هكذا استخلصت فى الأيام القليلة الماضية . فحياتى طوال الشهور القليلة الماضية ، قد انزلقت فى دوائرها المتعددة إلى ساحات حرب حقيقية مع كل شيء .. كل شيء .

فها هي دائرة الحرب الكبرى ضد النظام والحكم ، تتداخل فى خطوطها خناقى الزاعق كل يوم مع الديون وأصحابها ، ثم تتزلق قليلا فى طورها الجديد ، أو بمعنى أدق المتجدد فى تلك الدوامات من المشاكل العائلية المستعصية على الحل ، وأخيرا وليس آخرا تلك المشكلة الناتجة عن زواج غير متكافىء فكريا وذهنيا .

أنا بالفعل أدور فى دائرة شيطانية من الحروب الصغيرة والكبيرة ، بحيث استعصى علىّ فى أيام كثيرة وليال عديدة النوم .

أحاول أن أكفكف من نبع الأرق والإرهاق والقلق الدائم دون جدوى ، أحاول أن أجفف بلا هوادة من ينبوع الحزن والمرارة ، ذلك دون فائدة ، لعلها حظوظ القدر اللعين تود أن تقتص منى على ذنب لم أرتكبه ، أو علها ترغب فى شيء لا أعلمه ؟!

أتناول قلمى وأمتطيه كرمح ، لعله ينفس عنى قليلا .. فهل ينجح ؟ يبدو لى أنها لحظات هدنة مصطنعة ، ويحتاج الأمر منى وقفة جادة تجاه كل دائرة من دوائر حربى ، لكى أحل عقدتها ثم أنتقل لغيرها .

حرب السياسة يحتاج غمارها إلى نفس طويل ، وذهن رائق ، وإنجاز فكرى مرموق ، يوفر لى أقصى قدر من الحماية المعنوية فى المدى الطويل ، ويخيل إلىّ أننى على وشك توفير هذا الغطاء المعنوى حينما ينشر كتابى عن " أزمة الانتماء " وكتاب " مصر وعصر المعلومات " ، بعدها سيكون استكمال المعركة بشروط أفضل .

لكن ماذا عن بقية الحروب ، التى تسببت فى الكثير من الأزمات والقلق والتوتر ؟

الديون .. تلك الكلمة المجرمة ، لابد من حذفها من قاموس مفرداتى وبقوة ، ولكن من أين ؟ وكيف ؟ ومتى ؟

لم أتعود أن أكون شحيحا طالما أن جيبى يحمل شيئا من هذه الأوراق اللعينة ، كما أننى لم أتعود أيضا على تجاهل بعض الواجبات الاجتماعية أو المجاملات .. لعنة الله عليهما معا .

أستدين من هذا ومن ذاك ، بحيث أصبحت أمل من نفسى ، أصبحت أمقت هذه العادة .. فما بال الآخرين ؟ لابد من حل ، فقد ضقت ذرعا ، ولم أعد قادرا على الاحتمال ، يكاد يصيبني لوثة جنون بسبب هذه العادة الجارحة ؟

نعم .. حكمت المحكمة لى بأربعة آلاف وخمسمائة جنيه من صاحب العقار ، ولكن هيهات ، أيوجد قانون فى هذا المجتمع الفاسد ، جهاز التنفيذ (الشرطة) ينخر فيه السوس ، ومعظم ضباطه مرتشون ولصوص ، وهذا جزء عموما من المعركة الكبرى .

أذن .. كيف أتخلص من ديونى وهى تقارب ألفين من الجنيهات ؟

أحد الكتابين .. فمتى ينشرا ؟

أعتقد أن تخلصى من كابوس المديونية هذا سيخلق منى شخصا جديدا .. حرا .. صافى الذهن ، فأتخلص بالتالي من مصدر هام ودائم لقلقى وتوترى .

ثم هذا الميراث العائلي العظيم ؟!

أبوايا لم يتركا لى ثروة .. لا أريدها طبعا ، بل تركا لى تلال من المشاكل العائلية ، بنات لم يستكملن تعليمهن ، وتزوجن من رجال أقل ما يوصف بهم ، أنهم أنذال وكلاب ضالة خاصة الاثنين (ك)و(ح) ، والبنات أنفسهن لو كانت بناتي لسكبت عليهن بنزين وأشعلت فيهن النيران ، وبرغم كل ذلك لا أستطيع فكاكا أو هروبا ، قدر أحمق أخر .! !

حتى أقربهن إلى " وفاء " توشك هى الأخرى على الزواج من شاب لا أستطيع وصفه سوى بأنه أقل كثيرا من المستوى المناسب ، ولا أملك تحت إلحاح السن سوى الموافقة على اندفاعها غير الحصيف ، وأن كان مفهوما لى دوافعه وأسبابه .

وزوجتي هى الأخرى حربا ضروس ، لم تفلح فى أن تخفف عنى شيئا ، بل زادت الأمور سوءا ، ودخلت هى أيضا حربى التى لا أدرى إن كنت سأنتهي منها أم ستجهز هى جميعا علىّ ؟

نسيت أن أتحدث عن العمل والوظيفة .. لقد أصبحت شيئا رتيبا ومملا ، كيف يستمر بقائى هناك وسط هؤلاء القطيع ، ولا أفعل شيئا مفيدا ذو بال ؟!

من أجل أن أتقاضى راتبا شهريا .. ثم ماذا ؟

كيف أفكك كل واحدة من هذه الدوائر على حده لانتهى منها ؟ حتى الآن لا أدرى ، ولكن إذا لم يعاجلنى الموت مبكرا ، فالمؤكد أننى سأنتهي منها جميعا ، واحدة بعد الأخرى ، أو منها جميعا بضربة واحدة "

فجر الأحد ١٩٨٨/٩/٤

هكذا كان حالى وحالتى النفسية .

الفصل التاسع
إلى بلاد الشمس المشرقة

ما بين الجنة والنار ، كان عام ١٩٨٩ هو هذا الشعور ، وهذا العالم المدهش والفظيع فى أن معا.

فى ربيع ذلك العام ، أعلن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عن منحة تدريبية من مؤسسة (جايكا) اليابانية JICA لأحد العاملين لديه ، وكان موضوعها " إدارة الجهاز الحكومى القومى " national government administration .

ولأن اليابان نظام سياسى موحد لا يعرف النظام الفيدرالى ، فقد كان المقصود هو تدريب بعض أبناء العالم الثالث ، على نظام إدارة الخدمة المدنية civil service والنظام الإدارى الحكومي فى ذلك البلد الجميل .

وكالعادة تقدم عدد كبير من الباحثين والموظفين من داخل الجهاز ، ومن أجهزة حكومية أخرى للحصول على تلك الفرصة النادرة ، وتقدمت كغيرى من العاملين ، وجرت التصفيات الأولية بين المتقدمين ، عبر نظم الاختبارات الشفوية interview التى تقوم بها لجنة مكونة من ثلاثة من وكلاء الوزارة بالجهاز ، وبعد فترة أستقر الرأى على اختيار ثلاثة ممن تصورتهم اللجنة أفضل العناصر المتقدمة ، ترسل بهم إلى الاختبار الشفوى الذى سيتولاه ممثلى هيئة الجايكا اليابانية فى القاهرة وكنت أنا واحدا منهم .

وكانت الخطوة التالية هو التوجه إلى مقر هيئة " الجايكا " فى حى الدقى ، من أجل استكمال تلك الاختبارات من خلال إجراء مقابلة شفوية مع أحد العاملين فى تلك الهيئة ، وقد جرت المقابلة ودارت حول تعريف المرشح candidate لنفسه ، ومؤهلاته العلمية ، وطبيعة عمله وتخصصه فى العمل ، وخبراته ، وما يتصوره أو يرغبه من تلك المنحة التدريبية من الناحيتين العلمية والمهنية ، وكلها بالطبع باللغة الإنجليزية .

أيام قليلة ، وأرسلت هيئة (الجايكا) باسم المرشح الذى وقع عليه الاختيار ، وكنت أنا المحظوظ بتلك المنحة .

كان هذا هو أجمل إحساس عايشته فى حياتى فى تلك الفترة ، فها هى " رحلة العمر " إلى اليابان ، أرى فيها التقدم العلمى ، والازدهار الإقتصادى ، والانضباط المجتمعى ، الذى قرأت عنه منذ سنوات فى الكتب والمؤلفات الاقتصادية والسياسية .

وهذه هى المرة الأولى التى تطأ فيها أقدامى خارج مصر ، نعم هذه هى المرة الأولى التى أرى فيها العالم ، أو بعض أجمل بقاعه ، كما أنها الفرصة التى ستتيح لى أن أرى فيها (بلادى) من خارجها ، بلا رتوش شوفينية ، كيف يراها العالم ؟ وكيف تتعامل معها وسائل الإعلام فى العالم المتقدم ؟ وما هى نظرة الإنسان اليابانى إلى هذه المنطقة العربية ، وخصوصا مصر ؟

ثم أنها الفرصة التى ستتيح لى أن أخرج من عنق الزجاجة المالى ، بعد أن تزوجت وأصبحت مدينا بأكثر من ثلاثة آلاف جنيها .

نعم .. كانت رحلة العمر .

وكانت رحلة الإنقاذ .

وكانت محطة استراحة المحارب الذى أمضى بعض أجمل سنوات شبابه – وأنا أقارب على الاثنتين والثلاثين عاما – ما بين السجن والمطاردات الأمنية ، والعمل السياسى السرى .

نعم .. كانت القشة التى تعلق بها الغريق .

وكانت النقطة الفاصلة بين مرحلة من العمر مضت ، وأخرى تكاد أن تبزغ فى المستقبل .

وأخذت فى إعداد نفسى وأوراقي إلى " رحلة العمر " ، وها أنا لأول مرة فى حياتى ، أقوم باستخراج " جواز سفر " عاجل حصلت عليه خلال يومين ، فلم يبق على موعد السفر سوى أيام قليلة ، تنقطع بعدها كل المصالح الحكومية المصرية عن العمل ، بسبب حلول أجازة عيد الأضحى .

كان البرنامج التدريبى يبدأ فى التاسع من مايو ، وينتهى فى الثالث والعشرين من يونيو عام١٩٨٩ ، وكنت أسابق الزمن ، ولم يبق سوى ثلاثة أيام من أجل إعداد أوراقى والحصول على أذن السفر للموظفين ، أو ما كنا نطلق عليه " البطاقة الصفراء " .

ذهبت مسرعا إلى مكتب شركة الطيران اليابانية (JAL) فى فندق هيلتون القاهرة ، ودفعت مبلغ تأمين التذكرة المقرر (وقدره حوالى مائة وعشرون جنيها) ، وأمسكت بالتذكرة فى يدى ، وفى اليوم الأخير قبل السفر ، كان من الضرورى الحصول على " البطاقة الصفراء " الذى كان معمولا به – وقتئذ – حيث ينبغى على كل موظف حكومى ، أن يبرز هذه البطاقة لسلطات المطار قبل المغادرة ، حتى يسمحوا له بالسفر وركوب الطائرة .

وذهبت مسرعا ، وأنا أكاد أطير محلقا فى السماء ، إلى مكتب الأمين العام للجهاز المركزى طالبا " البطاقة الصفراء " بعد أن صدر القرار الإدارى بالسفر إلى اليابان ، ولم أكن أدرى أن مؤامرة على أعلى المستويات تحاك ضدى ، وتكاد تعصف بكل آمالى وطموحى فى تلك الرحلة / الحياة .

فى ذلك المكتب ، أشار أحد الموظفين بأن علىّ أن أقوم باستيفاء نموذج إخلاء الطرف – ولم يكن ذلك صحيحا قانونيا أو إداريا على الإطلاق فقد كنت هنا فى حالة مأمورية تدريب أو منحة تدريب وليست استقالة أو إنهاء خدمة أو نقل إلى جهة إدارية أخرى – وبدأت فعلا بالمرور سريعا على الإدارات المختلفة لاستيفاء ذلك النموذج الذى يفيد بعدم وجود عهدة حكومية لدىّ ، ولم يبق سوى الإدارة العامة للشئون القانونية ، فتوجهت إلى سكرتير تلك الإدارة ، وكان من العناصر التى تدير شبكة " رشى " على مستوى الجهاز ، وطلبت منه التوقيع على النموذج الذى يفيد بأنه ليس لدىّ متعلقات لدى الإدارة العامة للشئون القانونية . وإذ بى أجد نفسى فى أغرب موقف فى حياتى الوظيفية ، ولحظة بعد أخرى كانت تتكشف لىّ أبعاد تلك المؤامرة ..!!

أخذني " شاكر " من يدى بهدوء ، أقرب إلى حركة الأفعى قبل قنص الفريسة ، وأخبرني بأن هناك موضوع يحتاج إلى المراجعة من مدير عام الشئون القانونية ، وكان الأخير يحقد علىّ حقدا بلا حدود ، ويكرهني كراهية

التحريم ، بسبب كشفى من قبل لبعض تجاوزاته وتجاوزات إدارته فى حق كثير من العاملين بالجهاز ، والتلاعب أحيانا بأقوال الموظفين الخاضعين للتحقيق فى تلك الإدارة .

وأفهمني " شاكر " – الحاصل على دبلوم التجارة وصاحب الكلمة النافذة فى الإدارة القانونية ..!! – بأن للموضوع أبعاد قانونية ، حيث أن قضية أمن الدولة التى سبق وقبض علىّ فيها عام ١٩٨٥ (المحضر رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٥) لم يغلق بعد ، ولم تخطرهم نيابة أمن الدولة بالتصرف فيه سواء بالحفظ ، أو بالإحالة إلى المحاكمة ، ولم يكن لهذا الكلام من ظل قانونى على الإطلاق .

كنت أسارع الزمن ، والدقائق ، فلم يبق سوى ساعتين تقريبا ، وينتهى أخر يوم عمل فى الجهاز ، وفى كل المصالح الحكومية ، وبعدها سوف تسرى أجازة عيد الأضحى .

قلت لمدير عام الشئون القانونية ، أن هذا التصرف غير قانونى ، ولو كان هناك أى رغبة من أجهزة الأمن فى منعى من السفر ، فأن هذا سوف يتم فى صالات المطار ، وليسوا هم المعنيون بها ، وطلبت عرض الأمر على رئيس الجهاز " د. حسين رمزى كاظم " ، متصورا قدرته كرجل أمن واستخبارات سابق على فهم أبعاد الموضوع ومناصرتي فى " رحلة العمر " .

ودخلنا سويا إلى مكتب الرجل ، وعرضت عليه الموقف ، فطلب رأى المستشار القانونى له وهو المستشار " طنطاوى " الذى يشغل فى نفس الوقت درجة " نائب رئيس مجلس الدولة " ، فإذا بالرجل يشير علينا الاتصال بنيابة أمن الدولة لمعرفة الموقف فى القضية المذكورة ..!!

بدا لى من الواضح أن هناك تلاعبا بالأمر كله ، وهناك من لا يرغب فى سفرى ، ومن بينهم رئيس الجهاز نفسه ، الذى على ما يبدو قد فوجىء بموافقة اليابانيين على اختيارى دون بقية المرشحين ، فأسقط فى يديهم ، ووافقوا على إصدار قرار السفر ، ولكنهم فى الجوهر لا يرغبون فى إتمامها .

وبدأت فى مكتب مدير عام الشئون القانونية ، تمثيلية عجيبة ، فالاتصال التليفونى بالنيابة العامة لا يتم بسهولة ويسر ، والدقائق تمر ، وقد بدأ الموظفون فى الجهاز، إغلاق مكاتبهم استعدادا للمغادرة ، وبعد عدة محاولات مضنية ، لم يفدنا الموظف المسئول فى النيابة العامة بشيء ، بل أنه أندهش على ما يبدو من السؤال ذاته ..!!

ولم يبق لى سوى المناورة الأخيرة ، فأعلنتهم بأن الله لم يقدر لى بهذه الرحلة ، وأننى قد أسلمت أمرى إلى الله ، وأنتهى الأمر ، فبدا عليهم الارتياح ، لقد نجحوا فى أفساد رحلتى .. رحلة العمر لأى موظف مصرى إلى اليابان ، وبدا واضحا نظرة التشفي والانتقام ، وفى نفس اللحظة كنت قد اختلست اتصالا تليفونيا لكى أطمأن أن " البطاقة الصفراء " قد صدرت فعلا ووقعها الأمين العام ، وأمهرت بخاتم " النسر " ، فأدركت أن هؤلاء المتآمرون قد فاتهم أن يمنعوا الموظف لدى الأمين العام سرا من إنهاء إجراءات استخراج تلك البطاقة .

وفى لمح البصر ، وبمجرد خروجى من مكتب "المؤامرة " كنت اقفز على درجات السلم من الدور العاشر ، حيث مقر الإدارة العامة للشئون القانونية ، إلى الدور الأول حيث مقر مكتب الأمين العام ، لأتسلم " البطاقة الصفراء " وأضعها فى جيبى ، وأتحرك إلى سيارات الجهاز التى بدأت للتو فى مغادرة المبنى وسط تهنئة العاملين لبعضهم البعض بحلول عيد الأضحى المبارك ..!!

****

ذهبت من فورى إلى حيث السيارات التى تقلني إلى منزلى ، وأنا لا أكاد أصدق كل ما جرى من حولى فى تلك الساعات العصيبة ، من مؤامرة محبوكة أنخرط فيها عددا من قادة الجهاز على رأسهم رئيس الجهاز ومستشاره القانونى – الذى هو قاض من قضاة مجلس الدولة – مرورا بمدير عام الشئون القانونية وبعض المعاونين له ، وقد نجحت فى اللحظات الأخيرة من المناورة ، والإفلات بتلك " البطاقة الصفراء " التى يستحيل دونها عبورى حواجز مطار القاهرة .

ولعلنى بعد ما رأيت وعايشت فى اليابان طوال شهرين فى " رحلة العمر " تلك ، كنت سأندم أشد ما يكون الندم لو لم أنجح فى تجاوز تلك المؤامرة والسفر رغم أنف هؤلاء .

على أية حال ، أخبرت زميلى وصديقى فى الجهاز " ناصر زكى " بكل ما جرى ، وطلبت منه بعد عودته من أجازة عيد الأضحى إلى الجهاز ، أن يتوجه من فوره إلى الإدارة العامة للشئون القانونية ، حاملا علبة " شيكولاته " ، موزعا إياها على العاملين فيها ، ومعلنا إياهم أنها هدية من شخصى بعد أن سافرت فعلا إلى اليابان ، ومبلغا إياهم تحياتي التى أرسلها لهم من " طوكيو " ..!!

وقد فعلها " ناصر " كما طلبت ورغبت بالضبط .

وفى المطار سار كل شيء بصورة طبيعية ، ومع كل خطوة داخل المطار ، كنت أتصور أن هناك من ينتظرني من رجال الأمن ، ليمنعني من " رحلة العمر " ، وبمرور كل خطوة كنت أخذ نفسا عميقا ، استعدادا للخطوة اللاحقة . وما كدت أصل إلى بوابة الطائرة، حتى تنفست الصعداء ، وشعرت بعدها أننى أخطو إلى عالم أخر تماما ، حيث الحرية التى حرمت منها وشعبنا فى مصر لعقود طويلة ، وكأننى عصفور يطلق سراحه من قفص حديدى ..!!

وحتى لحظة بدء دوران عجلات الطائرة ، كان يتملكنى شعورا بأن رجال الأمن المصريون سوف يفتحون أبواب الطائرة اليابانية ، ليصطحبوني خارجها معلنين للكافة أننى ممنوع من السفر ، ولم أتخلص من هذا الشعور نهائيا ، إلا بعد دوران محركات الطائرة ، وإذ بعجلاتها تتحرك على مدرج المطار ، وها أنا أقلع إلى السماء ، فأدركت لحظتها أننى أغادر فعلا قفص الوطن ..!!

كانت " الجايكا " قد حجزت لى مقعدا فى درجة business class ، أضفى هذا على الرحلة التى تستغرق أحدى وعشرين ساعة متواصلة ، طابعا من الرونق والراحة . بكل جمال ورقة طاقم الضيافة اليابانى ، بلابسه المميز الجميل ، الذى يجرى تغييره كل عدة ساعات (الأحمر ، الأزرق ، الأخضر) وكأنهم عصافير " الكناريا " تغرد لحنا من الرقة والعذوبة .

ولم يكن لى القدرة على المقارنة إلا بعد أن قررت العودة على الطائرة المصرية من طوكيو إلى القاهرة فى الخامس والعشرين من يونيو ، فعرفت أية نعمة كنت أتمتع بها مع طاقم الضيافة اليابانى ..!!

بين السماء والأرض ، كنت أقرب إلى حلم " الجنة الموعودة " الواردة فى الكتب الدينية المقدسة ، تأخذنى أفكارى وتصوراتي إلى بعيد ، وحالة " الوجد " هى الحافز والدافع لشعور أخاذ بالعشق للمجهول .

وفى رحلة طويلة ، حطت الطائرة فى محطات انتظار متعددة للتزود باحتياجاتها ، فى جدة والكويت وكراتشى وبانكوك ، ثم ها هى " طوكيو " تتلألأ بأضوائها الساحرة ، لتتراقص داخلى مشاعر مدهشة بالرغبة فى الاكتشاف والمعرفة واحتضان ذلك الحلم المجهول .

فى مطار " ناريتا " – الذى يبعد حوالى ثلاثين ميلا خارج العاصمة طوكيو – كان فى إنتظارى فى لوحة الإعلانات ، رسالة تتضمن قائمة كاملة بخطواتى القادمة ، خرجت إلى حيث استقليت سيارة أجرة بصحبة أثنين آخرين من ضيوف (جايكا) قادمين من البيرو وتايلاند ، واتجهنا إلى مركز الضيافة والمؤتمرات التابع لهيئة (الجايكا) فى منطقة " أتشي جايا " .

كان مركز " أتشي جايا " هو الأكثر رقيا وجمالا مقارنة بمركزها الثانى الموجود فى منطقة " الهاتاجايا " .

ابتسامة استقبال رقيقة تميز اليابانيون عادة ، شبابا كانوا أو فتيات وقدموا لى مفتاح الغرفة رقم (٦١٠) التى عشت فيها أجمل خمسين يوما فى حياتى كلها .

حملت حقيبتي ومفتاح غرفتى بالدور السادس ، وأخذت أبحث عن الغرفة (٦١٠) ، المكان كله تخيم عليه سحابة من السكون والسكينة ، الطرقات مغطاة بالموكيت الجميل ، وفى كل طابق يوجد الخدمات الإضافية وميزان للأشخاص وغيرها من الخدمات ، وبمجرد أن وضعت المفتاح فى باب الحجرة ، شعرت براحة مدهشة ، الغرفة صغيرة قد لا تتجاوز مساحتها ثمانية أمتار مربعة ، ولكنها مؤثثة بصورة جميلة ، سرير صغير ودولاب ملابس ، ومكتب صغير ومقعد ، وجهاز للتلفاز ، مرفقا بها حمام على أحدث طراز بقدر بساطته .

خلف كل هذا نافذة عريضة – تكاد تكون بعرض الحجرة كلها – مغطاة بستارة رقيقة ، ما كدت أزيحها جانبا حتى وجدت نفسى مأخوذا بروعة المنظر أمامى ، فمدينة " طوكيو " بأضوائها الليلية الجميلة تكاد تكون أمام ناظرى مباشرة ، وأسفل النافذة ملعب رملى للتنس .

على مرمى البصر كانت هناك أربعة أبراج تتلألأ على ساريتها أضواء حمراء تحذر الطائرات ليلا لوجودها وارتفاعها ، أعطتنى انطباعا حسيا يدغدغ المشاعر ورغبتى فى العناق والحب .

لحظات قصيرة أمضيتها ، وأنا أتأمل المكان ، بمعالمه ومفاتنه ، وإيحاءاته الرمزية ، وفوق هذا وقبله ، أدخلتني عالما سحريا لم آلفه فى حياتى من قبل ، تلك الحياة الصعبة والجافة التى طالما اختصرتها فى كلمة واحدة " الحرمان " .

نعم .. لقد كانت طفولتى قصة تراجيدية فى معانى " الحرمان " .

وكان شبابى مسيرة جافة للبحث عن دور ومكانة بين أقرانى وداخل نفسى .

وكانت سنواتى الأخيرة فى الجامعة ثم بعدها ، مشوار طويل من التخبط والحب المفقود وبكلمة " الحرمان " .

وكانت مسيرتى السياسية السرية والعلنية ، تجسيد لمحاولات مقاومة الفشل والنجاح فى إنقاذ الوطن ، فلم يتحقق هذا ولا ذاك .

كنت هنا – فى اليابان – أدخل عالما جديدا ، وحنينا إلى قلبى ونفسى ومداركى .

وهكذا وجدت نفسى ومنذ السويعات الأولى لوجودى على أرض بلاد " الشمس المشرقة " ، أمتطى قلم لأكتب عن اليابان ، وأخط مقالتى الأولى عنها " طوكيو .. نافذة على سحر الشرق " التى أكملتها طوال فترة وجودى فى تلك البلاد الجميلة ، وحتى رحلة عودتى إلى مصر ، على متن أحدى طائرات شركة مصر للطيران ، ولم يكتب لها أن تنشر إلا فى الحادى والعشرين من شهر سبتمبر من ذات العام .

وإذا ما عاودت بذاكرتى لتلك الليلة الأولى فى جنة " عدن " تلك ، فأننى أجدنى عاجزا عن التذكر ، هل استطعت أن أنام ليلتى ، أم ظللت هكذا مستيقظا حتى شروق شمس اليوم التالى ، وكل ما أعرفه وأشعر به حتى يومنا هذا ، أننى عشت أجمل ليلة منذ سنوات بعيدة ، مقبلا على الحياة وعلى النشاط والحركة ، وكأننى عدت عشر سنوات أو أكثر من عمرى شابا صغيرا مندفعا إلى اكتشاف ذلك العالم السحرى الجديد .

استيقظت باكرا ، وتوجهت من فورى إلى المطعم بالطابق الأرضى ، ووجدت نفسى وسط عشرات من القادمين من كافة بقاع الأرض ، لحضور برامج تدريبية متنوعة تنظمها هيئة المساعدات الفنية اليابانية (جايكا) ، وكأننى فى أروقة الأمم المتحدة .

وفقا لنظام الإفطار ، لم يكن يحق لى سوى اختيار ثلاثة أنواع من الأصناف ، بالإضافة بالطبع إلى فنجان من " الشاى " أو " القهوة " . تجنبت بطبيعة الحال ما لا أعرفه من الأصناف ، وطلبت الأقرب إلى مطبخنا العربى والمصرى ، بيض مسلوق أو مقلي ، جبن وقطعتين من الخبز (التوست) ، بالإضافة إلى كوب من الشاى الهندى ، وجلست على المائدة وسط آخرين ، وحاولت التعرف إلى الزملاء ، كانت أحداهن من الأرجنتين ، تمتلك

جمالا أخاذا ، كانت من الذكاء بحيث لمحت فى نظرة عيناىّ شيء من الإعجاب بها ، فلم تصدني ، وإن كانت لم تذهب معى إلى بعيد ، وظل بيننا طوال فترة وجودنا فى " أتش جايا " تلك النظرة الحانية ، ولو من بعيد .

وهناك وجدت شابين مصريين ، أحداهما مهندسا زراعيا جاء إلى اليابان منذ شهرين ماضيين وسوف يستمر برنامجه التدريبى لشهور أربعة أضافية ، وكان فى نفس الوقت شقيقا لزميلة من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، أما الثانى فكان طبيبا جراحا فى جامعة عين شمس ، وأصبح بعدها أستاذا جراحا فى طب الأطفال .

تعارفنا سريعا ، وتبادلنا الزيارات ، ودار الحديث بيننا حول اليابان ، وقد أدهشني أن المهندس المصرى كان راغبا بشدة فى زيارة بيوت " بنات الجيشا " والتعرف عليهن ، وممارسة شيء من اللذة ، ولم يمتنع الطبيب عن قبول الدعوة والدخول إلى عالم المغامرة الحسية .

أما أنا ، فقد نفرت من الفكرة منذ اللحظة الأولى – دون أن أبدى استياء – وكانت أسبابي فى بعض جوانبها عقائديا ، يربط بين ممارسة الجنس وفتاة ليل ومفهوم استغلال الإنسان لحاجة أخيه الإنسان ، وهو جوهر مفهوم الاشتراكية دون ضجيج أيدلوجى .

أما سببى الثانى ، فكان رغبتى فى الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من النقود والمتمثلة فى المبلغ الذى أودعته لحسابى هيئة (جايكا) التى بلغت حوالى ٢٣٥ ألف ين يابانى – بما يعادل ١٧٠٠دولار حيث كان سعر صرف الين ١٣٠ ين لكل دولار – وكان علىّ أن أقتصد فى مصروفاتي حتى أستطيع العودة ومعى ألف دولار لأسدد ديونى المتراكمة من أثر زواج منذ لحظته الأولى يحمل بذور فشله .

لا أدرى لماذا لم أنسجم منذ اللحظة الأولى مع ذلك المهندس المصرى ، الذى بدا لى نموذجا لمعنى " المصرى الحلنجى " بالمعنى العامى لتلك الكلمة ، على عكس الطبيب المصرى الذى بدا – برغم انسجامه الواضح مع صديقه المهندس – أكثر رقيا ومودة وإنسانية .

على أية حال ، كان لدخول " مريام " إلى حياتى فى هذه الفترة تأثير هائل فى تمتعى الحقيقى بالمدن اليابانية ، وغيرت تماما من أسلوب تفكيرى فى التعامل مع السياحة والتجول فى المدن اليابانية التى قدر لنا زيارتها من خلال برنامج الزيارات الدراسية study tours التى يديرها اليابانيون بكفاءة اقتباسا من حلفائهم الأمريكيين .

فى اليوم الأول من البرنامج التدريبى ، حضرت منسقة الدورة coordinator ، وهى سيدة يابانية تجاوزت الخمسين عاما من عمرها ، شديدة الرقة والتواضع ، تتولى أمور الترجمة من اللغة اليابانية إلى اللغة الإنجليزية وبالعكس ، بالإضافة إلى تولى الأمور التنظيمية الأخرى للبرنامج مثل مواعيد المحاضرات ، والزيارات الدراسية ، وتلقى استفسارات أعضاء الفريق الذين لم يزد عددهم على ثمانية عشر عضوا ، وكذلك تولى بعض الأمور المعيشية .

كان الاجتماع الصباحى الأول إجرائيا ، تسلمنا فيه بطاقات البنك (فيزا كارت) وأرقام حساباتنا ، واطلعنا على خط سير البرنامج التدريبى وغيرها من الأمور .

كان المشاركين فى الدورة التدريبية من أحدى عشرة دولة تبدأ من البرازيل والبيرو فى أمريكا اللاتينية ، مرورا إلى نيجيريا ومصر وماليزيا والفلبين والسودان وإيران وتركيا . وتصادف أن جاء موقع جلوسي وفقا لترتيب الحروف الأبجدية الإنجليزية بجوار السيدة " مريام شللتر روزنبرج " البرازيلية ، وكانت " مريام " امرأة من أجمل وأرق الكائنات الإنسانية التى صادفتني فى حياتى .

فى الأسبوع الأول من البرنامج ، أصبت بما يشبه " الصمم " ، فلم أكن أستطيع متابعة المتحدثين بصورة جيدة ، وبعض العارفين والمجربين فى هذا النوع من البرامج عبر البحار overseas أشار إلىّ ، إنها تحدث بسبب رحلة السفر الطويلة من ناحية ، وصدمة استخدام اللغة الإنجليزية فى إدارة حوار لأول مرة تقريبا .

ومن هنا فلم أستطع خلال الأسبوع الأول من أقامة صداقة جيدة مع بقية أعضاء الفريق ، باستثناء ذلك الشاب الإيراني " أشرفى " والزميل السودانى " عبد السلام " ، كانت إنجليزية " أشرفى " معقولة يمكن التواصل معها ، أما " عبد السلام " وهو المدير العام برئاسة مجلس الوزراء السودانى والمتعاطف مع " انقلاب الإنقاذ " التى جرت توا فى السودان فقد كان ملاذي حينما أتعثر فى بعض الموضوعات ، أو أرغب فى إدارة حوار إنسانى مفهوم .

مضى الأسبوع الأول ، ووجدت نفسى منطلقا فى الأسبوع الثانى ، سواء فى التعبير عن نفسى وقضايانا المصرية والعربية بصورة جيدة ، أو فى فهم أحاديث وأفكار بقية أعضاء الفريق – فيما عدا الزميلين النيجيرى والماليزى – وقد ساهم وجود المنسق العام للدورة وبعض مندوبى العلاقات العامة من هيئة (جايكا) فى تذويب المسافات واقترابها بين أعضاء الفريق عبر الزيارات الدراسية التى كانت أقرب إلى الرحلات المدرسية التى كنا نقوم بها فى الكلية أو المدارس . وخلالها زرنا معالم " طوكيو " وتلك المدينة الرائعة الجمال ، والعاصمة السابقة لليابان ، وعاصمتها الدينية حتى يومنا " كيوتو " ، ثم أخيرا مدينة العذاب الإنساني على مر التاريخ " هيروشيما " ، كما قمنا بزيارة بعض المصانع اليابانية الكبرى مثل شركة " نيسان " لصناعة السيارات ، وبعض الوزارات والمؤسسات الحكومية .

وقد ساعد على سرعة التفاعل بين الحاضرين والخبراء اليابانيون ، وأساتذة الجامعات فيها ، أن مستوى أجادتهم للغة الإنجليزية كان دون المستوى المتوقع ، و فى متناول الحاضرين .

ولعبت صداقتي " ل مريام " دورا رائعا فى تغيير نمط تحركى فى اليابان الذى كان مشدودا وراء فكرة الادخار المالى وتجنب الإنفاق من أجل العودة بمبلغ مالى يمكنني من التخلص نهائيا من تلك الديون الكئيبة ومن عادتها أيضا .

كانت " مريام " ككل امرأة أوربية ، من أب ألمانى ، ومن أم إيطالية ، فجاءت خليطا جميلا بين خصائص الطبيب الألماني المجد فى عمله والدقيق ، وبين رقة وحيوية امرأة إيطالية ، فأخذتني أخذا للتعرف على معالم شوارع " طوكيو " ، وكل مدينة قدر لنا زيارتها والإقامة فيها ، فتجولنا فى سوق منطقة " شيكوكو " بالعاصمة الحافلة بجميع أنواع المنتجات الكهربائية وآلات التصوير من جميع الأصناف والأنواع .

ويدهشك أن اليابانيون هم ملوك المساومة فى البيع والتجارة ، فليست هذه سمة مرتبطة بمصر وشعوب العالم الثالث فحسب ، بل أنها امتدت إلى المتاجر اليابانية ، وتستطيع أن تحصل على خصم فى حدود ربع القيمة المعلنة منذ اللحظة الأولى ، وبقدر ذكاء ومرونة التاجر اليابانى ، بقدر روحه المداعبة والسماحة ، وابتسامته التى تجبرك على الشراء ..!!

وبصحبة " مريام " تجولت واستمتعت بأجمل أيام حياتى روعة وحنانا ، ومازالت بتفاصيلها محفورة فى ذاكرتي تلك الليلة الجميلة يوم السبت الثالث والعشرين من مايو – أى بعد مرور حوالى أسبوعين على بدء البرنامج والتعرف على هذه السيدة الرقيقة – عندما ذهبنا معا بصحبة بقية أعضاء البرنامج لزيارة " ديزنى لاند طوكيو " ، قضينا فيها أجمل يوم فى حياتى ، وعندها أدركت كم هم أولادنا محرومون من الكثير من متع الحياة واللعب ، خاصة ذلك المسرح الرائع المسمى " ديزنى لاند " ، رقصنا معا ، وتسابقنا جريا فى ساحة المكان الواسعة ، وفى المساء كانت " مريام " تمضى أول ليلة فى صحبة شاب مصرى تعلقت به وتمنت أن ترتبط به بقية حياتها ، وظلت تراسله لخمس سنوات متواصلة بعد تلك الليلة الحانية ، ولكن القدر كان يقرر لشيء أخر تماما ..!!

وأعترف .. كانت " مريام " من أجمل وقائع حياتى روعة ، ولولاها ما كنت لأستمتع فترة خمسين يوما فى " رحلة العمر " و " جنة عدن " التى تذكرها الكتب الدينية المقدسة . كانت " مريام " ولازالت فى ذاكرتى حورية تلك الجنة التى كتب علىّ أن أعيشها لحظة بلحظة ، ويوما بعد يوم .

وقد أضافت تلك التركيبة النفسية والوراثية الرائعة ل" ماريام " طابعا سحريا غامضا ، فهى المولودة لأم إيطالية ، وأب ألمانى مهاجرين إلى البرازيل ، فجاءت " ماريام " أوربية الوجدان ، لاتينية الروح ، وبرازيلية القوام والجسد .

(صور الرحلة مع ماريام هنا)

رحلة إلى العاصمة الدينية لليابان

تضمن برنامج الزيارات المقررة السفر إلى مدينة " كيوتو " Kyoto ، وهى العاصمة القديمة لليابان ، فى عصر أسرة " جوا " الإمبراطورية ، حتى جاء الإمبراطور " ميجى " فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وأنشأ عاصمة جديدة للدولة أطلق عليها " طوكيو " ، فى أطار محاولته للتحديث الشامل للدولة والمجتمع وإصدار دستور جديد عام ١٨٦٨ .

وبقدر حداثة " طوكيو " وجمالها ونظافتها ، ودرجة الانضباط والنظام اللذين تتحلا بهما ، وسكانها – البالغ عددهم حوالى أثنتا عشرة مليونا – فأنها لا تقارب روعة وسحر كيوتو .

أنها قطعة من الجنة .. دون زيادة أو نقصان .

وتضفى كثرة المعابد " البوذية " – ذات الاتجاه الشنتونى – أحساس غريب وغامض من السكينة والهدوء .

وإذا كان اليابانيون قد تفننوا فى استغلال كل بوصة من أراضيهم ، وحواف أنهارهم الصغيرة – التى هى أقرب إلى الترع المصرية – وكذلك فى زراعة جوانب الطرقات الطويلة ، وإضفاء اللون الأخضر على كافة مناطقها ، فإن " كيوتو " هى الخضرة ذاتها ، وشلالات المياه بعينها ، وينابيع الأنهار بتدفقها دون لحظة انكسار واحدة .

ولم تكن كل هذه الروعة من صنع الطبيعة وحدها ، بل كانت أيدي الإنسان المبدعة واضحة وبارزة فى كل موطن جمال فى تلك المدينة ، ان اليابانيون هم صناع الحياة ، بقدر ما كانوا صناع الموت قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها ، بقدر ما باتوا ضحايا قنابل الموت والدمار فى أغسطس من عام ١٩٤٥ فى مدينتى " هيروشيما " و " نجازاكى " .

ولأن اليابانيين يقدرون ويقدسون ماضيهم ، فقد تركوا مئات " البيوت " والقصور والقلاع الإقطاعية ، المصممة بصورة فريدة ، والمقامة من خشب البلوط ، والمحاطة بحدائق لا نظير لها ، فقد عرضوها للزائرين ، وللأجيال الجديدة من أطفال وشباب اليابان ، ليعرفوا ويكونوا شهودا على عراقة حضارتهم التى تتجلى بأكثر ما يكون فى طرزهم المعمارية الفريدة ، وفى تلك العلاقة العميقة والساحرة بين طبيعة الجغرافيا وإبداع الإنسان اليابانى .

كانت " كيوتو " – وسوف تظل – فى وجدانى وعيونى أجمل مدينة رأيتها فى حياتى ، حتى بعد أن توافرت لى فرص زيارة الكثير من المدن الأوربية والعربية ، فقد ظلت " كيوتو " هى أجملها على الإطلاق ، وتمنيت أن أعود يوما لزيارتها والبقاء فيها ، ما سمحت به الظروف وأنفاس العمر .

****

تقرير مصرى .. يكسب أصدقاء جدد

يومان فى " كيوتو " ، عدت بعده عاشقا للمدينة ولليابان كلها ، لبساطة شعبها ، كان يكفيك أن تردد كلمة يابانية واحدة أمام أحد اليابانيين أو الفتيات اليابانيات ، لتجدهن وهن يكاد يسقطن على الأرض من فرط السعادة والضحك ، وكانت الكلمة المفتاح هى " سا ميماسان " والتى تعنى بالإنجليزية من فضلك أو إذا سمحت excuse me أو please ، وبعدها تتحدث وتسأل كما تشاء . فعلتها كثيرا ، فى صحبة " ماريام " ، أو عندما أجد نفسى تائها فى مكان ما فى المدينة .

وحل يوم تقديم التقرير الخاص بمصر country report presentation وفقا لنظام البرنامج التدريبى ، حيث ينبغى أن يقدم كل مشارك فى البرنامج تقريرا حول أوضاع بلاده سواء الاقتصادية أو الإدارية ، وهو النظام المقتبس من البرامج الأمريكية ، بما يتيح للدولة المضيفة وأجهزتها المتخصصة جمع وتخزين تلك المعلومات فى ملفات خاصة بالدول ، يجرى استخدامها فيما بعد عند الضرورة ، إذا كانت معدة جيدا وتحتوى على معلومات مفيدة .

ولأنه لم يسعفنى الوقت فى القاهرة فى أعداد مثل هذا التقرير ، فقد قمت على عجل بأعداده فى " طوكيو " وقررت أن أربط بين أوضاع مصر الاقتصادية والإدارية غير الناهضة ، بطبيعة الخطر والتهديدات التى تواجهنا فى المنطقة ، وربطت بين هذا والانتفاضة الفلسطينية التى كانت قد اشتعلت منذ عدة شهور سابقة (ديسمبر ١٩٨٧ حتى أوسلو ١٩٩٤) ، فربطت بين هذا وذاك ، وقد أدهشني التجاوب الكبير الذى حظى به تقريرى وسط زملائي فى البرنامج ، باستثناء المشاركين من بيرو وتركيا ، أما " مريام " فقد كانت نظرات التشجيع والتأييد بكل ملامحها الجميلة ، أعز ما تلقيت من تأييد وترحيب .

هيروشيما .. مهبط الأحزان البشرية

الطريق إلى هيروشيما هو الطريق إلى الأشواك، حيث الذكريات المؤلمة لقصف الأمريكيين للمدينة بالقنابل الذرية يوم السادس من أغسطس عام ١٩٤٥ ، والطريق إلى هيروشيما هو المسار النفسى الداخلى العميق إلى المخاوف والهواجس والظنون ، فمازال العقل يستبطن كل الأحاديث حول أثر الإشعاعات الذرية التى قدر أنها سوف تستمر لعقود وراء عقود مخلفة ورائها ظواهر الأمراض المستعصية .

وطوال الطريق الذى لم يستغرق سوى ساعتين بأسرع قطار فى العالم الذى يطلق عليه اليابانيون " شينكنسين " shenkansen أو ما يطلق عليه فى الغرب " القطار القذيفة " train poll ، أخذت المشاعر المضطربة والمتناقضة إلى أغوار أعماق أعماقي الحزينة .

فالخوف حاضرا لاشك داخلى ، والشوق أيضا حاضرا فى مداركى ، ورغبتى فى اغتنام فرصة ، ربما لم تتح لملايين البشر لرؤية آثار الجريمة الأمريكية ضد الجنس البشرى . يفزعك ما ترى هناك ، خاصة فى متحف المدينة المخصص لتلك الجريمة البشعة .

وبرغم أن المدينة كبقية مدن اليابان ، تتميز بالجمال والنظام والنظافة ، وانتشار الخضرة فى كل بقاعها وميادينها ، فأن هناك شيء ما يختلف ، فدرجة الحرارة هنا تشعرك بأنك فى صيف مشابه لمناخ الشرق الأوسط ، نحن هنا فى أحساس بالحر والرطوبة ، وارتفاع درجة الحرارة عن بقية المدن اليابانية ملحوظ ومحسوس .

بعد عودتى من المدينة ، أمسكت بالقلم ، وأكملت مقالتى التى بدأتها منذ الليلة الأولى لى فى تلك البلاد الجميلة الساحرة ، وجسدت أحساسى بهذه الكلمات :

" طوكيو .. نافذة على سحر الشرق "

لحظة الشفق فوق سماء طوكيو لها سحرها الخاص ، هنا تتناغم حمرة الشمس الدكنة بالمروج الخضراء ، فى تحد لبؤرة العين المصرية المصحوبة عادة بتلك المشاهد اليومية من سكون المقبرة .

أخذتنا الطائرة فى عباب السماء فى رحلة المغادرة ، مصرنا تبدو حزينة ، يكسوها اصفرار الرمال ، لون الغربة . يوما ونيف ، معلقون فى السماء بين السحاب وروعة المشاهدة ، جدة ، الكويت ، كراتشى ، بنكوك ، ثم أخيرا ها هى " طوكيو " عاصمة الشرق ، نعم أنه المعنى الحرفى لكلمة " طوكيو " فى اللغة اليابانية ، تلك المدينة التى تحمل فى أعماقها سحر الشرق الأقصى ، وطابعه الخاص الغامض ، وهى فى هدوئها ، واحترام وأدب أهلها الجم ، تخفى بعضا من جروحها بتلك المساحيق الغربية الطابع ، والأمريكية اللكنة .

ناطحات السحاب تطاول فى الأعين الفاحصة والسكينة والانزواء ، أمامى وعلى مرمى البصر من نافذتي تقف أربعة منها ، وفى قمتها الفارعة تلك الإشارات الضوئية الحمراء .

لا أدرى لماذا قفز إلى مخيلتى فتيات لعوب ..!!

غشاء الليل هنا ينطوى خجلا فى الساعة الثالثة والنصف فجرا تقريبا ، فتأخذ خطوط النهار فى المزاحمة شيئا فشيء ، فتقع عيناك على " طوكيو " الجميلة .. النظيفة ، والخضراء .

أسفل نافذتى مباشرة مروج خضراء ، وملعب للتنس ، وبين هذا وذاك تترامى مبان متوسطة الأرتفاع ، بيضاء وكأنها ترتدى أجمل ما لديها لزوار العاصمة . أنها لحظة من لحظات سرقة الراحة والهدوء والسكينة .. نعم لحظة النسيان من الهموم والأوجاع المصرية ، ولو إلى حين .

فى طوكيو ، أو كيوتو – عاصمة اليابان القديمة ومركزها الدينى إلى يومنا – لا تقع عيناك إلا على كل ما هو نظيف ومنظم ، كل شيء يوحى إليك بعظمة الإنسان وجدله المبدع والخلاق مع الطبيعة ومحدودية عطائها أحيانا . فمساحة اليابان لا تتعدى ٢٥/١ من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ، أو قل أنها أكبر قليلا من ثلث مساحة مصر ، والثروة الطبيعية فيها تكاد تكون محدودة ، ولكنها فى علاقة الإنسان بالإنسان ، وعلاق الإنسان بالأرض تكاد تصل إلى قمة الإمتداد وعمق الإتساع .

عبر تجارب عديدة ، وحشية وقاسية ، حفرت اليابان تجربتها الإنسانية الخاصة ، أنها محفورة فى الذاكرة ، تلك الهزيمة والدمار اللامتناهى ، دفعتها حقائق الجغرافيا إلى التعامل بمنطقها الخاص ، فمساحة الأرض المحدودة فى بلد يبلغ تعداد سكانه مائة وعشرون مليونا من البشر ، تجعل من الضرورى أن يكون الإتساع السكانى فى إمتداده الرأسى ، فجاءت ناطحات السحاب ، صحيح أنها إقتباس أمريكى ، ولكن وراء كل منها فهما وقيمه ، فهى فى الطراز الأمريكى رغبة فى الأستعلاء على الأخرين ، بينما فى الحالة اليابانية تعامل مع الضرورة ، أنه الإعتبار العملى ليس إلا .

لكن يدهشك على الجانب الأخر ، ذلك التجاور غير المنطقى بين ما حققه المجتمع اليابانى وأهله من إمتلاك مفاتيح أحدث تكنولوجيا فى عالمنا المعاصر من جهة وممارسة الخرافات والشعوذة الدينية من جهة أخرى ..!!

فالزائر للمعابد البوذية فى العاصمة اليابانية " طوكيو " ، أو تلك المعابد الهائلة فى العاصمة القديمة " كيوتو " يفاجأ بهذا القدر الهائل من الأحجبه .. نعم الأحجبة ..!!

أنها عادة يابانية قديمة ممتدة فى عمق التاريخ تغرس بنصلها الحاد حقائق الحاضر وروعته. وأعياد اليابانيين – خاصة الشباب والفتيات دون سن الثامنة عشر – تصحبها عادة بعض الأمنيات والأدعية ، تجد طريقها فى صورة كلمات محفورة على ألواح خشبية صغيرة ، أو أوراق تعلق جميعها فى لوحات خاصة بالمعابد أو على جذوع بعض الأشجار المقدسة .. إنها سخافات الماضى تتحدى كل إبداعات الحاضر وأفاق المستقبل .

فى زوايا شوارع طوكيو الشهيرة (الجينزا ، شينجكو .. الخ) تتراص صباح كل أحد عشرات الفتيات فى طوابير طويلة فى انتظار دورهن فى قراءة الطالع، أو الكف .. إنها مهنة جديدة وقديمة تحمل معانى القلق والترقب وانعدام الرؤية أو اليقين لدى جيل جديد فى اليابان ، كيف مع كل هذا التقدم والتحقق العلمى الهائل ؟ سؤال مازلت أبحث له عن إجابة .

اليابان وتمثل الثقافات والأديان

طوال تاريخها الطويل ، لم تفرض اليابان ثقافتها الخاصة ، بل على العكس لقد ظلت اليابان على مر العصور هى المترقب لثقافات الآخرين والمتمثله لها بعمق ، إنه جدل اليابان وسرها الخاص ، فالعقيدة البوذية التى يدين بها معظم سكان البلاد منذ عشرة قرون أو يزيد ، جاءت إليها من كوريا أو خليج منشوريا كما يسمونه ، والكونفوشية تلك الفلسفة الصينية الشهيرة ، مارست تأثيرها على الشعب والناس هنا لعدة قرون أخرى ، صحيح أن كلا منهما قد اختلط بالعادات والقيم اليابانية لكنهما ظلا فى سجل ثقافة وعقائد الآخرين ، والآن العصر هو عصر السوبرمان الأمريكى ، وهكذا أقبل اليابانيون – خاصة الأجيال الجديدة – دون تردد على ثقافة الوافد أو الغازى الجديد ، أنه اقتحام للميدان بقوة القنبلة الذرية ، وخلق مجتمع جديد غربى الطابع والطراز ، ولا أجاوز إذا قلت والسلوك .

على الزائر والمراقب للحياة اليابانية ، أن يلحظ التزاوج والتشابك بينهما ، أحد أهم خبراء اليابان الاقتصاديين " البروفيسير هورنو" قال :

- أن اليابان والولايات المتحدة قد تزوجا .

ثم أستطرد ضاحكا :

- لكننا لا نعلم بالضبط من هو الزوج ، ومن هى الزوجة فيهما .

نعم .. عليك أن تلحظ ذلك ، الجيل الجديد أمريكى السلوك والملبس وطريقة الغناء ، ورقص يوم الأحد فى شوارع " طوكيو " ، والجيل القديم بقدر إنبهاره بذلك السوبرمان الامريكى ، بقدر ما تحمله الذكريات من كراهية دفينه ، وتحد ممزوج بالاستعلاء ، فعليك ألا تنسى قنبلتى " هيروشيما " و " نجازاكى " .

زيارة إلى " هيروشيما "

ينتاب المرء إحساس بالفزع والرجفة ، كلما سمع باسم " هيروشيما " ، ذلك هو إحساسى بالضبط قبل أن أتوجه إلى هناك ، الغبار الذرى .. التغير المناخى .. بقايا الإشعاع الذرى .. الخ تلك الصور فى المخيلة الإنسانية .

تذهب بك التصورات إلى بعيد ، سرت فى عروقى رعشه خفيفة عندما جاء صوت مذياع قطار " الشينكنسن " ، الذى يطلق عليه فى الغرب القطار القذيفة " بولى تراين " pole train ، وهو أسرع قطار فى العالم قائلا :

- نحن الآن فى مدينة هيروشيما .

المدينة من أجمل بقاع اليابان ، كل شىء فيها منظم ونظيف ، واللون الأخضر يطغى بحيويته على ما عداه ، الأنهار تخترق شوارع المدينة فتحيلها إلى منتجع لراحة الأعصاب ، خاصة إذا كنت قادما مثلى من إحدى دول العالم الثالث .

قلعة " هيروشيما " التى دمرتها القنبلة الإجرامية ، أعيد بنائها على الطراز القديم نفسه ، وهى بشكلها ومحتوياتها وموقعها الحصين فى أحضان النهر ، والربوة العالية نموذج لتاريخ إقطاعى عتيد .

وجاء موعدنا مع مهبط الأحزان الأبدى " متحف القنبلة الذرية " ، إنها البشاعة والهمجية مجسدة فى تاريخ البشر ضد البشر ، ومهما أمتلك القلم من قدرة على الوصف والعرض ، فسوف يعجز عن تجسيد حالة الفزع والهلع التى أصابتنا من هول ما شاهدنا ورأينا ، بقايا بشر .. أظفار استطالت .. لحم بشرى تمدد من درجة الحرارة الهائلة (٥٠٠٠ درجة فهرنهيت) ،وأخر انكمش من هول الفجيعة .. ظل إنسان اختفى وذاب جسده بسرعة تفوق وتتجاوز سرعة اختفاء ظله ، فبقى الظل وأختفى الإنسان ؟

فى سجل الذكريات كتبت " سوف أناضل من أجل ألا تتكرر تلك المجزرة البشرية البشعة، وسأشارك كل الداعين فى عصرنا من أجل نزع السلاح الذرى فى كل مكان ، وعلى العالم أن يتذكر أننا فى الشرق الأوسط مهددون بالسلاح النووى للعنصرية الإسرائيلية " .

تحية وعتاب

فى رحلة العودة خيرتنى هيئة التعاون الدولى اليابانية (جايكا) وى الجهة المضيفة ، بين أن أعود على الطائرة اليابانية حتى العاصمة التايلاندية (بانكوك) ، ومنها استقل الطائرة السويسرية إلى أبوظبى ، وأنتقل بعدها إلى الطائرة المصرية إلى القاهرة ، أو أن انتظر يوما أخر فى طوكيو ، ثم أستقل الطائرة المصرية من " طوكيو " إلى القاهرة مباشرة ودون إنتظار فى أى مطار أخر .

وأعترف بأنه لفترة طويلة من الزمن أخذتنى عوامل الحيرة والتردد ، ذلك أن الأختيار الأول بقدر مشاقه ومتاعبه ، إلا أنه يتيح لى فرصة ربما لن تتكرر فى حياتى كثيرا ، وهى فرصة رؤية ومعايشة ومقارنة ثلاث مستويات من الخدمة والضيافة الجوية ، صحيح أننى قد سافرت فى رحلة المغادرة على الطائرة اليابانية (JAL) ، وأدهشنى ذلك التنظيم الراقى والخدمة الممتازة ، وإبتسامات طاقم الضيافة التى لم تنقطع ، ولكنها هذه المرة سوف تتيح لى ما هو أكثر من الشركة اليابانية .

وبعد فترة تردد ، حزمت أمرى وقررت العودة مباشرة على الطائرة المصرية ، وهالنى ما حدث ..!!

ففى طابور طويل أنتظرنا وقوفا أمام بوابة الطائرة المصرية ، فحاجز الأمن المصرى هنا يأتى بعد تفتيش السلطات المحلية ، تفتيش الحقائب يتم بصورة دقيقة ومملة ، وعلى الوجوه أختفت الابتسامات ، ورجال الأمن المصريون مرهقون من طول الرحلة وعناء المسئولية ، ولم يكلف مدير الفرع المصرى للشركة فى " طوكيو " نفسه عناء تكليف إحدى المضيفات المصريات بتولى إمتصاص غضب الركاب ، عبر أصطناع إبتسامة رقيقة تعتذر بها أو تخفف عن الركاب قسوم وخشونة التفتيش وصعوبة الانتظار ؟

إحتكاك بسيط بينى وبين القائمين على هذه المهمة الصعبة ، نظرا لما لاحظته من قلق الركاب الأجانب وضيقهم وتبرمهم من الإجراءات ، وبعد صعودنا أخيرا إلى الطائرة ، استقبلنى مضيف شاب ، بإبتسامة رقيقة ووردة جميلة ، والحق فقد كان هذا هو الوحيد الذى لم يدخر جهدا لخدمة الركاب ، واستمر هكذا حتى أستبدل الطاقم فى العاصمة التايلاندية (بانكوك) ، لعنت الأرض بعدها ومن عليها ، طاقم أخر – لاحظ أننى من ركاب الدرجة الأولى – يقدم إليك الطعام بظاظة، ويختفى بعدها لمدة ساعة أو يزيد ، ولا يظهر إلا حين يأتى إليك بالمقرر من المشروبات أو الطعام ، سيدة تجاوزت الأربعين من عمرها ، وشاب تجاوز العقد الرابع أيضا ، إستعلاء غير مبرر ، أختفت الابتسامات تماما ، وحل محلها الجهامة من (بانكوك) إلى القاهرة ، ها قد عرفت الآن سر هروب الكثيرين من ركوب الطائرة المصرية ، ولمن يعنيه الأمر فرقم الرحلة (٨٦٥) من طوكيو إلى القاهرة .

نعود إلى رجال الأمن والتحية الواجبه ، فبعد أن أبديت إستيائى من قسوة الإجراءات الأمنية وإنعكاساتها السلبية على التسويق التجارى لشركة مصر للطيران ، جاءنى مسئول أمن الطائرة وحدثنى عن المشاكل والمتاعب التى تواجهها الطائرات المصرية ، وأن هذا الإجراء ضرورى نظرا لمهارة قراصنة الجو فى تمرير أسلحة من نطاقات الأمن المحلية بالمطارات ، ولفترة لم أقتنع بكل هذه المبررات والحجج ، وظل كل منا على موقفه حتى وصلنا إلى مطار (بانكوك) .

هناك نزلنا ترانزيت لمدة ساعة ، ثم عاودنا ، وبالطبع ينبغى أن تمر على نطاق الأمن المحلى (تايلاندى) ، ويجرى التفتيش ذاتيا للأشخاص والحقائب عن طريق الأجهزة الإليكترونية ، وبعدها يأتى نطاق التفتيش المصرى ،

وبعد أن صعدت إلى الطائرة ، وإذا بى أفاجأ برجل الأمن المصرى يأتى إلىّ مهرولا ، طالبا منى الذهاب معه ، أنتابنى أحساس بالقلق والارتياب :

- ماذا جرى ؟
- هل سيمارسون معى أساليبهم المعروفة من أجل تأخيرى أو تفتيشى وإزعاجى ؟

هكذا قفزت التساؤلات داخلى.

وما هى إلا لحظات حتى وجدت نفسى أمام مشهد أغرب من الخيال.. قال محدثى المصرى الأسمر:

- كانت تزعجك إجراءاتنا الأمنية ؟

أجبت دون تردد :

- نعم .

فأستطرد محدثى قائلا :

- أنظر ماذا ترى فى هذا الوعاء الصغير ؟

نظرت فأنتابنى ذعر وتراجعت صائحا :

- ما هذا ؟

أجاب الرجل بهدوء :

- ثعبان من نوع " كوبرا السام " وضعه راكب فى هذا الوعاء ، وتجاوز به حاجز التفتيش التايلاندى ، واستمكل حديثه :

- ماذا تتوقع لو وجدت هذا على الطائرة بجانبك ؟

لم ينتظر بالطبع إجابتى :

- سوف تقفز من شباك الطائرة .

ابتسمت.. وابتسم معى .. ربت على كتفيه وتمنيت له التوفيق .

****

الفصل العاشر
من الجنة .. إلى سجن أبو زعبل

عدت إلى القاهرة فى الخامس والعشرين من شهر يونيو الحار ، وبعد مرور حوالى خمسين يوما فى " جنة عدن " محملا بذكريات ، ومختزنا لمشاعر وتجربة إنسانية وشعورية جديدة وحنونة فى القلب والوجدان .
وعدت أيضا محملا بصدمة حضارية civilized shock عادة ما يتعايش معها ، لفترة من الزمن ذلك المواطن العادى أو المثقف من العالم الثالث ، الذى تصادف أن عايش مجتمعا أكثر حداثة ، وأفضل تنظيما ، وأعمق إنسانية واحتراما للبشر ولمواطنيه .
واختزنت داخلى ذلك الشعور المقارن القاسى بين كل ما شاهدت وعايشت ، وكل ما كنت أعيشه فى مجتمعى ، أو أعاود معايشته من جديد فى ذلك المجتمع المصرى الراكد والجامد والمتخلف ..!!
قال بعض الأصدقاء أن هذا الشعور عادة ما يصاب به كل المسافرين إلى الخارج ، قد يستمر لفترة من الزمن ، تطول أو تقصر ، بعدها يذهب هذا الشعور ويتوارى فى ظلال النسيان ، ولكنه أبدا لم يفارقني منذ تلك اللحظة حتى يومنا .
عشرون عاما أو يكاد ، ومازال يعذبني ، ويجرح كبريائى الوطنى ، ويزيد من غضبى وسخطي على تلك " العصابة " التى تحكم وتدير هذا البلد الكبير (مصر) ، منذ ثلاثين عاما أو يزيد ، دون أن تحدث فيه تطويرا حقيقيا ، ودون أن ترتقي بالناس وطريقة معاملاتهم إلى مصاف احترام آدميتهم وإنسانيتهم ، فنحن نعامل دون أدنى مبالغة من هؤلاء وكأننا حيوانات شاردة .
نعم هكذا هى الحقيقة دون تجميل أو تبديل .
وقد زاد من قناعاتى ، وعمق أحساسى بهذا الظلم الإجتماعى والسياسى والثقافى ، زيارتى لتلك المدينة الجميلة " جنيف " ، وبعض المدن والقرى السويسرية فى العام ٢٠٠٣ ، حتى العاصمة الأردنية (عمان) الحديثة النشأة والتكوين .
على أية حال ، عدت من اليابان مصدوما ، وعادت معى معاركى ومشاغباتي الوظيفية والسياسية ، التى هى فى معظمها مفروضة علىّ ، أو شاءت المقادير أن تكون نتيجة لأختياراتى الصعبة ، بل والمستحيلة .
كان فى إنتظارى بمطار القاهرة زوجتى وأمها ، مصحوبتان بزميلي " ناصر زكى " وصديقه " عماد " ، وفى صحبة زوجتى حقيبة أطفال صغيرة ، محمولا فيها أبنى الأول " حسام " .
تأملته مليا ، ثم قبلته ، وهنا لاحظت أنه أسمر اللون بصورة غير مريحة ، وما زالت ملامحه غير جميلة ، علقت ضاحكا :

–إذا أستمر على هذا الحال بعد ثلاثة أشهر من الآن ، فسوف أتركه على رصيف الشارع وأمضى .

ضحك الجميع ، ومضينا إلى حيث الحياة المصرية ، والشقاء المصرى من جديد .

****

كان أولى مهامى التى باشرتها بعد العودة ، هو استكمال إجراءات مصيف العاملين وأبناءهم فى شاطىء " مرسى مطروح " الذى انتزعته انتزاعا من المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وسط تآمر ودسائس غير متصورة من بقية أعضاء مجلس إدارة جمعية النشاط الاجتماعى وفى مقدمتهم السيدة (س . ع) ومن ورائها أستاذتها وقدوتها عضو مجلس الشعب " ثريا لبنة " .

وكنت قد كلفت الزميل " ناصر زكى " والسيدة " سعاد الأسناوى " بأن يتوليا أثناء سفرى جمع الأقساط الشهرية المقررة على الحاجزين فى هذا المصيف (بواقع خمسة عشرة جنيها لكل مشترك شهريا) ، حتى يكتمل قيمة اشتراك الفرد وقدرها خمسة وسبعون جنيها شاملة الإقامة وثلاث وجبات يوميا ، والتنقلات داخل مدينة " مرسى مطروح " ، وكذلك التنقل بين القاهرة ومرسى مطروح . هذا بالإضافة إلى مصاريف أقامة حفلات السمر أثناء الإقامة هناك .

وكان بقية أعضاء مجلس إدارة الجمعية – وعددهم عشرة أفراد – قد تركوني وحدى أتولى هذا الموضوع بكل تعقيداته المالية والتنظيمية على أمل أن " أغرق " فيه ، فيبدو فشلى واضحا للجميع وتكون نهاية دورى النقابى والاجتماعى فى الجهاز ، ولم يكن قد بقى على الرحلة سوى أقل من شهرين عندما عدت من اليابان ، وكانت العجلة تدور حتى الآن بصورة منتظمة وجيدة ، وساهم العداء المعلن من جانب بقية أعضاء مجلس الإدارة لى وللرحلة ، وحملة التخويف والترهيب التى شنوها ، فى زيادة إقبال العاملين عليها ، وترقب الآخرين لما ستسفر عنه تلك التجربة الفريدة فى تاريخ الجهاز .

كما لعب إلغاء تنظيم مصيف " جمصة " بسبب عدم حصول أعضاء اللجنة على العمولة المتصورة ، فى زيادة الإقبال كذلك على مشروع مصيف " مرسى مطروح " .

وأمكننى التعاقد مع مورد شاب للأغذية من هؤلاء المتعاقدين مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، ويبدو أن الشاب قد أندهش أننى والشباب الذين اخترتهم لمعاونتي فى تنظيم هذا المصيف (ناصر – عادل – سعاد الأسناوى) ، لم نطلب لأنفسنا شيئا ، مثل العمولة والسمسرة ، التى يبدو أنها من التقاليد المعتمدة فى مثل هذا النوع من النشاط ..!!

فألتزم الشاب بالمواصفات المعتمدة والأوزان المقررة للوجبات الثلاثة على مدار الأسبوع .

وحان موعد الرحلة ، وفى صباح يوم السفر ، فوجئنا برئيس مجلس إدارة شركة أتوبيس غرب الدلتا ، يرسل إلينا أحدث سياراته بعد أن قام رئيس الجهاز " د. حسين رمزى كاظم " بالاتصال به ، يطلب منه و يوصيه برعايته الشخصية لتلك الرحلة ، وكان رد الفعل التلقائي والعفوى من جانب العاملين هو التصفيق والصياح فرحا بتلك المفاجئة الرقيقة .

أذن .. بدا اليوم مصحوبا بالمفاجآت السعيدة ، وأدى التنظيم الجيد أثناء الرحلة الطويلة (٧ ساعات) ، وإقامة المسابقات الثقافية ، وصرف جوائز للمتسابقين فى سيادة أحساس عميق بالراحة والسعادة لدى الجميع .
وهناك حاولت – وبقية الشباب المعاون لى – تقديم المثال والقدوة ، فقمنا بإسكان جميع العاملين وأبنائهم فى الموقع المخصص للخيام ، أما نحن فقد قمنا بنصب خيمة على رمال المعسكر بعيدا عنهم ، وحظرنا اقتراب أحدا من غير الأسر من الخيام المخصصة لهم ، وهكذا ثبتنا بالممارسة مفهوم أن الخدمة العامة تكليف وليست تشريف .

مضى الأسبوع كأحسن ما يكون ، وعاد العاملون سعداء ، بل أنهم فاجأونى بأن قاموا بأعداد مذكرة رفعوها إلى رئيس الجهاز ، شاكرين له جهوده ، ومعبرين عن سعادتهم بالجهود التى قمت بها وبعض الشباب المعاون لى من أجل نجاح هذه التجربة الفريدة ، فوقع الأمر وقع الصاعقة على بقية أعضاء مجلس إدارة جمعية النشاط دون استثناء ..!!

ولم تكد تمض على هذا المصيف عدة أيام ، إلا وتفجرت أزمة مصنع الحديد والصلب فى حلوان ، وقامت قوات وزارة الداخلية بأوامر من وزيرها السليط اللواء " زكى بدر " باقتحام المصنع بالمدرعات والرصاص ، فسقط على الفور العامل " عبد الحى " صريع الرصاص العشوائى ، كما جرح العشرات من العمال ، وقبض على المئات منهم ، ووجدت نفسى مرة أخرى فى عين العاصفة .

****

الوزير يتحول إلى مخبر ..!!

حرك اعتصام عمال مجمع الحديد والصلب فى حلوان ، قوى اليسار من أجل النهوض بعيدا عن عباءة النظام التى نجح فى احتوائهم فيها باتفاق مشبوه تم بين مستشار الرئيس الجديد " د. أسامة الباز " وبين ورئاسة تحرير جريدة "الأهالي " ، وحزب التجمع القابع خلفها فى شتاء عام ١٩٨٣ .

أصبح حزب " التجمع " بمثابة الباب الخلفي للنظام فى صفوف اليسار ، ولعب (ر . س) دور العين الفاحصة لتحركات فصائل اليسار الخارجة عن طوق " حزب التجمع " ليبلغ عنها أولا بأول ، وتمادى فى أن يصبح قلم النظام وسياساته فيما يسمى الحرب على " الإرهاب " فى التسعينات ، وكان يفاخر بتمنطقه " المسدس " الذى منحته إياه وزارة الداخلية ، وعينت له بعض أفرادها كحراس شخصيين من خطر محاولة اغتياله من قبل الجماعات الدينية الإسلامية .

ووسط هذا الحراك الجديد ، خاصة بعد اقتحام قوات الأمن للمصنع ، والقبض على العشرات منهم ، نشط عدد من اليساريين من أجل توفير الدعم المالى لآسر هؤلاء العمال البسطاء ، وكذلك توفير الغطاء القانونى للمعتقلين منهم ، من خلال تشكيل مجموعات من المحامين لحضور جلسات التحقيق ، وتنظيم الزيارات المقررة لهم فى السجون وغيرها من الإجراءات المعتادة .

وكان من ضمن مهامى التطوعية فى هذا السياق ، جمع تبرعات مالية من موظفى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، أو من غيرهم المتعاطفين مع العمال ، فأخذت أجوب على مكاتب الموظفين فى طوابق الجهاز العشرة ، مستفيدا من سمعتى الطيبة ، والزخم الذى حصلت عليه بنجاح مصيف " مرسى مطروح " وغيرها من الخدمات التى قدمتها إليهم .

وقد سعدت بالروح البادية من الموظفين والتعاون والمساندة ، حيث تبرع الكثيرون منهم ، وعلى ما يبدو لقد نجحت جولتى الأولى فى ذلك النهار من جمع ما يقارب مائة وعشرون جنيها .

بدا أن الأمور تسير بشكل طبيعى ، ولكن لم يمض على جولتى تلك سوى ساعة زمن ، إلا ووجدت استدعاء من رئيس الجهاز (د. حسين رمزى كاظم) إلىّ ، فتوجهت إلى مكتبه دون أن أدرى عن أى شيء يطلبني . استأذنت ودخلت إليه ، كان الرجل هادئا ، قام من مقعده مرحبا بى ، مادا يديه بالسلام ، وما أن جلست أمامه حتى بادرني بالسؤال :

–هو أنت يا فاروق جمعت فلوس وتبرعات من الموظفين النهاردة ؟

–أيوة يا أفندم

أجبت

فأستطرد:

– ليه ؟

– عشان التبرع لأسر وعائلات عمال الحديد والصلب الذين قبض عليهم .

فأعتدل فى مقعده وقال :

–أنت عارف أن ده ممنوع ، وأنا شخصيا لو رغبت فى جمع أموال لابد من الحصول على أذن رئيس الوزراء .

صمت قليلا ، ولم أجب انتظارا لما بعد ، وأستكمل الرجل :

–أنت جمعت كام يا فاروق ؟

–حوالى خمسين جنيها يا أفندم .

لم أشأ بالطبع أن أذكر الرقم الحقيقى

فرد قائلا :

–طيب عشان خاطري .. رد الفلوس للناس ، أو خدهم منى أنا ووقف هذا الموضوع .

–حاضر يا أفندم ، ثم انصرفت .

لم أكن أنوى بالطبع رد التبرعات للموظفين ، لما لذلك من أثر سلبى على صورتى من ناحية ، وفى ربط مشاعر الموظفين بالحدث والعمال من ناحية أخرى ، ويبدو أن رئيس الجهاز لم يكن يستطيع تحمل أن يبلغ أحدا غيره

أجهزة الأمن بما جرى منى فى الجهاز ذلك اليوم ، وإلا تعرض هو للتأنيب أو المساءلة ، فأثر أن يقوم بنفسه بالاتصال بوزير الداخلية " اللواء زكى بدر " وإبلاغه بما جرى منى ، وعلى الفور تولت مباحث أمن الدولة وضع مراقبة مكثفة لشخصى ، تتولاها مجموعة من ثمانية أفراد يتناوبون على مراقبتى ، فى كل تحركاتى وسكناتي ، بعضهم كانوا مترجلين ، وبعضهم الأخر كان يستقل سيارة ، وآخرين كانوا يستقلون دراجات بخارية .

وهنا أدركت أننى قد وضعت على قائمة أقرب حملة اعتقالات قادمة ، وأعددت نفسى للموقف تماما .

ولم تمض سوى أيام قليلة ، وفى فجر الخامس والعشرين من أغسطس عام ١٩٨٩ ، كنت أحل ضيفا على سجون النظام والحكم من جديد فى أسوأ تجربة سجن مررت بها منذ بدأت أشارك فى العمل العام والنشاط السياسى .

****

الفصل الحادى عشر
جهاز التنظيم والإدارة.. يحتاج إلى تنظيم وإدارة..!!

كان من المعتاد فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، أن يتولى المبعوث فى دورة تدريبية خارج الجمهورية ، أعداد تقرير شامل عن تلك الدورة ، وأوجه الاستفادة منها فى أعمال الجهاز ، يرفعه إلى رئيس الجهاز ، أو إدارة

العلاقات الخارجية ، وعادة ما كان يحفظ هذا التقرير فى " أضابير " الإدارة المختصة دون تحقيق أية استفادة منه ، وقد ساعد على استمرار هذا الحال تواضع المستوى العلمى والثقافى للمبعوثين من العاملين بالجهاز ، وصعوبة أعدادهم تقارير جديرة بالثناء ، والتقدير ، فيما عدا حالات نادرة بالمعنى الحقيقى للكلمة .

وفى بعض الأحيان كان النابهون من رؤساء الإدارات المركزية أو رؤساء القطاعات ، يقومون بتنظيم ما يشبه ورشة العمل ، أو ندوة مصغرة للعائدين من الخارج لقراءة تقريرهم ، أو عرض تجربتهم على بقية زملائهم ، ولكنها على أية حال كانت بمثابة الحالات الاستثنائية ، إن لم تكن النادرة .

فى حالتى كان تقريرى هو مزج متماسك بين رؤية استراتيجية لأحد أبناء العالم الثالث ، لمنظور اليابانيين لدور برامجهم التدريبية كأداة من أدوات السياسة الخارجية ، وامتداد النفوذ السياسى والثقافى والاقتصادي ، والطبيعة الفنية أو المهنية للبرامج التدريبية المقدمة من الجانب اليابانى .

أطلع رئيس الجهاز على التقرير ، ويبدو أنه فوجىء بمستواه ومضمونه ، فأشر عليه بعبارة " يطلع ويوزع على رؤساء الإدارات المركزية بالجهاز " .

كانت التأشيرة فى حد ذاتها مرضية للكثيرين من الموظفين ، إن لم تكن مصدرا لسعادتهم وغبطتهم ، ولكنها بالنسبة لى لم تكن أبدا كافية ، فقد كان مضمون التقرير يوصى بمجموعة من السياسات المطلوب تطبيقها فى النماذج الإدارية المصرية داخل الجهاز المركزى ذاته ، حتى نتمكن من تحقيق أداء جاد متميز .

على أية حال ، عندما لم تبد قيادة الجهاز ورئيسه (د. حسين رمزى كاظم) ، ما يفيد بأنها قادرة على استيعاب حقائق النموذج الإداري فى اليابان ، ولا أبدت القدرة أو الرغبة على تنفيذ بعض السياسات والتوصيات الواردة فى التقرير ، قمت عند أول فرصة متاحة فى أواسط عام ١٩٩٢ بنشره فى سلسلة مقالات فى صحيفة " الوفد " التى فتحت صفحاتها لكتاباتي منذ أواخر عام ١٩٩١ من خلال بوابة الصديق " أيمن نور " .

وحتى يتبين مقدار حيوية هذا التقرير أعرضه هنا كنموذج لحالة من التناقض الفج داخل جهاز حكومى عتيق وبليد وكسول ، سواء بين أفراده والعاملين فيه ، أو بين قياداته ومسئوليه :

اليابان وتدريب كوادر العالم الثالث

لعل من أسوأ الكلمات تعبيرا عن ذلك التطور الإقتصادى والاجتماعى والإدارى فى اليابان ، التى سادت فى مفردات قاموسنا العربى فى العقدين الماضيين كلمة " المعجزة اليابانية " Japanese Marcel .

ذلك أنه برغم تقديرنا لتلك الجهود الرائعة التى بذلها الشعب اليابانى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، للخروج من كارثة الهزيمة والدمار اللذين لحقا بالبنية الاقتصادية والنفسية لمختلف القوى والطبقات الاجتماعية هناك ، فأن الكلمة بحد ذاتها تقذف بالعقل العربى – والمصرى – إلى غياهب الغيبية والمجرد ، فتغلق أما هذا العقل القدرة أو الرغبة على التحليل العلمى والمنهجى لحقائق هذا التطور وتجعل من الصعب فهم حقيقة القوى الاجتماعية الفاعلة

، ونمط وآلية التفاعل بينها ، من أجل الوصول إلى ما وصلت إليه اليابان ، ومن ثم يصبح من المستحيل الاستفادة من تلك التجربة الانسانية التاريخية .

ومن هنا فأن استخلاص الدروس والعبر على صعيد إدارى يستدعى بالضرورة رصد مختلف التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية ، وقبل كل ذلك وبعده منظومة القيم الأخلاقية والثقافية التى تحكم حركة الأفراد والجماعات فى اليابان .

أن أى محلل مدقق ، وكل متابع عن كثب للإدارة اليابانية سوف يكتشف بوضوح موقع ومركز النظام الإدارى هناك ، كجزء من النسق العام system للمجتمع بكل مكوناته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية .

وعلى هذا فأننا هنا سوف نتعرض بالتحليل إلى نقاط ثلاث :

- الأولى : فلسفة وأهداف البرامج التدريبية فى اليابان .
- الثانية : عناصر نجاح النظام الإدارة فى اليابان .
- الثالثة : المتاح الاستفادة منه من التجربة اليابانية .

****

فلسفة وأهداف البرامج التدريبية فى اليابان

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ركز الشعب اليابانى طاقته فى إتجاه تحقيق ثلاثة أهداف هى :

الأول : إعادة بناء وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية فى اليابان .

الثانى : إعادة رسم صورة اليابان كمجتمع ديموقراطى حديث أمام كافة دول العالم وإنهاء تلك الذكريات المؤلمة للممارسات العسكرية الوحشية قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها .

الثالث : الوصول عبر هذه الصيغة الجديدة إلى مستوى يسمح بإستعادة النفوذ الاقتصادى لليابان ، ومن ثم توسيع السوق اليابانى دون الحاجة إلى آلة حرب عسكرية تؤمن هذا التوسع الاقتصادى .

كيفيمكن الوصول إلى هذه الأهداف الكبرى فى وقت يعانى فيه المجتمع اليابانى من ندرة نسبية كبيرة فى الموارد الاقتصادية الاستراتيجية (البترول – الفحم – الحديد – النحاس ... الخ) ، ولا تسمح له مساحته المحدودة (مساحة اليابان ٣٧٨ ألف كيلو متر مربع بما يكاد يمثل ثلث مساحة مصر ونحو ١ على ٢١ من مساحة الأرض فى الولايات المتحدة) ؟

هنا جاءت عبقرية الشعب والمجتمع اليابانى ، سواء فى صياغة علاقاته الدولية ، أو فى تدعيم مركز ونفوذ اليابان على صعيد عالمى .

سوف أتوقف عند تحليل علاقات اليابان الدولية ، ودور التدريب الخارجى كعنصر مساعد فى تدعيم مركز ونفوذ اليابان على الصعيد الدولى .

فمنذ عام ١٩٤٨ بدأ النشاط التدريبى اليابانى فيما وراء البحار فأنشئت هيئة التعاون الفنى فيما وراء البحار Overseas Technical Cooperation Agency وهيئة خدمات الهجرة اليابانية Japan Emigration Service (JEMIS) ، ثم فى أول أغسطس عام ١٩٧٤ انشئت هيئة التعاون الدولى اليابانى (JICA) لتتولى القيام بهذا الدور بدلا من الهيئتين السابقتين ، وأسندت تبعيتها الفعلية إلى وزارة الشئون الخارجية اليابانية .

ويكفى حتى نتعرف على ثقل هذه الهيئة وأهميتها ودورها المتميز أن نشير إلى أن ميزانياتها للعام المالى ١٩٨٨ قد بلغت ١٠٨ بليون ين (بما يعادل ٨٥٠ مليون دولار أمريكى) .

وتتخصص هذه الهيئة فى تقديم برامج التعاون الفنى والتدريب وخدمات التنمية ، باقطع فى ضوء الخبرة اليابانية والمعونة اليابانية والمنتجات اليابانية .

ويهمنا أن نركز الضوء على علاقة التدريب الخارجى اليابانى بتسويق المنتجات اليابانية ، وبزيادة التأثير الأدبى والحضارى لليابان على النخب الإدارية والفنية فى دول العالم الثالث .

فوفقا لما هو متاح من بيانات فأن عدد من تلقى تدريبا فى اليابان من دول العالم الثالث خلال الفترة من عام ١٩٥٤ حتى مارس عام ١٩٨٨ قد بلغ ٦٧٠٩٨ ويذكر أحد المراجع اليابانية حرفيا حول هؤلاء المتدربين :

All Of Them Are Leaders In Their Respective Fields Of Development Activities

" أنهم نخب إدارية وتنفيذية وتقنية سوف يمارسون دورا هاما فى المستقبل ، وفقا للتصور اليابانى .. وهو تصور صحيح على أية حال .

نعود إلى توزيع هؤلاء على مناطق العالم المختلفة ، فنجد أن معظمهم من دول جنوب شرق آسيا (٦٣.٦%) ثم أمريكا الجنوبية (١٦.٣%) ثم الشرق الأوسط (١١.٧%) ، ثم أفريقيا (٦.٨%) ، ودول أخرى (١.٦%) ، وبمقارنة ذلك بحجم التركيز الاستثمارى اليابانى على مستوى العالم نجد أن ثمة علاقة طردية حيث يتركز الاستثمار الصناعى وغير الصناعى اليابانى خارج حدود اليابان فى دول جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا وسنغافورة وتايوان .

إن اليابان تحرص قبل ان تضع قدميها فى منطقة أن تؤمن درجة عالية من النفوذ ومن المعلومات الكافية عن أحوال هذه المنطقة .

فماذا عن توزيع المتدربين وفقا لنوعية البرامج المقدمة ؟

يعطينا البيان التالى صورة مناسبة عن التركيز التدريبى والإهتمام اليابانى :

توزيع المتدربين فى اليابان من دول العالم الثالث وفقا لنوع البرنامج خلال الفترة من عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٨٨

نوع البرنانج التدريبى	عدد المتدربين	%

المنفعة العامة والنقل والاتصالات والبنية الأساسية	١	%
والصيد والغابات	١	%
والصناعة		%
ط والإدارة		%
العامة والطب		
لموارد البشرية		
والسياحة		
ة الاجتماعية		
ع	٦	٩

هذه البرامج تتيح لليابانيين الإطلاع المستمر على أحوال هذه المجتمعات وقراءة ما لاتذكره الأرقام الإحصائية التى ترد فى المصادر الإحصائية الدولية (تقارير الأمم المتحدة – البند الدولى .. الخ) وهو ما تضمنه بوضوح أحد نشراتهم حيث يقولون بالحرف :

In The Meantime the Japanese Can Also Learn Many Lessons from the Overseas Participants through Training Program"

وبالفعل هذا صحيح من خلال تجربتى المباشرة أثناء البرنامج التدريبى الذى شاركت فيه (٨ مايو – ٢٣ يونيو) ، فدائما ما يطلب من المتدرب إعداد عدد من التقارير (من ثلاثة إلى خمسة) عن بعض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأنظمة الحكومية لدولة المتدرب ، ومن خلال المناقشات الموسعة بين المتدربين جميعا ، وبقيادة المحاضر اليابانى – الذى هو غالبا أستاذ متمكن فى أحدى الجامعات اليابانية – يمكن الإطلاع أكثر فأكثر على الروح الحية والإتجاهات الحقيقية للمجتمع محل الدراسة والعرض .

ويمارس اليابانيون بفعل درجة تنظيمهم العالية ، والنموذج الحضارى المتميز دورا مبهرا للمتدربين من دول العالم الثالث بما يتيح لهم نفوذا أدبيا وثقافيا على النخب الشابة ، وهو ما يضمن مستقبلا نطاقا أوسع لتسويق المنتجات اليابانية ، والأحتفاظ بمركز متميز فى المنافسة الدولية بين الشركات اليابانية من جهة والشركات الغربية من جهة أخرى .

وما يؤكد بالنسبة لنا ما ذهبنا إليه من الإستنتاجات هو طابع البرنامج التدريبى ذاته الذى تلقيناه ، حيث أن معظم المواد الاقتصادية المطروحة للنقاش تكاد تكون معروفة ومعروضة فى الأدبيات الاقتصادية المتداولة ، وكذا فإن العرض الخاص بتجربة التنمية والتحديث فى اليابان أتسم بطابع مدرسى ، ولكن جوهر الخبرة التاريخية لليابان

وتجربتها فى التحديث والتنمية هو أكتشاف طابع علاقات البشر مع الطبيعة من ناحية ، وعلاقات البشر بالبشر من ناحية أخرى .

عن سر هذا النقدم يكمن هنا تحديدا فى الانتماء بمعناه الشامل والحقيقى : الانتماء للأهداف الوطنية والقومية العامة ، والانتماء لمؤسسات العمل ، والانتماء لعلاقات العمل .

سوف أعود لتناول هذه الحقيقة الكامنة فى اعماق النجاح اليابانى تفصيلا ، ولكن ما أود التأكيد عليه هو أنه من المستحيل فهم حقيقة هذا التطور حقيقة هذا الرقم أو ذلك دون رصد هذه الممارسة الاجتماعية للإنسان اليابانى .

عناصر نجاح النظام الإدارى فى اليابان

يتفق جميع خبراء الإدارة وعلم الاجتماع على حقيقة مؤداها أن النظام الإدارى لدولة أو لشعب من الشعوب هو إنعكاس لمجمل التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى توصل إليها هذا المجتمع أو ذاك .

فلا يمكن فهم نجاح – أو فشل – نظام إدارى ما دون النظر لطابع ومستوى التفاعلات التى ينتجها هذا المجتمع ، والتعاملات التى يخدمعا هذا النظام الإدارى ، وبإختصار فإن نجاح النظام الإدارى فى اليابان يكمن فى كلمة واحدة هى " الانتماء " .

وهذه الكلمة /الشعور ليست من السهولة ، إنها نتاج تفاعل عناصر أربعة فى المجتمع اليابانى رسخت لدى الأفراد ، وأكدت عند الجماعات أهمية وضرورة الانتاج والتفوق ، وهذه العناصر هى :

١) نظام سياسى ديموقراطى بصورة كاملة ، تحترم فيه قواعد اللعبة وتطبق قواعدها على الجميع ، بحيث يتصدر القانون مركز الصدارة فى المجتمع ، ويسرى مفعوله دون تردد على أعلى القمم السياسية (تاكشيتا – ناكسونى – تاناكا – أنيو .. الخ) ، وعلى أقل مواطن فى أدنى المواقع .

٢) نظام تعليمى صارم فى أخلاقياته ومثله ، صحيح أنه باهظ التكلفة بعد المدرسة الثانوية High School ، ولكن عبر الممارسة اليومية للطفل والمعلم منذ البداية يزرع لدى الجميع روح التعاون والنظام والنظافة والإندماج فى أهداف المجتمع العامة . نظام تعليمى لا يشاهد حالة فساد كما نراه فى نظم تعليمية عديدة ، حيث تنهار قيم الطفل بفعل مشاهداته اليومية لسلوك أستاذه الإبتزازية وناظر المدرسة .. الخ . أن النظام التعليمى فى اليابان حتى المرحلة الثانوية نظام كفء وعادل وبناء .

٣) نظام اقتصادى يحقق نجاحات مطردة منذ أربعين عاما حتى الأن (معدل النمو السنوى منذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٧٣ بلغ ١٠% فى المتوسط) وهو فى نموه يحقق ما يسمى اقتصاديا التساقط من الأعلى إلى الأسفل Circle Down Effects ، بحيث يجنى الثمار جميع الطبقات الاجتماعية . صحيح هناك ثراء فاحش لبعض الفئات الاجتماعية ، ولكن على الجانب الأخر هناك توازن فى دخول وأسعار للفئات الوسطى (التى تعادل ٥٠% إلى

٦٠٥ من المجتمع اليابانى) ، وكذلك للطبقات محدودة الدخل ، ثم توسيع شبكة الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية لأفراد المجتمع .

٤) هدف قومى عام مقبول ومتفق عليه يتمثل فى الخروج من ذكريات الهزيمة القاسية ، وتحويل اليابان إلى أكبر قوة اقتصادية فى عالمنا المعاصر . هدف مقبول ومتفق عليه ويتحقق كل يوم مما يعزز ثقة اليابانيين بأنفسهم وبنظامهم ، ويحد من درجة التشاحن والصراع الداخلى .

هذه العناصر الأربعة – فى تقديرى – وعبر أربعين عاما من التفاعل والتناغم حققت وعززت ورسخت قيم وسلوك الانتماء لدى الأفراد داخل وخارج مؤسسات العمل .

لقد أصبح من المستقر فى وجدان الأفراد أن نجاحهم الشخصى مرتبط بنجاح مؤسساتهم (وزارة – هيئة – شركة .. الخ) فى تحقيق اهدافها .

كما بات من الثابت لديهم أن رقى مؤسساتهم يؤدى إلى رقى وضعهم ومركزهم الاجتماعى والوظيفى .

عبر هذه العلاقة المتبادلة من المصالح والغايات تتناغم مصالح الطرفين ، وتسعى مؤسسات عديدة إلى توسيع هامش الخدمات والمزايا الاجاماعية والترفيهية لأفرادها . وإلى جانب هذه المنظومة العامة نجد ممارسات على مستوى أقل ولكنها تلعب دورا فى صياغة علاقات عمل افضل ومنها :

أ) احترام متبادل إلى أقصى مدى بين الموظفين وبعضهم البعض بغض النظر عن المستوى الوظيفى ، وقد شاهدت لأكثر من مرة تحية متبادلة بين مديرى عموم وما يعادل وكلاء وزارة وبين موظفين صغار تعكس هذه الروح الروح البناءة .

ب) إن الثقة والأحترام المتبادل إلى جانب ديموقراطية المجتمع ككل يعكس نفسه فى مقرطة العملية الإدارية من حيث :

١–أن النمط الغالب فى العملية الإدارية هى مجموعات العمل Team Work .

٢–أن القرار يتخذ من المستوى الأدنى ، وعبر مناقشات تفصيلية عميقة للظروف المحيطة ثم يصعد للمستوى الأعلى ، الذى يناقش بعض تأثيراته وغالبا ما يتم اعتماد قرار المستوى الأدنى .

٣–هذا النمط يرتب جرأة لدى القيادات الصغرى (رئيس قسم ومساعد مدير .. الخ) ، بل وحتى الباحثين فى إتخاذ القرار ، أو على الأقل لعرض وجهات نظرهم بصورة كاملة دون خوف من المستوى الأعلى .

٤–وفقا لملاحظاتى وملاحظات بعض الأصدقاء الذين أمضوا فترة أطول فى اليابان ، لا يشاهد ذلك الطابع الروتينى القاتل لكل ابداع ، كما رأيته فى بعض الإدارات المصرية .

٥–كما أن الوساطة والمحسوبية ليس لهما وجود مؤثر فى النظام الإدارى اليابانى .

ج) كما تابعت دور هيئة الأفراد القومية National Personnel Authority (N.P.A) التى تقابل سلطات ودور الجهاز المركزى للتنظيم والإدارى فى مصر ، فلاحظت الأتى :

١– أن N.P.A من القوة فيما يتعلق بالسلطات والصلاحيات المخولة له وفقا لقانون الخدمة المدنية لعام ١٩٤٧ ، بحيث يستطيع تحقيق توازن المصالح بين الموظفيين ومؤسسات العمل الحكومية فى حال نشوء أى نزاع (التعويضات – مدد الخدمة – المعاشات .. الخ) .

٢–وتساهم طريقة تعيين رئيس ال N.P.A فى هذه الإستقلالية والنفوذ ، حيث يعين وأثنين من كبار مساعديه عن طريق مجلس البرلمان (الدايت) مباشرة ، وبهذا تمنحه درجة من الحصانة الوظيفية .

٣–إن N.P.A يستطيع إقتراح زيادات فى الأجور لموظفى الحكومة فى حال زيادة معدلات التضخم وأرتفاع الأسعار فى المجتمع ، وتمر هذه المشروعات عن طريق مجلس الوزراء (حيث التبعية التنظيمية) . ومن الملاحظ وجود إدارات وأقسام للأبحاث الاقتصادية والمالية بجانب وجود إدارات للأبحاث فى شئون الخدمة المدنية

٤–ونظرا لأن البيروقراطية اليابانية من القوى الأساسية فى المجتمع اليابانى (رجال الأعمال – الأحزاب السياسية – النقابات – والبيروقراطية) فأن N.P.A يستمد فاعليته من تحقيق توازن فى مصالح هذه الفئة الاجتماعية الهامة والخبيرة .

٥–كما يعزز من قوة N.P.A مشاركته فى كل مسابقات التعيين بالوظائف الجديدة فى كل الوزارات والمصالح الحكومية من خلال مندوبين فى لجنة الأختيار ، ونظرا لأن التعيين فى اليابان يجرى عن طريق المسابقات فى إطار صارم من العدالة وعدم المحسوبية أو الوساطة فأن N.P.A يحظى بإحترام الجميع .

المتاح الإستفادة منه من التجربة اليابانية :

لاشك أن نجاح الإدارة اليابانية يرتبط بنجاحات بارزة فى مجالات أخرى كالاقتصاد والسياسة والتعليم .. الخ .

لذا فان إجراء إصلاح إدارى شامل فى مصر يحتاج إلى تضافر العديد من الإجراءات والسياسات الطويلة الأجل :

- فى مجال التعليم وإصلاح علاقة القيم والسلوك بين الطالب وأساتذته .
- فى مجال الاقتصاد لسد الفجوة الهائلة بين الأجور والأسعار بما يغلق بابا أجباريا للفساد الإدارى Corruption
- فى صياغة واضحة ودقيقة للعلاقة بين الفرد ومؤسسات الدولة ، بين الأفراد والقانون ، بين القادة والقدوة . إنها علاقة تنعكس سلبا أو إيجابا فى علاقات وتفاعلات الأفراد بالوطن ومدى الإحساس به وبمشكلاته .
- ثم أخيرا إنها رغبة مخلصة فى تحرير الإنسان والموظف من خوفه ومن سجنه النفسى والمعنوى . كيف تنشأ الطاعة وليدة الإحترام والمحبة بين الرئيس والمرؤس وليس فى علاقة قهر فظة وقاسية .

هذا فى تقديرى المتواضع هو جوهر وسر تطور الإدارة اليابانية وإستجابتها لمقتضيات وشروط العصر .

ولكن ليس هذا هو كل شيء بالقطع فهناك ما نستطيع – ولو فى حدود – إنجازه . وأعتقد مخلصا أنها مناط الإصلاح الإدارى فى مصر .

فإذا كانت علاقات وتوازنات القوى فى المجتمع لا تسمح فى الوقت الراهن بإجراء تعديلات شاملة فى النسق العام (اقتصاديا لتخفيف حدة البطالة ومن ثم تخفيف حدة الوساطة والمحسوبية فى شغل الوظيفة الحكومية ، وكذا فى سد الفجوة بين الأجور والسعار مما يؤدى إلى سد ثغرة الفساد الإدارى ، وكذلك فى النظام التعليمى .. الخ) فعلى الأقل يمكن إحداث بعض التعديلات الملموسة فى علاقات العمل وممارسة العملية الإدارية .

ونشير هنا إلى محورين فى هذا المجال :

الأول : فى علاقات العمل والممارسة داخل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

الثانى : فى علاقات العمل والممارسة على المستوى الوطنى .

أولا : فى علاقات العمل والممارسة الإدارية داخل الجهاز

يمثل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة واجهة النظام الإدارى المصرى ، ويعد بحكم واقعه هذا النموذج الذى يحتذيه الجميع . ومن هنا فإن الاهتمام بالجهاز وتحسين مستوى الأداء ، وتدعيم مشاعر الانتماء الوظيفى فى حدها الأدنى ، وإنعكاس ذلك على الممارسة الإدارية للعاملين فيه سيكون عامل جذب ومثالا يحتذى لقيادات إدارية فى مواقع عديدة .

وقبل ان أتعرض لمقترحاتى أو تصوراتى ينبغى أن أحدد فى ضوء الخبرة المقارنة التى أتيحت لى الأن نقاط الضعف البارزة فى أدائنا الإدارى بالجهاز التى تتمثل فى :

١–أن عملية صنع القرار داخل الإدارات المختلفة ، وعلى جميع المستويات تتم فى إتجاه واحد وغالبا من أعلى إلى أسفل . قد يكون ذلك صحيحا ومناسبا إذا تحلت جميع القيادات الإدارية بخبرات فوق مستوى المناقشة ، ولكن أعتقد من واقع مشاهداتى لخمسة عشرة عاما بالجهاز أن ذلك ليس صحيحا ، باستثناء حالات قليلة ومعروفة فى الجهاز كقيادات مرموقة من الناحيتين الثقافية والإدارية .

٢–يؤدى ذلك غالبا إلى سيادة روح سلبية وتنفيذ ميكانيكى من جانب القيادات الأقل والباحثين الشباب ، مما يؤثر فى مدى إحساسهم بأهمية العمل ودرجة إتقانه ، وعلى المدى الطويل يطبع هؤلاء الشباب بطابع تلقينى ينفى أية رغبة لديهم فى الأبداع ، ثم أخيرا يصل بهم إلى الممارسة نفسها عندما يصبحون قيادات إدارية .

٣–تهتز صورة الجهاز لدى الرأى العام – والموظفون يشكلون ٤.٥ مليون مواطن – عندما تتضارب تعليمات الجهاز وقراراته ، وأحيانا كتبه الدورية التى تصدر فى أقل من شهر ، فالأمر يحتاج إلى إعادة نظر ونظام مختلف .

٤–التقارير السنوية (السرية) تفتقر فى أحيان كثيرة إلى الدقة والموضوعية ، ويغلب عليها التقييم الشخصى والعلاقات الشخصية ، وربما يستدعى الأمر إعادة نظر تشريعى فى مستويات التقدير (ممتاز – جيدا جدا – جيد – ضعيف) ** بحيث يمكن التمييز بين من يجيد عمله بصورة حقيقية ، ومن هم دون ذلك على أن يكون الترقى للدرجات الأعلى من بين الحاصلين على تقدير ممتاز لسنتين متتاليتين ، أو ثلاث سنوات متتالية للحاصل على مرتبة جيد جدا .

٥–أن العلاقات الإنسانية والخدمات الترفيهية داخل الجهاز تكاد تكون معدومة ، مما يضعف الروابط الإنسانية بين العاملين وبعضهم البعض من جهة ، أو بينهم وبين الإدارة العليا من جهة أخرى . وأعتقد أن هذه مسئولية ثلاث جهات هى : الإدارة ممثلة فى إدارتى العلاقات العامة ورعاية العاملين ، ونقابة العاملين وجمعية النشاط الاجتماعى

هذه عى بعض نقاط الضعف فى أدائنا الإدارى بالجهاز ، ومن هنا أتصور أن الحاجة تستدعى :

أ) مقرطة العملية الإدارية .

ب) نظرة تنموية للتدريب والتعليم .

ت) الخدمات الاجتماعية والترفيهية .

**** جرى تعديل فعلى فى درجات ومستويات تقارير كفاءة العاملين وأدخل فيها مرتبة جيد جدا بعد هذا التقرير بعدة سنوات ، وإن لم يتم بالصورة التى تسمح بخلق مناخ إيجابى بين العاملين .**

فمقرطة العملية الإدارية هى النفى العلمى الواعى لجمود العلاقات والممارسات الإدارية ، إنها أداة حفز الإبداع والتمايز ، وهو ما يميز الإدارة اليابانية . فكيف يتحقق ذلك ؟ وكيف نضمن ألا تتحول ديموقراطية الإدارة إلى فوضى شاملة ؟

إن الأداة الأساسية لإحداث التوازن بين اعتبارات الإنضباط الإدارى وممارسة الديموقراطية فى العمل الإدارى هى ما أسميه " تمثل الحد الأدنى للانتماء " وفى شكله افدارى يعنى الرضا الوظيفى الذى هو فى التحليل العلمى :

- الرضا بمؤسسة العمل .
- الرضا بسياسات العمل .
- الرضا بعلاقات العمل .

إن الرضا بمؤسسة العمل لا يمكن أن يتأتى إلا عبر إدراك مسئول من جانب جميع العاملين بأهمية هذه المؤسسة (الجهاز) ، ودورها على المستوى القومى . إدراك يتأتى من خلال عمل دوؤب لفترة قد تطول من الزمن حتى يستقر هذا الشعور وهذا الوعى بأهمية دور الموظف ، والباحث البسيط فى رفعة هذه المؤسسة ورقيها .

أما الرضا بسياسات العمل فأنها تتوفر متى أصبح الهدف والدور واضحين ، ومتى كانت مشاركة أكبر قطاع ممكن من القيادات الإدارية الوسطى متحققا ، وعبر المؤتمرات الدورية بين رئاسة الجهاز والباحثين والقيادات الوسطى يمكن التعرف بوضوح على مشكلات العمل وكيفية حلها .

وأخيرا فإن الرضا بعلاقات العمل تستدعى درجة عالية من التوازن بين متطلبات الانضباط الإدارى وبين الإقتناع الواعى بخط سير العملية الإدارية . ذلك أن طغيان مفهوم الإنضباط الإدارى على ما عداه يدفع بالعملية الإدارية إلى مسار شديد الخطورة ، ويجعل الاتصال الإدارى وعملية صنع القرار يسيران فى إتجاه واحد (من أعلى إلى اسفل) ، وهى عملية غير مضمونة النتائج ، إن لم تكن محفوفة بالمخاطر .

ويتميز النشاط التدريبى فى اليابان بمجموعة من السمات التى تجعل نتائجه إيجابية بصورة تامة على النظام الإدارى ككل . فعلاوة على كون هذا النشاط مستمرا منذ لحظة إنضمام الموظف بطابع شمولى فى مداخله العلمية ، حيث يتم الربط بين مداخل ثلاثة هى :

- مدخل عام لفهم النظام الإدارى ككل .
- مدخل لفهم دور المؤسسة المعنية داخل هذا النظام .
- مدخل تخصصى لفهم دور الموظف داخل هذه المؤسسة .

ويتسم الشعب اليابانى عموما والإداريون بوجه خاص بإحترام وتقدير كامل لدور التدريب فى العمل الإدارى ، وكلما زادت ساعات تدريب العامل أو الموظف كلما كانت فرصته للترقى وشغل الوظائف العليا مواتية .

وبعكس هذه الحال فأننا نلاحظ فى نماذجنا الإدارية درجة من عدم الجدية وغلبة الإعتبارات الذاتية فى أختيار شخص المتدرب (رضاء من الرئيس أو رغبة فى التخلص من العامل أو الموظف) ، كما أن قيادات إدارية عديدة داخل الجهاز تنظر إلى التدريب – خاصة خارج الجمهورية – كما لو كان هذا المتدرب فى رحلة سياحية خارج البلاد .

وأخيرا فإن الخدمات والمزايا الاجتماعية التى تقدم للعاملين فى المصالح والأجهزة الحكومية المختلفة تشكل إحدى الوسائل الناجحة فى تعميق مشاعر الرضا الوظيفى ، ودرجة إنتماء العاملين لمؤسساتهم ، وهى بهذا المعنى لا تمثل ترفا بقدر ما تشكل ضرورة إدارية وإجتماعية .

ثانيا : فى علاقات العمل والممارسة الإدارية على المستوى الوطنى

فى يقينى أن من شأن إعتماد منهج ديموقراطية الإدارة وإعادة صياغة العلاقات الوظيفية على هذا الأساس فى تزامن مع إعادة تعميم برامجنا وأساليبنا التدريبية سوف يترتب عليه – على المدى الطويل – بناء نموذج إدارى أكثر كفاءة وفاعلية .

كما أن قضية التعليم ومشكلاته فى الوقت الراهن من الأهمية بحيث نستطيع أن نضعها فى سلم أولويات " الأمن القومى " المصرى ، ولا أبالغ إذا قلت أنها قضية أمن قومى من الدرجة الأولى **

إلى هنا أنتهى التقرير الذى وضعته فى شهر يوليه عام ١٩٨٨ .

****

عموما .. بدأت مشاغبات الإدارة معى ، أو مشاغباتي مع تلك الإدارة العتيقة والغبية ، وكان يتولى مسئولية الأمانة العامة رجل حقود غيور ومنافق لقيادته إلى أقصى مدى ويدعى " سعد كشك " – وهو الشقيق الأصغر للكاتب جلال كشك الذى تقلب فى مواقفه السياسية والفكرية من أحضان اليسار إلى أحضان العائلة المالكة السعودية خلال ثلاثين عام من تاريخه وتحول كذلك من مؤيد لحكم جمال عبد الناصر أثناء حياته إلى ألد أعدائه بعد وفاته – وقد فوجئت بعد عودتى من التدريب فى اليابان بحرمانى من مستحقاتى المالية (الحوافز والأضافى والمكافآت) ، بما يكاد يعادل ضعف مرتبى الأساسى تماما ، وقد تم ذلك وفقا لاجتهادات غامضة وجاهلة وحقودة من السيد " سعد كشك " رئيس الإدارة المركزية لشئون الأمانة العامة ، وبهذا وجدت نفسى فى معركة جديدة وكتابات تذهب وخطابات تروح ، واستنزاف للجهد والطاقة ، وحالة تدعو إلى الإحباط واليأس من الإصلاح (وثيقة رقم ٢٠) .

والمدهش الذى كشفت عنه هذه المعركة هو مقدار التخبط والمعايير المزدوجة التى يمارسها القادة الإداريون بالجهاز ، بل وتورط المستشار القانونى لرئيس الجهاز (المستشار طنطاوى محمد طنطاوى) ، الذى لعب أدوارا غريبة لا تتسق مع كونه قاضيا سابقا فى مجلس الدولة ، وربما سيأتى الوقت التى سنروى تفاصيل نوادره ومقدار الإفساد الذى تمارسه عمليات " ندب " القضاة والمستشارين لدى أجهزة ومصالح السلطة التنفيذية كالوزارات والهيئات والمصالح والأجهزة المركزية وغيرها .

فالمستشار القانونى – وهو بدرجة نائب رئيس مجلس الدولة – يقر بأن من جرى تدريبه فى دورة تدريبية داخل مصر يستحق كل المزايا والمستحقات المالية وفقا لنص المادة (٦١) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ ، وفتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع – التى كانت تفصل تفصيلا فى حالات كثيرة – أما المتدربون خارج الجمهورية فهم لا يخضعون لهذا الإفتاء ..!!

أنها المعايير المزدوجة والأصطفائية الشخصية والجهل بروح القانون والحقد الشخصى الذى يحرك الأفراد، وليس الموضوعية أو روح الأنصاف.

لقد أستدعى الأمر أن أقوم بمتابعة الفتاوى والأحكام التى تنشر فى الصحف لأعاود عرضها على رئيس الجهاز ، وهكذا وجدت نفسى مستغرقا فى معركة إدارية وقانونية ضد مفاهيم عتيقة وغبية لقيادات مؤثرة داخل الجهاز لأكثر

من عام كامل ، فخلقت بهذا دوائر أخرى من المعادين لإصراري وعنادى فى الحصول على حقوقى ، وما يستحقه بقية العاملين الذين ينطبق عليهم نفس حالتى ، ولم أكد أفق من هذه المعركة حتى وجدت نفسى فى واحدة أخرى .

****

اعتقال.. وإيقاف جديد عن العمل

فجر يوم الخامس والعشرين من أغسطس، جرى أعتقالى فى عملية أستعراض للقوى غير مسبوقة ، وقد عرضت ما جرى من وقائع ذلك اليوم ، وما جرى بعده من أيام ، والذى أطلقت عليه " أبو زعبل ١٩٨٩ " ، وأوردته فى الجزء الثانى من هذه الذكريات .

وعلى الفور دارت عجلة الأذى الإداري المعتادة من قيادات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، فصدر القرار الإداري رقم (٦٢٢) بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٢ ، بإيقافى عن العمل بنصف مرتب اعتبارا من ١٩٨٩/٨/٢٤ ، وقد استمرت محنة الاعتقال الجديدة تلك أقل قليلا من شهر (٨/٢٤ – ١٩٨٩/٩/١٩) ، وهى التى قدر لها وزير الداخلية ومعاونوه أن تستمر لمدة سنة كاملة ، تأديبا لنا وتصفية للحسابات المختزنة بين الأجهزة الأمنية والوزير السليط من جهة ، وقوائم الأشخاص الذين كان من الضرورى الثأر منهم من جهة أخرى .

وكان من الطبيعى أن تستكمل الإدارة الغشيمة إجراءاتها بوقف بقية المستحقات الأجرية المتغيرة مثل المكافآت والحوافز والأجور عن الوقت الأضافى وغيرها .

وبالنظر إلى أن هذا الإجراء قد تكرر أكثر من مرة بسبب أعتقالى أثناء الخدمة بالجهاز (القضية رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٥ ، والقضية رقم ٤٨١ لسنة ١٩٨٩ حصر أمن دولة عليا) فقد كان من الضرورى إدارة معركة قانونية داخل الجهاز حول الأبعاد الدستورية والقانونية لهذه الإجراءات ، خاصة وأن مضامين ونصوص المواد (٦٧) و (٧٠) من الدستور المصرى وكذا نص المادة (٨٤) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ ، تعطى للسلطة المختصة (أى جهة الإدارة ورئيس المصلحة أو الوزير المختص) سلطة تقديرية فى صرف بقية المستحقات ، خاصة ما يتعلق منها بنصف الأجر الموقوف الصرف .

وقد كانت السياسة الأمنية – ولا زالت – تقوم منذ عام ١٩٧٧ على ما يسمى " الضربات الإستباقية " ، أو " الضربات الوقائية " ، والتى كانت تعنى فى الممارسة العملية القبض على عشرات ومئات النشطاء – اليساريين فى عقدى السبعينات والثمانينات أو من الأخوان المسلمين منذ التسعينات – وإيداعهم السجون لفترات متفاوتة ، وفقا لمحاضر تحريات ملفقة أو مشكوك فى جديتها من جانب جهاز مباحث أمن الدولة ، وعرضهم على نيابة أمن الدولة ، فى ظل اتفاق غير مكتوب بين الجهتين على أبقاء هؤلاء الأبرياء فى السجون تحت بند " الحبس الأحتياطى " لفترات طويلة وفقا لمقتضيات الحالة الأمنية وطبقا لما تقدره الجهات الأمنية .

ومن ثم فقد كان الأجراء بعد التحقيق الشكلى – من جانب النيابة – هو إيداعنا السجن ، ثم يفرج عنا تباعا ، ودون أن يتم التصرف القانونى فى تلك القضايا – أو المحاضر بمعنى أدق – سواء بالحفظ ، أو بأعداد تقارير إحالة إلى المحاكم المختصة ، فيظل وضعنا القانونى معلقا لسنوات وسنوات .

وهكذا جرت المعركة الجديدة ، وكان موقف الإدارة القانونية المشكوك فى كفاءتها من ناحية ، وفى حياديتها من ناحية أخرى ، كما هو معتاد ، حيث أبقاء الوضع على حاله دون تصرف ، وهو ما كان يمثل أضرارا مالية وبأوضاعي المعيشية والأسرية (وثيقة رقم ٢٢) .

وكان هذا موقف المستشار القانونى لرئيس الجهاز ، ولم تمض شهور على هذه الوقائع والمعارك ، إلا وكان هناك ما ينتظرنى ، مرحلة جديدة فى حياتى الفكرية والصحفية ، فأنفتح باب لم أكن أطرقه ، وإن كنت أتمناه وأرغبه .

****

الفصل الثانى عشر
أيمن نور .. يفتح صفحات جريدة الوفد لليسار ..!!

مضى عام ١٩٩٠ فى مناكفات وظيفية، ومؤامرات صغيرة ، يديرها وينظمها معظم أعضاء مجلس إدارة جمعية النشاط الاجتماعي ، وكان رأس المؤامرات السيدة (س . ع) ، التى تنحدر من أسرة تبين أن شقيقتها الكبرى ، كانت تعمل عميدة لأحد المعاهد التعليمية ، قد أزيحت من موقعها بسبب اتهامات ضدها باختلاسات مالية ، علاوة على سلوكها التى اعتادت عليه بإبلاغ جهاز مباحث أمن الدولة عن طلاب معهدها النشطاء فى المطالب المهنية أو السياسية ..!!

وحدث أن علمت أثناء تنظيم إجراءات مصيف عام ١٩٩٠ ، ان السيد أمين الصندوق قد أعتاد الحصول على مبالغ مالية شخصية فى كل مرة يذهب بفوج من أفواج العاملين إلى المصيف ، وعندما واجهته بأن ذلك تربح من الخدمة العامة ، فوجئت به وقد كان محملا ضدى بصورة غير مفهومة يتعدى علىّ بألفاظ جارحة ، هى تماما ما يمارسه فى سلوكه منذ سنوات ، مثل سطوه على حقوق زملائه فى الإدارة من سلع أستهلاكية ، فيحصل عليها لنفسه ، أو لمنحها إلى رئيسه فى العمل تزلفا ونفاقا ، فلم أتمالك نفسى وهاجمته بقسوة وكدت أضربه ، ولم أكن أدرك أننى بهذا قد وقعت فى المصيدة التى أعدتها المدعوة (س . ع) وبقية أعضاء مجلس الإدارة بجمعية النشاط من أجل التخلص منى نهائيا .

وعلى الفور دارت ماكينة المؤامرة ، فأعدت على عجل مذكرة لرفعها إلى رئيس الجهاز ، ثم جرى التحقيق فى إدارة الشئون القانونية التى تتربص منذ فترة بى ، وإذا المهزلة تكتمل ، فيصدر القرار بتوقيع جزاء الخصم علىّ بخمسة

عشرة يوما ، وعلى الثانى بخصم خمسة أيام ،ومن فورهم يصدر مجلس إدارة الجمعية قرارا بفصل كلانا من مجلس الإدارة ، وبعد فترة يطلب من الرجل تقديم استعطاف ، فيجرى أعادته إلى مجلس الإدارة ..!!

صحيح أن هذا الجزاء القاسى قد جرى تعديله من جانب رئيس الجهاز ، أثناء اجتماع ثنائي بيننا ، مما أكد لى مدى تفاهة الإدارة العامة للشئون القانونية وعدم استقلاليتها مطلقا ، فكل الخيوط ممسوكة بالكامل من رئيس الجهاز شخصيا .

ومن ناحيتى وجدت أن البقاء وسط هذا المجلس ، وهذا النوع من البشر ، هو بمثابة خديعة للنفس ، فتركتهم بعد أن حصلت على أول درس فى العمل فى أوساط جماعات الموظفين .

****

انشغلت بقية الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٠، وحتى منتصف عام ١٩٩١ بمسألتين، الأولى : كانت تعديل أوضاع عملى داخل الجهاز ، فلم تكن الإدارة التى نقلت إليها – خلسة – بالاتفاق بين لص " مشروع بنك المعلومات الإدارية " وبعض قيادات الجهاز ، وهى الإدارة المركزية لوحدات التنظيم والإدارة تضيف إلى خبراتى المهنية والعلمية شيئا جديدا ، بقدر ما كان العمل فى مركز المعلومات فى فترة تولى الأستاذ " أحمد كمال الدين فهمى " ، كما أن تجربة السفر إلى اليابان ، قد ألزمتني بضرورة تحسين أدائى ومهاراتى فى مجال الترجمة واللغة الإنجليزية .

ومن هنا كتبت إلى رئيس الجهاز وقابلته طالبا إليه الموافقة على نقلى إلى الإدارة العامة للترجمة ، وسألنى الرجل مندهشا :

– أشمعنى الترجمة يا فاروق ؟

أجبت :

– علشان تحسين مستوى اللغة يا أفندم .

فأشر الرجل بالموافقة (وثيقة رقم ٢٣) ، ولم أكن أدرى أن هناك سأكون مع أحدى حكايات القدر الكبرى فى حياتى .

أما المسألة الثانية التى شغلتني طوال هذه الشهور فقد كانت الكارثة الجديدة التى حلت على شعوب المنطقة العربية ، سواء بغزو وضم " صدام حسين " للكويت فى الثانى من أغسطس ، أو فى عمليات التدمير الممنهج التى قامت به القوات الأمريكية والغربية والعربية المتحالفة معها ضد العراق ، والتى أودت به إلى حصار خانق استمر ثلاثة عشرة عاما ، لم ينتهي إلا بعد الغزو الأمريكي – البريطانى لهذا البلد فى التاسع عشر من مارس من عام ٢٠٠٣ .

وكان نشاطى – كغيرى من الوطنيين المصريين – يتمثل فى المشاركة فى بعض التظاهرات – كلما تمكننا من اختراق القيود الأمنية المشددة – أو بعقد بعض الندوات والمؤتمرات داخل مقرات بعض الأحزاب المعارضة ، أو بالكتابة فى بعض الدوريات التى كانت تسمح بنشر بعض دراساتى هنا أو هناك .

وكان من ضمن تلك الدوريات المصرية مجلة " منبر الشرق " التى يتولى رئاسة تحريرها زميل الدراسة الصديق " د. رفعت سيد أحمد " وتصدر عن حزب العمل الذى يترأسه المهندس " إبراهيم شكرى " ويتولى أمانته العامة المفكر المرموق " عادل حسين " .

****

فى أواخر عام ١٩٩١ ، وعلى وقع مؤتمر " مدريد " الذى نظمته الإدارة الأمريكية برئاسة " جورج بوش الأب " فى أكتوبر من ذلك العام ، وكمحاولة للاستفادة من قوة الدفع الذى صاحب عملية تشكيل الكتلة العربية المتعاونة – إلى حد العمالة – مع السياسات الأمريكية سواء فى تدمير العراق وصدام حسين ، أو فى إجراء تسوية سياسية للصراع العربى – الصهيونى ، وفقا للمنظور الأمريكي والإسرائيلى القائم على التفاوض المباشر ، ووفقا لمبدأ " الأرض مقابل السلام " دون أن يتحدد إطاره لهذه الأرض فى ظل شرعية دولية نحيت جانبا من مرجعية هذا المؤتمر .

طلب الصحفي الشاب " أيمن نور" و النجم الصاعد فى حزب " الوفد " والقريب الصلة بالرئيس التاريخي لحزب الوفد " فؤاد باشا سراج الدين " ، من الدكتور رفعت سيد أحمد ، ومن غيره أن يعاونوه بالكتابة فى صفحتين من صفحات جريدة " الوفد " خصصتا لأشرافه أحداهما الصفحة السابعة تحت عنوان " مركز الوفد للدراسات السياسية والاستراتيجية " ، تعالج قضايا الشئون الدولية والإقليمية من منظور تحليلى ، والأخرى هى الصفحة السادسة تحت عنوان " قضايا فى دائرة الضوء " تتناول فيها بالدراسة والبحث مشكلات الوضع الداخلى فى مصر .

كانت الصفحتين السادسة والسابعة فى بداية عام ١٩٩١ تتحسس أفقا للتطور والانطلاق ، أتصل الصديق " د. رفعت سيد أحمد " بالصديق " أيمن نور " وتبادلا الرأي بشأن إنضمامى إلى صفحتى " أيمن نور " فى جريدة الوفد ، ولم يكن هناك معرفة سابقة بينى و" أيمن نور " وكانت هذه هى بداية تعارف وعمل مشترك فى أكثر من حالة . كان طموح " أيمن نور " بلا حدود ، يكاد يكون أشبه " بالجنوح " ، فالشاب يمتلك " كاريزما " خاصة به ، ودماثة فى الخلق ، وإنسانية تفتح له الكثير من مغاليق قلوب الناس ، فذهب بطموحه داخل حزب الوفد إلى بعيد ، مستندا فى جزء منه على علاقته الوطيدة " بالباشا " . وقد كان هذا بلا شك سلاح ذو حدين ، قد يرفع صاحبه إلى القمة ، وقد ينقلب الحال إلى أدنى القاع ، وهذا ما حدث مع " أيمن نور " ، تحديدا فى حزب الوفد ، حيث لم يتحمل

بعض الطامعين والطامحين صعوده المستمر ، فأخذوا فى الدس على الشاب لدى الباشا ، حتى بعد أن وفاته المنية فعصفوا به إلى خارج ساحة الوفد تماما .

على أية حال ، بدأت أولى مقالاتي فى جريدة الوفد فى شهر فبراير من عام ١٩٩٢ ، وكنت أنتهج فيها أسلوب المزج بين أبحاثى ودراساتى ذات الطابع العلمى والأكاديمي ، وبين أسلوب وطريقة العرض الصحفى ، فصادفت نجاحا لم أكن أتوقعه في أحلى أحلامى وخيالاتى .

بدأت بسلسلة مقالات بعنوان " ماذا جرى لمصر .. والمصريين.. أزمة اقتصاد وأزمة انتماء " واستمرت زهاء شهرين متواصلين ، كل مقال تأخذ قرائى إلى ما بعدها ، حتى أن المفكر المرموق " د. جلال أمين " قد أقتبس عنوان مقالاتى تلك فى كتاب لاحق له صدر بعد ذلك بعدة سنوات .

وانتقلت بكتاباتي على صفحة (٧) حيث الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ومسيرة التسوية الجارية فى " مدريد " ، وكانت سلسلة مقالات جديدة بعنوان " محاذير استراتيجية حول مؤتمرات التسوية " ، ثم سلسلة تالية بعنوان " مجال التنازلات العربية وحدود المساومات الإسرائيلية " .

وكانت مقالاتى تستحوذ على الصفحة كاملة تقريبا ، سواء فى الصفحة السادسة أوالسابعة ، وهكذا شملت كافة القضايا الداخلية والإقليمية والدولية ، واستمرت حوالى ٦٨ مقالة لمدة عام كامل ، حتى أن رئيس تحرير جريدة الوفد " جمال بدوى " قد صرخ يوما فى وجه الشاب المعاون لأيمن نور " مصطفى " قائلا :

–ده عبد الخالق فاروق أصبح أكثر شهرة من جمال بدوى ..!!

وكانت نذر الشر تستجمع خيوطها داخل جريدة " الوفد " من أجل اقتناص الفرصة للإطاحة " بأيمن نور " وبشلة اليساريين الذين جاء بهم إلى صفحات جريدة " الوفد " الليبرالية ، وأضافت إلى الصحيفة حيوية غير مسبوقة منذ أن توفى مؤسسها الصحفى المرموق " مصطفى شردى " .

وجاءت الفرصة لهؤلاء حينما صودرت جريدة الوفد مرتين فى المملكة السعودية – وهى أحد الأسواق الهامة للجريدة – بسبب مقالات كنت قد كتبتها ، أحداها عن خطيئة المشاركة فى حصار وتدمير العراق ، والأخرى وردت ضمن سلسلة مقالاتى الأخيرة فى الجريدة ، وكانت بعنوان " مصر تبحث عن بطل .. الوعى والأسطورة فى الضمير المصرى المأزوم " ، وكانت هى القشة التى قصمت ظهر البعير كما يقولون .

والحق أعترف بأن تجربتى مع " أيمن نور " كانت أكثر من رائعة ، فمن ناحية لم يتدخل يوما ، أو أحد مساعديه فى مضمون مقالاتى ، سواء بالحذف أو الإضافة ، ولو بحرف واحد .

وبرغم التون العالى لصوت مقالاتى ، ومجموعة الشباب الذين أتيت بهم ودفعتهم داخل الصفحتين للكتابة (على سعيد ، محمد شكرى وغيرهما) ، فقد كان لجودة المقالات وأفق تحليلاتها الاستراتيجية العميقة تأثير ملحوظ على مكانة " أيمن نور " باعتباره المشرف العام على هاتين الصفحتين ، كما أنهما استحوذا على عقول وقلوب عشرات

الآلاف – دون مبالغة – من القراء العاديين والمتخصصين على حد سواء ، بل وحتى بعض الأجهزة الحساسة فى الدولة ، كما سوف أروى بعد قليل .

****

وبقدر ما كانت كتاباتى فى جريدة " الوفد " إضافة ملموسة وجادة لتلك الصحيفة، بقدر ما كانت إضافة هائلة لوجودى وكيانى ومسارى المهنى ككاتب صحفى وباحث فى القضايا الاقتصادية والاستراتيجية ، ينظر إليه باحترام وجدية فى كثير من الأوساط البحثية والصحفية المصرية والعربية .

أما على مستوى وجودى الوظيفى داخل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، فقد كان لتأثيرها طابعا خاصا ومميزا ، فمنذ تلك اللحظة أحاطتني بهالة من الرهبة لدى القيادات الإدارية جميعا دون استثناء ، ولدى الموظفين أحاطتنى بمشاعر غريبة ومتناقضة ، فقد نظر إلىّ البعض منهم باحترام وحب ، بينما تعامل البعض الأخر بانتهازية الموظف المعهودة ، حيث فكرة المنفعة والإتيان بكل صغيرة وكبيرة من أجل أيجاد حل لها لدى " عبد الخالق فاروق " ، حتى لو كان ذلك فوق طاقتى أو خارج أطار قدرتى ، المهم أن يأتى صاحب الشكوى أو المظلمة إلىّ يقذفها فى وجهى ، ويتركني لأعارك وأتشاجر من أجله سواء مع الوزير أو غيره من القيادات الإدارية ،..!!

لقد تعامل معى هؤلاء وكأننى " ركوبة " بالمعنى الريفى للكلمة، أو حمار يحمل متاع الناس ، أو حتى أوساخهم وبقاياهم ، لأضعها حيثما يريدون ، وعندما تنتهي مهمتى بعدها فلأذهب إلى الجحيم ..؟؟

تكرر هذا مرات وراء مرات ، وأحيانا كانت تصل الصفاقة بهؤلاء ، أنهم وبعد أن أبدأ الدخول فى معركتهم ، بما قد يصل بى إلى حد إحالتى إلى التحقيق لدى إدارة الشئون القانونية ، أو حتى لدى النيابة الإدارية ، كانوا يتوارون تماما عن الأنظار ، وإذا تصادف أن قابلوني فى مكان ما فى الجهاز ، تجنبوا إلقاء تحية الصباح علىّ خوفا من أن يعرف الوزير ..!!

هل تتصوروا سلوكا كهذا ؟

هل تتخيلون مقدار الأذى النفسى الذى أحدثه داخلى ؟

والأسوأ من كل هذا ، أن بعض أصحاب الحاجات والمطالب هؤلاء ، كانوا يتبرأون منى ، ومن مطالبهم حينما يجدون أنفسهم أمام " الوزير " أو مدير مكتبه ، فيعلنون إمامهما أنهم لم يطلبوا منى شيئا ..!!

على أية حال ، كانت فترة الكتابة فى جريدة " الوفد " هى أجمل وأفضل ما حدث فى حياتى طوال السبعة والثلاثين عاما من عمرى ، وقد كانت نهايتها فى التاسع والعشرين من مايو عام ١٩٩٣ ، حينما نشرت المقالة الثانية من سلسلة المقالات الشهيرة " مصر تبحث عن بطل " فإذا " بالباشا سراج الدين " يثور على عبارة وردت فى صلب المقال تتحدث عن ظاهرة البطل " الكاريزمى " – أو البونابرتى فى المفهوم الماركسي – وتقدم نماذج

وأمثلة لهؤلاء القادة فى التاريخ المصرى والعالمى مثل " سعد زغلول " و " جمال عبد الناصر " و " مصطفى النحاس " و " ماوتسى تونغ " وغيرهم .

فإذا بالباشا يصرخ فى وجه محدثيه قائلا :

- كيف يشبه هذا الولد سعد زغلول باشا بذلك الكولونيل ناصر ..!!

وتزامن مع هذا أن المقالة الثانية التى نشرت قد أثارت بعض اللغط فى بعض دول الخليج التى نظر بعض قادة الطائفة الشيعية فيها أن هناك تناول غير مقبول لفكرة " المهدى المنتظر " ، وهكذا بدأت الثعابين فى جريدة الوفد تخرج من جحورها ، فزميل مثل " وجدى زين الدين " محرر مساحة بريد القراء ، يصرخ وسط زملائه فى صالة الديسك :

- دول جماعة شيوعيين .

وإذا بالشاب " سعيد عكاشة " يتبرع بالتوجه إلى مكتب مدير التحرير " عباس الطرابيلى " ليخبره بأنه ليس من ضمن تلك المجموعة الشيوعية التى اخترقت الجريدة بواسطة " عبد الخالق فاروق " ومجموعة من أعوانه .

وعلى الفور تحرك مدير التحرير إلى صالة الديسك ، ليسحب المقالة الثالثة التى كانت تعد للنشر ويقف وسط الجميع ليردد :

- هوه مين عبد الخالق فاروق ده ؟

وإذا بالعاصفة تهب مقتلعة صفحتى " أيمن نور " ذاتهما ، ويبدأ " جمال بدوى " فى نشر سلسلة مقالات – مجهولة المصدر – حول تاريخ حزب الوفد مكانهما .

وينتهى بهذا تجربة حيوية ، أعطت لجريدة الوفد ، بقدر ما أعطتنا المساحات والقراء والتعبير الحر عن وجهات نظرنا وتحليلتنا السياسية ، والغريب أن " أيمن نور " وسط هذه العاصفة قد صمت ، لم يستطع أن يتولى الدفاع ، أو حتى صد الهجمة ، وفضل أن يحنى رأسه أمام العاصفة ، ولكنه لم يدرك وقتها ، إنها لن تمر قبل أن تطيح برأسه من الحزب بعد عدة سنوات قليلة ، ليبدأ الشاب فى البحث عن حزب جديد له ، وأبحث أنا عن مساحة نشر فى مكان أخر .

****

الفصل الثالث عشر

أنا .. والمخابرات العامة ..!!

كان صيف أغسطس الحار عام ١٩٩٢ على وشك أن يطوى صفحته ، وتبدأ أولى رياح الخريف حاملة معها شيئا جديدا إلى حياتى وتجربتى السياسية والإنسانية ، فى وقت كان الحزن يخيم على أنفسنا جميعا لما كان يجرى للعراق وشعبه منذ مطلع هذا العام وفى شهر فبراير تحديدا .

كانت مقالاتى فى صحيفة الوفد اليومية قد بدأت فى الظهور متواترة ، وجريئة ، تحمل مضامين موضوعات لم تكن الصحافة المصرية والحزبية على عهد سابق بها .

فجريدة الوفد التى شهدت مرحلة من الصعود لافتة فى عهد مؤسسها ورئيس تحريرها الأول (الأستاذ مصطفى شردى) ، قد تعرضت بعد وفاته إلى مظاهر من الهبوط النسبى ، ومن هنا فتحت صفحاتها للكتابات الشابة من خارج خنادق " الوفد " كحزب وكجريدة .

وهكذا جاء طلب الصديق " أيمن نور " لى للكتابة فى أهم صفحتين كان يتولى الإشراف عليهما ، وهما الصفحة السادسة – التى كانت تحت عنوان قضايا فى دائرة الضوء – والصفحة السابعة – التى كانت تتناول القضايا الخارجية والمفاوضات – والتى كان يحلم فيها أن يؤسس كتابة من نوع تحليلى جديد فى تلك الصحيفة ، لذا فقد أختار لها عنوانا مختلفا (مركز الوفد للدراسات الاستراتيجية) .

وبهذا تصادف أن كنت أحد هؤلاء الكتاب الجدد ، محاطا ببعض شباب الصحفيين الذين أرتبط بعضهم بى فى مرحلة ما من حياتهم السياسية والفكرية .

كانت مقالاتى تنتظم فى سلسلة عناوين ، بدأت المجموعة الأولى منها تحت عنوان " ماذا جرى لمصر والمصريين ..أزمة اقتصاد وأزمة انتماء ؟ " ، وهو نفس العنوان الذى أستخدمه أستاذنا الدكتور " جلال أمين " فى كتابه بعد هذا التاريخ بثمانى سنوات تقريبا .

واستمرت كتاباتى فى تلك الصفحتين بالجريدة طوال شهور هذا العام ، لافتة النظر إلى أن هناك شيئا جديدا وكتابة جديدة فى الوفد تستحق من المهتمين المتابعة والتدقيق .

وفى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ، بدأت سلسلة جديدة من المقالات تحت عنوان " مشكلات أمام الأمن الوطنى المصرى " ، استمرت زهاء ثلاثة عشرة مقالة انتهت فى أواخر شهر نوفمبر من عام ١٩٩٢ . بعدها بدت فى الأفق علامات اهتمام واسع النطاق بهذه المقالات ، بدأت بتناول جريدة الشرق الأوسط التى تصدر فى العاصمة البريطانية " لندن " عرضا موسعا عن دراستى تلك على أربعة أعمدة ، أقرنت فيها أسمى بوظيفتى كباحث اقتصادي فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، تبعها اتصال تليفونى – بدا ملهوفا – من رجل المخابرات العامة المصرية السابق " المهندس حلمى السعيد " الذى شغل وظيفة أول رئيس للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عام ١٩٦٤ ، ثم وزيرا للكهرباء عام ١٩٧١ ، وكان واحدا من ثلاثة أجروا التحقيق مع رئيس جهاز المخابرات المصرية القوى " صلاح نصر " بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ ، طالبا فيها نسخة من هذه الدراسة المنشورة فى جريدة الشرق الأوسط ، متصورا أنها قد أعدت داخل هذا الجهاز .

مضت عدة أيام ، شرعت خلالها فى جمع هذه المقالات المنشورة فى كتاب لدى أحدى دور النشر الخاصة ، وتصادف أثناءها أن طلبت مقابلة الدكتور حسين رمزى كاظم – رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى ذلك الحين – لمناقشته فى بعض المطالب التى تهم العاملين فى ذلك الجهاز ، والذين كنت أتولى – وقتئذ– الدفاع عن مصالحهم ، فبادرني قائلا:

- كان فيه واحد عميد من الأمن القومى يطلب الاتصال بك .

فاجأني الموضوع ، فبدت دهشتي ، ثم أجبت :

- ليه ؟

فرد الرجل مندفعا ، محاولا التبرؤ من الحكاية برمتها ، أو تجنب الخوض أكثر :

- أنا قلت لهم ، أنا مليش دعوة .. اتصلوا أنتم به .

فأجبت باقتضاب :

- طيب مفيش مانع أعرف أية المطلوب .

انتهى الموضوع عند هذا الحد ، وانتقلنا للحديث حول القضايا الأخرى التى طلبت مقابلته من أجلها ، وكان الرجل ودودا ومستجيبا ، مضت حوالى عشرون دقيقة ، واستأذنت فى الانصراف .

وما كدت أجلس على المقعد خلف مكتبى ، إلا ورن جرس الهاتف القابع بجوارى مباشرة ، رفعت السماعة ، فإذا بالمتحدث يبادرني :

- الأستاذ عبد الخالق فاروق ؟
- نعم .. أجبت .
- أنا العميد " أحمد عبد الحليم " من هيئة الأمن القومى .
- أهلا .. خير .
- لا أبدا .. خير إنشاء الله ، هل يمكن أن تمر علينا بكرة .
- فين يا أفندم ؟
- فى مبنى المخابرات العامة فى كوبرى القبة .
- بس أنا ما أعرفش أروح المكان دة الحقيقة .
- طيب نبعت لك سيارة من عندنا .
- أمتى ؟
- غدا الساعة عشرة .. كويس .
- طيب .

وانتهت المكالمة .. ولا أدرى الآن ، ما هى المشاعر والأحاسيس التى سيطرت على عقلى وتفكيرى ووجدانى فى ذلك الوقت . هل هو القلق ؟ هل هو الخوف من المجهول ؟ هل هو الفضول لمعرفة شىء جديد عما يدور فى تلك الأجهزة الغامضة ؟

ثم بدأت سلسلة جديدة من التساؤلات :

- هل هذا استدعاء أم دعوة ؟

- هل هذا بداية كمين أمنى للقبض على ؟
- ماذا سيطلبون منى بالضبط ؟
- هل سأتعرض لتعذيب أو إهانة ؟

تزاحمت الأسئلة والاحتمالات ، ودار جدل عنيف داخلي ، وبعد فترة تأمل هادىء ، توصلت إلى نتيجة واضحة لا غبار عليها ، هى أنها دعوة وليست استدعاء ، وأنها لن يصحبها عملية قبض أو تعذيب ، فلو كانوا يرغبون فى ذلك لكان هناك طرق أخرى لاستدعائي .. أذن فليكن .

طلبت من أحد أصدقائي وزملائى فى الجهاز ، أن يتولى من بعيد تسجيل رقم لوحات السيارة التى ستأخذني أليهم غدا ، وأوصاف سائقها ، وأكدت عليه أن يتابعنى ، فإذا لم أعد لمبنى الجهاز المركزى حتى نهاية ساعات عمل اليوم ، فليعاود الاتصال بى فى المنزل حتى الليل ، فإذا لم يجدني ، فعليه الاتصال ببعض الأصدقاء من المحامين وفى طليعتهم الأستاذ نبيل الهلالى .

مضى الليل طويل حالك ، يغلف القلق بالغموض ، ويحيط الشك بالخوف ، ويضع ألف علامة استفهام لنهار الغد ، النوم قلق ، والفكر مضطرب ، تتراءى المشاهد والخيالات ، وأنا أقاوم مشاعر القلق ، بالرغبة فى نيل قسط من الراحة والنوم حتى أستطيع مواجهة الموقف غدا بذهن صافى .

مع خيوط النهار الأولى ، دب فى أوصالى شيء من النشاط ، وأجتاحتنى موجة من التحدى والكبرياء ، وإن ظل هناك مساحة ما من الفكر ينتابها بعض المخاوف والظنون .

أستقليت سيارة الجهاز المركزى فى موعدها ، متوجها إلى عملى ، ووصلت إلى مكتبى فى الثامنة والنصف تماما ، راجعت مع " ناصر زكى " الإجراءات التأمينية المطلوبة ، وقبل أقل من ساعتين دخلت إلى مبنى الجهاز المركزى سيارة " هونداى " زرقاء ، رحب بى سائقها ، رجل فى منتصف العمر ، أصلع الرأس ، يرتدى بذلة أنيقة ، عرفنى بنفسه أنه العقيد (فلان) .تبادلنا التحية ببرود ، ثم جلست فى المقعد المجاور له ، وانطلقنا .

مضت الدقائق ثقيلة وباردة ، والمسافة التى تمتد من ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر ، حتى مبنى المخابرات العامة فى كوبرى القبة ، عادة لا تستغرق عدة دقائق ، فإذا بها تزحف ببطيء وتبدو وكأنها دهر ..!!

كان الرجل هادئا ، صامتا ، ولكنه حينما يتكلم ، يشى بدرجة كبيرة من تواضع المستوى الثقافي والفكرى ، ويتحول بحديثه دون أن يدرى إلى نمط أقرب إلى الاستجواب منه إلى حديث الطريق :

- أنت حصلت على المعلومات ديه منين ؟

أجبت :

- معلومات أية ؟
- عن إسرائيل وتجارة المخدرات وزراعة المخدرات فى سيناء ؟

أجبت :

- من مصادر متعددة بعضها من متابعات القضايا المنشورة فى الصحف وبعضها الأخر من المتابعات السياسية .

حديث قصير عابر ، كان أشبه بالاستجواب ، مما حرك هواجس القلق . ومشاعر الارتياب ، بيد أن اليقين الذى أستقر فى ذهنى تجاه هذا الشاب ، أنه متواضع الإمكانيات ، وأن انتقاله للعمل فى هذا الجهاز الأمنى الحساس كان بسبب وساطة أو محسوبية من أحد أقربائه الذى يشغل موقع ما فى الدولة ، وليس بسبب كفاءة متميزة أو ذكاء ملحوظ .

اقتربنا من مبنى المخابرات العامة ، قام الحرس بتسجيل أسمى ووجهتي .

زحفت السيارة ببطيء داخل المبنى العتيد ، وصعدت على ربوة مرتفعة قليلا ، وتوقفنا أمام بوابة داخلية ، ونزلنا ، ثم مشينا سويا داخل المبنى فى ممر طويل ، ليس به أحد من العاملين ، بدا وكأنه مكان مهجور .

أجلسنى الرجل فى غرفة تكاد تكون خالية ، سوى من مقعدين ومكتب معدنى (إيديال) ، ثم أخذ فى طرح عدة أسئلة ، بدت أيضا وكأنها استجواب ، مضت الدقائق شاحبة ، هم بعدها مستأذنا فى الانصراف لبعض الوقت ، ثم عاد وأصطحبنى إلى الدور العلوي ، إلى مكتب العميد أحمد عبد الحليم – الاسم طبعا مستعار – كان المكتب بسيط ، والرجل يقف فى منتصفة ، طويل القامة ، أصلع الرأس ، يرتدى نظارة شمسية تخفى بعض من ملامح وجهه .

رحب بى العميد أحمد ببشاشة ود ، وبعد كلمات ترحيب عادية ، توجهنا ثلاثتنا إلى مكتب أخر فى نهاية الردهة .

طرقة خفيفة على الباب ، ثم دخلنا إلى غرفة فسيحة ، مؤثثة بشكل فخم ، يتوسطها مكتب ضخم ، يجلس خلفه رجل قصير القامة ، بشوش الوجه ، تبدو من نظرات عينيه ملامح ذكاء فطرى ، أضافت إليه التجربة والخبرة الطويلة فى هذا الجهاز الأمنى الحساس عمقا متراكما ، قام الرجل محييا ، ومبتسما وبادرنى بصورة مفاجئة بالقول :

- لا ..لا .. أنت تجيى تشتغل معانا .

ضحكت وبصورة تلقائية وبدون تردد أجبت :

- لأ .. شكرا ، أنا مستريح فى وظيفتي .

لم يكررها الرجل ، وبذكائه وخبرته يعرف أن الصيد يأبى من غمزة واحدة فى الصنارة ، وصنارته على ما يبدو لم تغمز هذه المرة – ألمح إلى العميد أحمد بعدها ، أن كثيرون من الصحفيين والأشخاص يتمنون هذا العرض ، بل أن بعضهم سعى إليه سعيا دءوبا ، وقدموا فى سبيله خدمات جليلة – وصلت بهم أحيانا كثيرة إلى مستنقع الرذيلة وكتابة التقارير فى زملائهم ، فالمغريات هنا كثيرة أيضا ، وطريق المناصب لمن يحلم بها ويتمناها يمر من هنا بالتأكيد .

- أنا اللواء محمد عبد الله .
- أهلا.

أجبت بهدوء .

عرفت منه أنه يعمل فى جهاز الأمن القومى منذ ربع قرن تقريبا ، وأنه يشغل وظيفة نائب رئيس الهيئة ، ثم بادرنى بالسؤال :

- أنت تقصد أية من عنوان دراستك واستخدامك لتعبير " رؤية سيسيولوجية " ؟

بدا السؤال وكأنه محاولة لاختبار معلوماتى فى علم الاجتماع ، منه إلى جوهر الدراسة ومضامينها ، ويبدو أنه أراد مفتتح للحوار والنقاش بيننا ، أقرب إلى نفسى وأبعد عن معنى الاستجواب .

بعدها دخلنا مباشرة فى الموضوعات التى أرادها ، من أجل استكشاف أفكارى ومعرفتى بقضايا الأمن القومى ، فدار الحوار حول العراق وما جرى فيه من دمار أخل بتوازنات القوى الإقليمية تماما .

شرحت من وجهة نظرى – والتى أثبتت السنوات اللاحقة دقتها – مخاطر ما جرى فى العراق على أمننا القومى ، وأن له من التداعيات المستقبلية ما لا نقدره الآن ، بسبب رغبة النظام والحكم فى تقاضى الثمن الإقتصادى من موقفه من تدمير العراق تحت حجة " تحرير الكويت " .

من جانبه شرح الرجل موقفه وموقف جهازه ، وأشار إلى أننا قد أرسلنا للأخوة العراقيين رسائل متعددة منذ بداية الأزمة ، نحذرهم فيها من مخاطر الموقف ، وما تعده الولايات المتحدة لتدمير العراق ، لكنهم لم يستمعوا ألينا ، وظنوا أننا " نهوشهم " .

ووافقنى الرأي على أن ما جرى فى العراق قد أحدث بالفعل خللا خطيرا فى توازنات القوى الإقليمية .

ثم انتقلنا بالحديث عن موضوعات داخلية عديدة ، بيد أنه قد لفت نظرى اهتمامه وتركيزه على ما كتبته فى مقالاتى حول هيئة تدريب أوربية تعمل فى مصر منذ سنوات ، ويتحصن مديرها بوضع دبلوماسي ، وهى تتولى إدارة نشاطها التدريبى الواسع النطاق والمتخصص فى مجال القيادات الإدارية ، بعيدا عن أعين الشريك المصرى ، ضاربة عرض الحائط بالاتفاقيات المعمول بها بين الجانبين ، وهنا تدخل العميد أحمد عبد الحليم قائلا :

– أيوة يا أفندم ، هذه الهيئة لها مكتبان أحداهما فى نيويورك والأخر فى مدينة زيورخ ، ترسل أوراقها وتقاريرها بالحقيبة الدبلوماسية ، دون أن تطلع الجانب المصرى على نشاطها الواسع والحساس .

التفت إلى اللواء محمد عبد الله سائلا :

- أنت معاك يا أستاذ عبد الخالق الوثائق الخاصة بهذا الموضوع ؟

أجبت بحماس :

- نعم .
- هل من الممكن أن تعطينا صورة منها ؟
- نعم بالطبع .. سأرسلها لكم غدا إذا ما أرسلتم إلى مندوب من طرفكم فى مكتبى .

كانوا قد طلبوا نسخة من الدراسة التى نشرتها على حلقات فى جريدة الوفد ، وذكرت لهم أنها ستطبع فى كتاب خلال عدة أسابيع وسألت : هل ستصادرونه ؟

ضحك اللواء محمد عبد الله وقال :

- لأ .. ما تخافش .. بس عاوز ين نسخة منها .
- ووافقت .

كان قد مضى على حديثنا حوالي الخمسين دقيقة ، تبادلنا بعدها عبارات التحية المعهودة ، ثم وقف الرجل وشد على يدي محييا ، وكذلك فعل العميد أحمد عبد الحليم ، وأصطحبنى العقيد (فلان) إلى خارج المكتب ، ومنه إلى الردهة الطويلة ، ثم إلى مكان السيارة ، وعاد بى إلى مبنى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى مدينة نصر .

****

كان قد مضى على هذا الحديث واللقاء عدة أسابيع ، وأدهشني واستنتجت مدى افتراق قرارات رئيس الجمهورية وبعض معاونيه عن متطلبات الأمن القومى المصرى ، حينما قرأت فى الصحف ، أنه أثناء زيارة رئيس الجمهورية لبعض الدول الأوربية أن قام وزير الدولة للتنمية الإدارية ووزير شئون مجلس الوزراء – وطباخ السم كله فى مصر فى ذلك الحين – الدكتور عاطف عبيد بتوقيع اتفاقية جديدة مع هذه الهيئة التدريبية تمنحها سلطات أوسع وصلاحيات أكبر للعمل فى مصر ، برغم القلق الذي كانت تبديه هيئة الأمن القومى المصرى من نشاطها ..!!

عدة أيام بعد هذا اللقاء ، وفوجئت بالعميد أحمد عبد الحليم يزورني فى مكتبى دون سابق ميعاد ، رحبت بالرجل ، الذى طلب منى أن ننتحي جانبا فى مكتب مستقل لا يقاطعنا فيه أحد من الموظفين ، فتوجهت به إلى مكتب المدير العام ، وجلسنا متجاورين ، حاول أن يبحث عن بداية لحديثه ، فلم يفلح ، فدخل إلى الموضوع مباشرة :

- أيه رأيك .. عاوزين نعرف رأيك فى أخبار الحركة الشيوعية المصرية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ؟ أيه اللى حاصل فيها دلوقت ؟

فاجأني السؤال .. وأغاظني ، فأجبت بحسم وبحدة يبدو أنها كانت زائدة :

– شوف .. أنا أسف ، أى حديث عن الحركة الشيوعية المصرية ، أو أى شىء داخلي لن أشارك فى هذا ، كل ما أستطيع قوله لكم هو أننى ضد إسرائيل وأمريكا ، وأي حاجة فى الطريق ده .. أنا رقبتي على كفى .

يبدو أن إجاباتي صدمت الرجل .. صمت قليلا .. ثم أعتذر ، وقام محييا وأنسحب فى هدوء .

ملحوظة : خلال هذه الفترة ، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية ، كان رئيس أحد الأحزاب المصرية قد انكشفت علاقته بأجهزة الاستخبارات فى هاتين الدولتين وتقاضيه عمولات مقابل خدماته ، ونشر الخبر فى بعض الصحف المصرية دون ذكر أسمه كاملا ، ثم جرى التعتيم على الموضوع ، وتحول بعد ذلك إلى التعاون مع السلطات المصرية والأجهزة الأمنية ، من خلال موقعه السياسى وذلل بتدمير أية محاولة من جانب قوى المعارضة لبناء جبهة موحدة ضد النظام الحاكم .

مضت عدة أسابيع على هذا اللقاء القاطع والحاسم ، لم أسمع عن الرجل شيئا ، وفى أحد الأيام ، رن جرس الهاتف المجاور لمكتبى ، وكان المتحدث على الجانب الأخر السيد " شريف شوكت " مدير إدارة الأمن فى الجهاز المركزى ، طالبا منى النزول إلى مكتبه ، لأن هناك أحد الأصدقاء – على حد تعبيره – يريد السلام والتحية .

ذهب ظنى فى البداية إلى بعيد ، ولم أكن أتصور أنه العميد أحمد عبد الحليم ، وفى صحبته أحد رجال الأمن القومى ، جاء ا لتحيتي وبادرنى العميد أحمد قائلا :

- أنا جاى للسلام ووداعك ، لأنني سأقوم بمأمورية خارجية ، وأعرفك بالعميد (فلان) الذى سيتولى مسئولية الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ثم أستطرد مقدما أياي إلى زميله :
- الأستاذ عبد الخالق فاروق من المعارضين الوطنيين .

لا أدرى لماذا أغاظني هذا التعريف فبادرت بالقول :

- كل المعارضين وطنيين يا سيادة العميد .

أبتسم الرجل ، ابتسامه فيها من السخرية بقدر ما فيها من التحدى ، ولم يعلق على ملاحظتي .

سلم كل منا على الأخر ، وذهبنا كل فى طريقه ، لم أعد أراه ، ولم أقابل زميله مرة أخرى ، ولكننى عرفت كيف يجندون العملاء فى أجهزة الأمن ، وبعض هؤلاء العملاء لا يكلفهم كثيرا ، فمنهم من يكتفي بالحصانة والمساندة المتصورة وغير المرئية التى يمنحها الجهاز إلى عملائه ، ومنهم من يطمح فى منصب يراه يمر عبر هذه البوابة ، وبعضهم الأخر مغامر تستهويه مغامرات جيمس بوند ، وفى كل الأحوال ، وفى ظل نظام يبيع كل شىء ،

تبقى هذه الأجهزة بلا دور حقيقى إلا خدمة الحاكم لشخصه ، حتى لو كان هذا الحاكم نفسه مواليا أو عميلا لجهات أجنبية .

**** لمدة أكثر من عام تحفظت معظم الصحف التى أتعامل معها بما فيها ما يسمى الصحف الوطنية والتقدمية على نشر هذا المقال خوفا من بطش أجهزة المؤسسة العسكرية المصرية بما فيها جهاز المخابرات العامة .**

الفصل الرابع عشر
بين الحب .. والترحال

لا أدرى إذا ما كان الوزير (د. حسين كاظم) قد عرف أن محاولة تجنيدى فى جهاز " الأمن القومى " قد فشلت أم لا .

ولكنه على أية حال ظل يتعامل معى بصورة ممتازة فيما بعد ذلك ، وكان عملى فى الإدارة العامة للترجمة – المحشوة حشوا بالنساء العاملات – يسير بصورة جيدة ، وكان حذرهم منى فى البداية – وفى مقدمتهم المدير العام السيدة نبيلة مشهور – واضحا وجليا ، على خلفية مشهد " الشخص المشاغب " أو على الأقل " بتاع المشاكل " .

لم يمض سوى أسبوعين على وجودى فى تلك الإدارة، إلا واقترحت عليهم إصدار نشرة " اتجاهات دولية " نتولى فيها ترجمة أهم الاتجاهات الدولية فى مجالي الاقتصاد والإدارة العامة ، الواردة فى المقالات المتضمنة فى أهم الدوريات الإنجليزية والفرنسية التى يشترك فيها الجهاز ، بهدف تثقيف القيادات الإدارية داخل الجهاز وخارجه ، وإطلاعهم على أهم المتغيرات والاتجاهات العالمية فى هذين المجالين .

لقد ظل عمل الإدارة العامة للترجمة منذ إنشائها قيل ربع قرن ينحصر فى مجرد ترجمة الموضوعات التى ترد إليها من رئيس الجهاز ، أو من بعض الإدارات التى تحتاج إلى بعض الترجمات ، وبصفة خاصة الإدارة المركزية للبحوث ، وشيئا فشيء تحولت الإدارة العامة للترجمة إلى مجرد أداة متواضعة الفاعلية والإنتاجية ، كما أدى اعتماد الباحثين فى مجموعات البحوث على ترجمات الإدارة العامة للترجمة ، إلى ضعف مستواهم كباحثين فى متابعة الأدبيات الأجنبية فى مجال الإدارة أو غيرها من المجالات .

طلبت إلىّ مديرة الإدارة ، أعداد مذكرة تتضمن هذا الاقتراح لعرضه على رئيس الجهاز ، تتضمن شرحا وافيا للفكرة ، ودرجة جدواها وأهميتها ، وكذا الموضوعات التى ستحظى باهتمام تلك المجلة ونطاق توزيعها .

وكانت " نبيلة مشهور " تتميز ببعض الخصال الجيدة ، وأبرزها قدرتها على التفاعل مع الأفكار الجديدة ، ومن ثم كان لتحمسها للفكرة دورا أساسيا فى الاندفاع بها إلى الأمام .

كتبت المذكرة ، وحصلنا على موافقة رئيس الجهاز ، وفى يناير من عام ١٩٩٢ كنا قد أصدرنا العدد الأول متضمنا موضوعات تكشف عن اتجاهات حركة العمالة فى اليابان فى العقد القادم ، وعن زيادة إنتاج الإنسان الآلي فى ذلك البلد ، وعن إعادة نظر الحكومة اليابانية فى برامج المساعدات الخارجية والدولية الذى تقدمه ، وغيرها من الموضوعات التى غلب عليها رصد اتجاهات جديدة داخل النظام الإدارى والاقتصادى اليابانى ، وصاحب كل موضوع من تلك الموضوعات – التى لا تتجاوز صفحتين – رأى الإدارة العامة للترجمة فى كيفية الاستفادة من بعض تلك الاتجاهات فى مجال السياسة العامة المصرية ، وكنت أنا بالطبع من يكتب هذا الرأى .

لقد صدر العدد الأول فيما لا يزيد عن أثنتا عشرة صفحة من القطع الصغير ، وبدون تلوين لصفحاتها ، ولكنه وجد صدى ممتاز لدى رئيس الجهاز ، ولدى كثير من القيادات الإدارية داخل الجهاز ، ثم توالى إصدار الأعداد اللاحقة كل ثلاثة أشهر ، ومع كل عدد جديد كانت صفحاته تزيد (حتى قاربت الستين صفحة) ، وتتوعت

موضوعاتها لتشمل ترجمات إنجليزية وفرنسية ، وتلونت صفحاته ، بحيث بدت المجلة تعبيرا عن " فكر جديد " خلاق داخل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، مما حدا برئيس الجهاز إلى منح إدارة الترجمة عدة مكافآت مالية على هذا العمل ، الذى استمر فى الانتظام حتى العدد الثامن فى عام ١٩٩٨ حينما غادرت هذه الإدارة فتوقفت بعدها ..!!

****

ولأن القلب مازال مجروحا بمشاعرى تجاه " أميمة " ، ولم تفلح زيجة متسرعة من دفعى إلى النسيان ، ومداواة مشاعرى الكسيرة ، فقد ظل القلب هائما باحثا عن حب فى مكان ما ، ليداوى الجرح ، ويحفظ الكبرياء ، ووقع ما لم أكن اظنه أو أرغبه ، أو قادرا على رفضه . ووسط أكثر من عشر زميلات ، وجدت نفسى منجذبا لواحدة ، كانت جميلة بقدر ما هى أنيقة ، وكانت ودودة وعطوفة بقدر ما هى بسيطة وصادقة .

لم تكن تتم الأخريات ، مثلما كان يفعل جميع العاملين والعاملات فى تلك الإدارة ، لكنها متزوجة .. ثم أنها كانت على غير عقيدتى الدينية ، وكانت أما لطفلين ، مثلما أنا أبا لطفلين . ويبدو أن داخلى كان يتصورها نزوة ، أو مجرد تجربة فى المشاعر تأخذ وقتها ثم تنزوى فى ركام الذكريات وفى فضاء النسيان ، هكذا تصورت ، وتركت نفسى واهما أو متوهما أننى قادرا على الخروج والهروب وقتما أرغب وأشاء ..!!

كانت هى قارئتي الأولى ، طوال فترة كتابتى فى جريدة " الوفد " ، حتى أنها كانت تقرأ المقال فى منزلها قبل أن تأتى إلى العمل ، وكانت هى قارئة أسراري حينما دفعت إليها بمذكراتي فى " سجن أبو زعبل ١٩٨٩" قبل أن يقرأها أى إنسان ، فجاءت إلىّ ودموعها تكاد تنهمر من عينيها الجميلتين ، فأدركت وقتها أن ما كتبته يستحق النشر على الناس ، وهو ما تحقق حينما نشرت هذا الكتاب بعنوان " أبو زعبل ١٩٨٩ " بعد أحدى عشرة عاما من وقائعه .

وكانت هى ملاذي من شقاء حياة زوجية فاشلة ، منهكة للأعصاب وفاترة للهمة ، وبقدرها كنت أنا ملاذها من شجنها العميق منذ وفاة شقيقها الوحيد ، وهو ما كان بالنسبة لها وشقيقتيها .

وكنت ملاذها من تآمر ونميمة زميلاتها – بل وحتى مديرة الإدارة – لا لسبب إلا كونها جميلة ومسيحية ..!!

وكنت ملاذها كذلك وكاتم أسرارها من زوج يكاد لا يفيق من أثر الخمور ومن سوء التصرف وغياب النخوة والحرص عليها ، مما جعلها مطمع لأصدقائه ، أو من تصورهم أصدقائه فأدخلهم فى صلب مشاكلهما الزوجية والأسرية .

كنت نقيض زوجها .. وكانت نقيض زوجتى .

ومنذ الحادى عشر من شهر إبريل عام ١٩٩٢ ، نجحت (ل) من إخراج وانتزاع كل ظل لذكرى " أميمة " من جسدى ومن روحى ومن مشاعرى ، وطاردتها حتى توارت شبحا باهتا فى فضاء نسياني .

صحيح أنه بقدر متعتي بتلك العلاقة العاطفية الرومانسية الرقيقة ، بقدر عذابى وقلقى ، فقد كانت (ل) بطيبتها وبساطتها ورقة تعاملها مع زملائها مناط أطماع ، وكانت أناقتها الزائدة وملابسها التى قد لا تكون مناسبة لوسط وظيفى شعبى وتقليدى تجعلها محلا للأقاويل ، وكل هذا كان يستلزم جهدا شاقا من أجل تغيير قناعتها وزيها وملابسها ، فكانت معركة من أصعب المعارك التى خضتها حتى أننى وجدت نفسى فى بعض الأوقات أكاد أوشك على الهلاك كمدا وحزنا وارتيابا ، حتى نجحت أخيرا بعد عدة سنوات أضناني فيها الجهد والعراك أحيانا ، وفى بعض الأوقات كنت أجد نفسى ملتاعا بين قلمى والسطور ، أبث فيها لوعتي وحيرتى وحزنى ، مثلما فعلت فجر التاسع من أكتوبر عام ١٩٩٢ تحت عنوان " لحظة فراق " :

لحظة فراق أخرى ، وكأنني على موعد مع أحزان لا تنتهي ، وآلام لا تفرغ ، ومشوار للحزن طويل بطول العمر طال أو قصر .

أحببتها .. وكأنني لم أعرف الحب يوما فى حياتى ، وعشقتها وكأنني أرتشف من نبعها ترياق الحياة ليمتد بى الدهر ما طال بى وبها .

تمنيت فيها ما حرمتني ظروفي وأقداري ، وشبعت فيها من جوع الزمان وقسوة التجربة ، حلمت بها مرفأ أمان لملاح سفينة تعبت براكبها ، وتعب بها ، وتمنيت فيها حنان أم مفتقد ، ووفاء صديق لم يصادفني ، وإخلاص حبيب لم يتحقق يوما فى حياتى .

تمنيت فيها كل المعاني والرموز الجميلة .. والنبيلة ، الأم .. الحبيبة .. الصديقة .. الأخت ، وقبل كل ذلك وبعده العاشقة ، حيث تاه العشق فى زحام الناس ولهفة المادة .

لم أصادف مثلها .. هكذا تمنيت ، أو تخيلت ، أو أسقطت من عشق اللحظة وفورة الملامسة ، على واقع لم يكن كذلك .

مراوغة هى كزبد البحر ، كذوبة حينما يصبح الصدق هو طوق النجاة لمشاعر من كان مثلي .

يا ليتني ما عرفتها ؟

بل ليتني عرفتها .

يضنيني الشك ، ويعذبني حب جاءني على غير موعد ، أو فلنقل كنت أتنسمه وأنتظره ، منذ نعومة أظافري وحتى اليوم ، أنه حب العمر ، كل العمر ، حب الماضي فى الطفولة البعيدة ، حب الأمس القريب فى الشباب الذابل ، وحب الحاضر الذى عذبني بزواج لم يكن لى ، ولم أكن له ، وحب مستقبل أطمح إليه وأتمنى أن أعيشه .

أنه حب يبدأ من حورية، صعودا فى المشاعر والأحاسيس ليتجاوز ويجتاز " أميمة " و " بثينة " ، ليستقر هنا مجسدا لكل اللواتي لم يكن عند (ل) .

يا ليته لم يكن ، لأستمر الفراغ فى القلب ، تتقاذفه امرأة هنا ، وامرأة هناك ، تشبعه غريزة للحظة ، رعشة الملامسة ، ودفء الشفاه على الشفاه ، ثم ينفض السامر ، فلا يترك هناك جرحا ولا غرزا فى الجسد أو ندبة فى الوجه تعيش مع الزمن ، وتستقر فى موطن الألم .

ويلى من رومانسيتي التائهة.. الجارفة .. وويلي من نفسى على نفسى .

أحيانا، حينما أتوقف برهة لأستعيد شريط الذكريات ، ولوحة التجربة ، يخيل إلىّ أننى أعانى من بعض المظاهر " المازوكية " . نعم عشق تعذيب الذات ، فإختياراتى كلها حادة ، غريبة ، وغير مألوفة ..!!

حتى إختياراتى فى الحب تبدو غير مألوفة ، صعبة ، بينى وبينها مشاق وصعوبات ، وها هى (ل) نهاية اختيارات المشاعر المتوهجة ، والمندفعة ، زوجة .. وأم .. وقبطية . ثم ها هى بقدر ما فيها من رقة وحنان ، بقدر ما فيها من كذب يثير المخاوف ، ويزيد الشكوك ، ويطلق عنان القلق حتى الجنون .

وبعد كل اندفاع المشاعر ، وبعد كل توطن الصورة فى القلب ، أجد نفسى فى مفترق طرق ، أو لحظة فراق .

ينخلع القلب ، وكأن أبنا لى قد أصابه مكروه كلما دق وتر الرحيل ، وتنساب دمعة قهرا ، وعلى غير رغبة منى حينما أتصور افتراق الطريق ، شعور بالضياع ، وإحساس بالعدم ، وكأن الميلاد قد صار موتا ، والموت قد صار أنشودة البداية والنهاية فى آن معا .

ليتني ما عرفتها ، بل ليتني عرفتها ..!!

فجر الجمعة

٩ أكتوبر ١٩٩٢

****

وزاد الأمر سوءا فى حياتى ، أن " زوجتى " كانت تتسم بصفات غريبة ، جعلت الحياة بيننا شبه مستحيلة ، فبالإضافة إلى كونها " نكدية " وكذوبة ، فقد كانت تتولى أثناء غيابى البحث والتفتيش فى أوراقي ، ومذكراتي ، وأجندة اتصالاتى الهاتفية ، وكانت تسجل وتراقب ، ولم تكتف بهذا ، بل أنها ذهبت إلى ما هو أبعد وأخطر ، فلم يكفها التجسس علىّ ، بل أنها – وبمساندة من أمها – أخذت فى الاتصال بابنة (ل) التى لم تتجاوز العاشرة من عمرها وزوجها لتطلب إليهما " لم أمها أو زوجته .. اللى سايبة على حل شعرها " ، هكذا باتصال مجهول المصدر ..!!

ولم تكتف بذلك ، بل أنها داومت على الاتصال برئيستي فى العمل لتروى لها قصص الحب المتبادل بين زوجها (أنا) وبين زميلته (ل) راجية منها التدخل وسط بكاء مصطنع لزوجة مكلومة فى زوجها الغدار ؟!

ثم بدأت فيما هو أبعد فكتبت رسالة إلى رئيس الجهاز (د. حسين رمزى كاظم) تروى له أن زوجها (أنا) على علاقة عاطفية بزميلته ، راجية منه التدخل ..!!

وهكذا خلقت من حولى جوا رهيبا ، وأساءت إلى سمعتي بقدر ما أساءت إلى سمعة امرأة ، أقل ما توصف به أنها ودودة ومحترمة .

ولم تكن تكتفي بهذا ، بل أنه بمواجهتها بتلك التصرفات ، كانت تمسك " بالمصحف الشريف " وتقسم أغلظ الإيمان بأنها لم تفعل ، ولم تتصل بأحد ، مما جعلني أعيش الحيرة القاتلة لشهور طويلة ، حتى تبين بالوقائع أنها كانت وأمها وراء كل ما جرى خلف ظهري من إساءة لسمعتى وشرف امرأة محترمة .

وعندها .. لم أكن لأستطيع الاستمرار فى حياتى مع زوجة من هذا النوع ، خاصة بعد أن تيقنت من أنها وجميع أفراد عائلتها تتبنى ما يشبه مبدأ " التقية " حينما يقسمون أغلظ الإيمان على شيء ، ويكون ضميرهم فى شيء أخر تماما ، كما صرح لى والدها فى أحدى المرات بعد إيقاع الطلاق ..!!

لم أستطع تحمل حياة مزدوجة ، بين زوجه لم أعد أطيقها ، وامرأة أحبها وأعشقها ، فقررت وحزمت أمري على الطلاق مهما كلفني من مشاق وأضرار مالية ونفسية ، واعتبرت أن هذا الانفصال ، أفضل لأطفالي من أن ينشأوا بين والدان لا يطيق أحداهما الأخر ، خاصة بعد أن تحول السلوك المخادع للزوجة إلى سلوك استفزازي دفعني دفعا فى أحدى المرات إلى التعدى عليها جسديا ، وكدت أن أصيبها فى أحدى عينيها ، فلم يكن بد من الانفصال ، وبعد مرواغة منها ومن أهلها ، وجدوا أن تصميمي على الطلاق ليس منه خلاص ، فوقع الطلاق فى يوم عيد الميلاد الرابع لنجلى " حسام " فى التاسع من يونيو عام ١٩٩٣ ، وطويت بهذا صفحة من أسوأ صفحات حياتى ، كنت أراها رؤية العين فى لحظة عقد قراني منذ خمس سنوات ..!!

وفى ليلتى تلك ، انفردت بنفسي ، لأكتب لأطفالي ما تصورته رسالة اعتذار لهما وشرحا لبعض أسبابي فى الطلاق :

إليكما .. وحدكما

معذرة لكما.. فلم أحسن الاختيار

معذرة حسام ..

فهذا اليوم هو عيد مولدك الرابع ، فمعذرة لن أكون هناك بين المحتفين بك ، .. والملتفين حولك ، والعاطفين عليك .

معذرة حبيبى ..

وأنا أكثر الناس حبا إليك ، ولهفة عليك ، وشوقا إلى ضمك إلى صدرى ، وأن ألفك بين ذراعى ، فأحتضن بك ما حرمت منه حياتى ، وتمنيت فى صغرى وشبابى .

صفحا حبيبى ..

فقد أخطأت فى حقك وأخيك مرتين ، مرة عندما أساءت الاختيار الأم ، ومرة ثانية حينما لم يتحمل صبرى ومساحة مشاعرى أن أستمر معها مشوار العذاب .

كم أتوق إليك ، فكيف أنت الآن ، من يصحو ليلا ليحفظ دفئك فى فراش ، ويقبل وجنتيك الوادعتين وشفتيك الباسمتين ؟

من من هؤلاء الصغار يمكن أن يظللك بظله ؟ فتفخر بمظلته ، وتتباهى بقدرته وحصانته ؟

حبيبى طارق ..

كيف أنت الآن بنظرة عينيك الجذابتين القاتلتين ؟

آه من بنات عمرك .. من عينيك هاتين ، آه من أقرانك لخفة ظلك ، وقوة حضورك ، كم أنا مشتاق إليك ، أشتاق لحملك على ظهرى (جمل يا بابا) .. أتلهف لحملك على كتفى (حصان يا بابا) .. أتوق إلى قبلتك الساحرة .

اليوم عيد ميلاد حسام يا طارق .. ستقولها وترددها ، هابى بيرز داى تو يو حسام ، أسمعك بصوتك العذب وكأنها سيمفونية " لشوبان" أو" بتهوفن " ، صوتك رقيق كجندول ماء ، ومخارج ألفاظك واضحة حانية ، يا ليتني كنت هناك أسمعك ، وأقبلك وأخيك ، وأضمكما إلى صدرى ، فأستنشق من عبيركما عطر الزهور وسط حياة أشبه بوحشة الصحراء وجفاف اليابسة .

فجر الخميس ١٠ يونيو ١٩٩٣

****

وفى مارس من العام التالى (١٩٩٤) تلقيت دعوة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الفاتح فى ليبيا ، لحضور ندوة دولية حول " رؤية مستقبلية للوطن العربى " ، تعقد فى الأيام الثلاثة (١٦–١٨ إبريل) ، وكانت فرصة بالنسبة لى لرؤية بلد عربى ، أثار الزوابع والمشكلات فى الساحتين العربية والدولية ، بأكثر مما أضافه ، وبأكثر من قدرته وطاقته ، ففرض عليه حصارا دوليا – انساقت إليه الأنظمة العربية جميعها – وبدأ العد التنازلي لاستسلامه وتسليمه .

كما وجدتها فرصة للابتعاد عن مشاعر حب شكلت طوفانا فى حياتى ، فغيرت كل الحسابات حتى أننى تنازلت طواعية عن فرصة عمل مميزة فى صحيفة (عكاظ) السعودية ، وبأجر يكاد يتمناه مئات الآلاف من المصريين الراغبين فى السفر والعمل هناك .

واصطحبت معى أربعة كتب هى كل مؤلفاتي حتى ذلك الحين ، ترتبط بأوضاع المنطقة العربية مثل كتاب " مصر وعصر المعلومات " وكتاب " اختراق الأمن الوطنى المصرى .. رؤية سيسيولوجية " والثالث " أوهام السلام .. رؤية استراتيجية " ، أما الرابع فكان بعنوان " التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر " .

وكان من الضرورى الحصول على موافقة رئيس الجهاز (د. حسين كاظم) للحصول على تلك البطاقة الصفراء اللعينة ، فوافق الرجل ، ولا أدرى حتى الآن ، إذا كان الرجل قد تصور أنها جزء من مهامى المتصورة فى جهاز

الأمن القومى ، الذى سبق ورشحني إليه ، كما سبق وأشرت ، أو أنه كان يعلم أن عملية تجنيدي قد باءت بفشل ذريع (وثيقة رقم) .

وفى " مالطا " محطة الوصول الأولى إلى ليبيا والعودة منها ، وجدتني مشدودا إلى القاهرة ، حيث تسكن مشاعري ، ويلامس القلب الهدوء والحنان ، فامتطيت القلب والقلم لأكتب حتى مالطا ثم نشرتها فى صحيفة (الأحرار) المصرية المعارضة التى كان يتولى رئاسة تحريرها فى ذلك الحين مصطفى بكرى :

حتى مالطا !!

عودتنى تجربة الترحال والسفر ، أن عيون المحبين قلقة ، وأن مشاعرهم دائماًَ ساخنة وعفية، وأن أفكارهم وخواطرهم تتوهج بين طول المسافات ولحظة التلاقى .

وعلمتنى تكرارات السفر وزيارات الموانىء والمطارات ، أن شوق المحبين واشتياق العاشقين أعمق برغم بعد المسافات وأقرب من جوار العابرين والمرافقين .

فمنذ تلقيت دعوة رسمية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالجماهيرية الليبية ، للمشاركة فى ندوة نظمتها الكلية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية فى إبريل من عام ١٩٩٤ حول " ***الوطن العربى .. رؤية مستقبلية*** " ، والخواطر تتزاحم فى فكرى ، والصور والخيالات تترى فى مخيلتى حول هذا البلد الصغير المحاصر بلا جريمة ، والمشتبك أحياناً فى معارك بلا هدف ، والطامح الى دور يتجاوز حدود المكان وثقل المكانة .وبرغم ظروف الحصار ومشقة السفر ، حيث من المقدر ان تقلنا احدى الطائرات الى روما ، ومنها تقلنا طائرة اخرى الى مالطا ، ثم ننتظر يوماً أو بعض يوم تحملنا بعدها سفينة من هناك الى طرابلس ، فقد كان شوقى للاقتراب من التجربة الليبية بكل ما أثير حولها من صخب ، وكل ما كتب بشأنها يدفعنى دفعاً الى القبول بالمخاطرة والذهاب الى هناك .

والمخاطرة هنا تحمل معنيين ، فالدعوة جاءت متأخرة ، وتذاكر الطائرة وصلت قبل موعد افتتاح الندوة بيومين – كما هى عادة الليبيين – فالوقت إذن فى غير متسع ، وخوفى من مغادرة قاهرتى يكمن فى رهبتى من قسوة المقارنة بين ما أراه هنا وهناك ، وبين ما نعيشه على أرضنا وقد كان.

فى مطار القاهرة كانت الاجراءات سهلة وسريعة ، وفى موعدها تماماً بدأت محركات الطائرة الايطالية " أليتاليا " تدور ، وبدأت رحلة جديدة من رحلات العمر المثقل بالأحزان والهموم .

بمجرد أن تحلق بك الطائرة فى السماء ، وتدور فى محيط مطار القاهرة ، يقفز الى ذهنك سؤال حائر وتطوف بعينيك مقارنة مفروضة بين قبح وجمال ، وكل من تجول بين مطارات العالم يتحسر على افتقاد القائمين على مطارنا للذوق والحس الجمالى السليم ، فاللون الأصفر، يطغى على كل بقعة ، فيضفى على المكان رهبة الموت

والقتامة والحزن ، فيصاب الزائر بالكآبة ويشعره بالانقباض ، فى بلد يجرى بين أراضيها ووديانها أطول أنهار العالم وأعمقها .

فى جميع مطارات العالم ، ترتاح العين بالنظر من نافذة الطائرة وتأمل لون الخضرة وبهجة الحياة ، فى مانيلا وطوكيو وروما وبانكوك ، بل وحتى فى مالطا .

والخضرة هنا لا تعكس جهد الانسان فحسب بقدر ما تعطى انطباعاً عن التفاؤل والرغبة فى الحياة ومقاومة رهبة السكون القاتل والقاتم .

اننا ازاء نمطين من الحياة قبل ان نكون بصدد مجالين للتذوق والتجمل ، نمط يعشق الحياة ويتفاعل معها أخذا وعطاء ، ونمط آخر يتعايش مع الجغرافيا دون إضافة أو تجديد .

المصريون القدماء كانوا أكثر من أحفادهم ذكاء ، فقد طبعوا الطبيعة بطابعهم وشكلوا الجغرافيا بعلمهم وذوقهم ، فجاءت الأهرامات والمعابد تؤكد مهاراتهم ، وتترك للزمن والتاريخ برهاناً على كفاءتهم والحكم على إبداعاتهم .

ماذا جرى لنا ؟

هل تكلفكم كثيراً زراعة الخضرة ورسم البسمة على وجوه زائرى مطار القاهرة .. سؤال مطروح بإلحاح على المسئولين عن مطار العاصمة المصرية العريقة .

ثلاث ساعات بين أفق السماء الممتد ، وأمواج البحر المتوسط وتقترب الطائرة من الحافة الجنوبية الشرقية لجزيرة " صقلية " بجبالها وسهولها الخضراء المنبسطة ، ترتاح العين لرؤية اللون الأخضر ويستقر الوجدان لمشاهدة الأكواخ والقصور الصغيرة بين أحضان الطبيعة الخلابة ، وتتأكد العين أن ما تراه من علٍّ هو انعكاس لمدى تنظيم الانسان المتحضر لحياته وتعامله المبدع مع عطاء الجغرافيا ، ضيقاً كانت أو وفرا .

بعد قليل تهبط بنا الطائرة فى مطار روما ، الاجراءات بسيطة وسهلة ، ساعات فى الانتظار وتقلنا طائرة أخرى الى " مالطا " والرحلة بين روما ومالطا تستغرق حوالى الساعة .

تبدو مالطا للناظرين اليها من السماء كما لو كانت قلعة حصينة ، بنيت على جرف قارى صخرى برز من قاع البحر الأبيض ، ليتوسط طرق القوافل وطموحات الغزاة والفاتحين ، وتتكون مالطا من ثلاث جزر ، أكبرها جزيرة مالطا ، أما الأخريان فهما جزيرتى "جوزو" و"كومينو" .

ومساحة مالطا لا تزيد على تسعة عشر ميلاً طولاً ، وأحد عشر ميلاً عرضاً ، أى ما يساوى حى شبرا فى قلب القاهرة تقريباً ، والسيارة تكاد تقطعها فيما لا يزيد على ساعة زمن .

تقلب على الجزيرة الغزاة والفاتحون منهم الفرنسيس والانجليز والايطاليون وجنود الحملة الصليبية ، كما اتخذها العرب مركزاً من مراكز تجارتهم ونقطة وثوب الى أوروبا وترك كل من هؤلاء بصمة على أرضها وحرفاً من حروفهم على ألسنة أهلها .

فلغة أهل البلاد " المالتيسية " تتكون فى معظمها من مفردات عربية وايطالية ، ويدهشك عند التجوال فى شوارع الجزيرة الصغيرة وعاصمتها " فاليتا " التى بناها القائد الدينى " لافاليت " منذ القرن السادس عشر ، ذلك التشابه الكبير بينها وبين ثغرنا المقدونى الجميل " الاسكندرية " فالشوارع الطويلة المرتفعة المتجهة فى انحدار محسوب ناحية البحر ، وطرزها المعمارية الايطالية الطابع والمتوسطية الروح ، والشوارع هناك وعلى عكس الاسكندرية ، نظيفة تكاد تخلو من كل ما يعكر صفو البال ويبدد الإحساس بالجمال وروعة الوجود الانسانى .

هنا ترتاح الأعصاب قليلاً من هوس الضوضاء فى مدننا العربية والمصرية ، فلا يكاد يسمع صوت نفير سيارة ، وتبدو على الجزيرة ملامح عز وانتعاش اقتصادى ، زاد منه ظروف الحصار المضروب على ليبيا ، وتحول مالطا الى محطة انتظار للذاهبين الى الجماهيرية أو العائدين منها .

ويتميز الشعب المالطى بخفة ظل ومرح حاضرا دوماً ، كما يحرص الجميع فى الجزيرة على نظافة مدينتهم ، وأثناء تجوالى فى شوارع المدينة شاهدت أحد أصحاب المحلات يقوم بإصلاحات فى محله ، ويقوم بالحفر لمد شبكة صرف صحى به ، وأمام المحل استأجر الرجل سيارة نصف نقل طوال النهار ليلقى فيها العمال الأتربة ومخلفات الحفر ، حتى لا يلوث رصيف أو يسبب ارتباك فى الطريق العام ، فما بالنا ونحن نلقى بالأتربة ومخلفات بناء العمارات والأبراج الشاهقة فى الشوارع وعلى الأرصفة لأسابيع وشهور حتى تزيلها رياح عاتية !

وعندما تتحدث – وأنت العربى – عن مالطا فلا يفوتك الحديث عن عبد العزيز جربوع ، ذلك المواطن الفلسطينى الأصل ، المصرى الروح ، صاحب أحد المطاعم الشرقية القليلة فى الجزيرة ، فهو محطة لكل الزائرين العرب ، يقابلك بابتسامة ، ويرحب بك فى كرم عربى لا ينسى ، وتسمع لديه أجمل ما شدت به سيدة الغناء العربى " أم كلثوم " .

ثلاثة عشر عاماً وعبد العزيز يقيم فى مالطا ، سمع ورأى وتعلم الكثير ، وظل الحنين الى شبرا التى أقام فيها سنوات الصبا والشباب ، والى غزة حلم الوطن الضائع والمسلوب .

داعب اتفاق غزة – أريحا أحلامه ، وأنعش لبعض الوقت آماله فى العودة الى فلسطين ، طالب القنصلية المصرية فى مالطا بتجديد وثيقة سفره المصرية المفقودة ، وأرسل القنصل المصرى هناك طلب عبد العزيز الى مصلحة الوثائق والجوازات فى القاهرة ، فرفض طلبه، فهل أناشد السيد اللواء وزير الداخلية بالنظر فى هذا الطلب وشمول صاحبه بالرعاية والعطف؟

وجاء موعدنا مع " غرناطة طرابلس " ، وهى السفينة الليبية التى ستبحر بنا الى طرابلس ، يفاجئك جو الانتقال من هدوء الأعصاب الى التعامل مع مئات الديكتاتوريين الصغار ، فعلى ظهر السفينة الفخمة ، تجد الوجوه قد كظمت غيظاً لا نعرفه ، واكتسحت الملامح بقسوة لا نفهمها ، وتعالت الأصوات بأوامر وتحذيرات لا نطيقها ، فى لحظة تنتقل من عالم الى عالم، ومن مناخ الى مناخ ، ومن معاملة الى معاملة ، وبرغم أننا ضيوف على إحدى

المؤسسات الأكاديمية فى الجماهيرية ، فإن هذا لا يهم ، فأنت هنا والآن تحت حكم الجماهير ، والجماهير أفراد تتفاوت بينهم الخبرات والثقافات ، وتصطدم مع أشخاص انطبع لديهم مفهوم مغلوط بأن حكم اللجان الشعبية وتفكك جهاز الدولة ، يعنى أن كل منهم قد أصبح دولة فى ذاته ، يمارس كل صنوف القهر على الآخرين ، أنه فى داخله إنسان مقهور .. ولهذا حديث آخر ، وكل عام وأنتم بخير .

****

وفى ليبيا وجدت نفسى فى خضم معركة مزدوجة لم أردها ، ولم أسعى إليها ، كانت الأولى ضد زميلين مصريين ، جاء مع المدعوين ، أحدهما أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، والثانى أستاذا فى أحد المراكز التربوية ، وكان أولهما زميل دراسة وزميل دفعة ، وكان الثانى قد تردد علىّ أكثر من مرة أثناء إعداده لرسالة الدكتوراه للحصول على إصدارات النشرة الإحصائية التى كنت أشرف عليها فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة طوال عامى ١٩٨٦ و١٩٨٧ ، وهنا وجدت شخصين مختلفين تماما ..!!

أحداهما جاء للاسترزاق – بكل ما تحمله الكلمة من معنى – حتى أنه لم يتردد بفجاجته فى مطالبة الليبيين أثناء الاجتماع بهم وعلى رأسهم الرجل الثالث فى القيادة الليبية فى ذلك الحين ، وأمين الاتحاد الاشتراكى الليبي (إبراهيم الحمودى) بدعم اللجان الشعبية التى أقامها فى القاهرة ، وكان هذا أكبر كذبة سياسية وعملية احتيال مكشوفة . بما يكاد يبتزهم إبتزازا عازفا على الأوتار التى تعجبهم من قبيل :

- أحنا عاملين لجان شعبية فى مصر ، وأنتم لا تدعمونها .

هكذا دون خجل ولا وجل ، وكان من الممكن أن تأخذ عليه مثل هذه الأقوال والتصرفات لدى الأمن المصرى عند عودته ، لولا أنه قد عرف عن هذا الشخص أنه معتوه أو " خفيف " وبكلمة " غير موزون " . .!!

أما الثانى فبرغم صمته ، وعدم تعبيره بوضوح عن مطالبه ومواقفه ، لكنه وجد ضالته فى (أ . ث) فوقف خلفه يدعمه فى تصرفاته الشاذة دون أن ينطق بكلمة.

لقد كاد الأمر يصل بينى وبين (أ . ث) إلى حد التشابك بالأيدي فى أحدى المطاعم فى " مالطا " ، ، فأمسكت بنفسي حتى تمر هذه الرحلة الكبيسة ، وكل ما قمت به بعد عودتى إلى القاهرة ، هو الإمساك " بأجندة " الهاتف ، ومزقت منها أسم وعناوين وأرقام تليفونات هذا الشخص حتى يومنا ، ولم أقابله ، ولم أتصل به أبدا ، برغم إلحاحه المتكرر ومطالبته مشاركتي فى أنشطة مركزه " البحثى الممول من الخارج " باعتباره دكانا من دكاكين التمويل الأجنبى ، على الرغم من صياحه العالى الصوت فى صحف المعارضة المصرية حول العدو الأمريكى وغيرها من الشعارات التى لا يطابق بينها وبين سلوكه ..!!

فلم يكن يوما أسمى قابلا بأن يغسل فيه الآخرين أموالهم المشبوهة .

أما المعركة الثانية ، فقد كانت فى مواجهة الرجل الثالث فى ليبيا مباشرة ، وأمين التنظيم السياسى ، وكلفنى الأمر وضع أسمى فى القوائم السوداء وعدم توجيه الدعوة لزيارة هذا البلد مرة أخرى ، فأثناء اجتماع الرجل بممثلى الوفود جميعا (مصر – العراق – تونس – السودان وغيرهم) ، أخذ الرجل فى الحديث حول أهمية النضال الديموقراطي فى بلادنا العربية .

وأستمر فى هذا الحديث حوالى ثلاثين دقيقة ، والآخرون من الوفود يؤكدون على كلامه ، والزميل المصرى (أ . ث) يطالبهم بدعم اللجان الشعبية التى أقامها فى مصر كذبا .

واستفزني الموقف كله ، هل أنت من يتحدث عن الديموقراطية والحريات العامة ، وكل تصرفاتكم وشعاراتكم المقتبسة من ذلك الكتاب الفوضى الهجين " الكتاب الأخضر " ، والمكتوبة فى كل زوايا وممررات السفينة التى أبحرت بنا ، وكذلك فى الطرقات والشوارع ، وفى الفنادق الليبية كلها تقول " من تحزب خان " وتهاجم المفاهيم المستقرة للحرية والديموقراطية التى عرفها المجتمع الإنساني الحديث . فلم أملك من نفسى سوى مطالبتي بالحديث ، ثم أخذت ألقنه درسا قاسيا :

- كلنا نتحدث عن النضال من أجل الديموقراطية والحريات العامة فى بلداننا العربية ، وهذا كلام طيب ، وقد أشار السيد " المحمدى " إلى النضال الديموقراطي فى مصر ، وأنا من مصر ، وقد اعتقلت فى عهد الرئيس السادات عام ١٩٧٧ ، وفى عهد الرئيس مبارك عام ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ، أى أننى لست على رأسي " بطحة " و استطردت :

- لكننى أؤكد لكم أننى معارض للرئيس الحالي ، وأهاجم سياساته فى مصر وخارج مصر ، أما فى بقية البلدان العربية فنحن نرى تقديس الحاكم ، فنجد " الأخ القائد المفكر " – وكنت ألمح للعقيد القذافى – والقائد المهيب الركن – وكنت ألمح إلى صدام حسين – وهكذا أذن عليكم أولا أن تتحدثوا عن الحريات العامة والديموقراطية فى بلادكم .

وسكت .

وصمت الجميع .. لم يرد أحد .. ولم ينطق أحد.

وأظن بعدها أننى قد وضعت على القوائم السوداء، فلم توجه إلىّ دعوة بعدها أبدا لزيارة ليبيا ، منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا ..!!

****

الفصل الخامس عشر
أنا والمجنون .. ونقابة الصحفيين ..!!

منذ ربيع عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٩ ، وجدت نفسى متورطا فى معارك من نوع غريب وسيريالى ، بدأت أولى تلك المعارك مع موظف من حملة المؤهلات المتوسطة مصاب بمرض نفسى (فصام ذهان مزمن) ، وشكلت تحدى من نوع فريد تماما فى حياتى .

ويبدو أن رئيس الجهاز (د. حسين رمزى كاظم) قد أجج من نارها قاصدا بذلك أشغالي بعيدا عن قضايا الدفاع عن مشكلات الموظفين التى كنت قد انخرطت فيها خلال السنوات الخمس الأخيرة بصورة مكثفة ، وبهذا ينصرف تفكيرى فى الدفاع عن النفس فى معركة قدر لها أن تستمر لأكثر من عامين متواصلين .

ففى صباح أحد أيام شهر إبريل من عام ١٩٩٥ قام المدعو (م . ن) المعروف بعدوانيته وإضراره بالكثير من زملائه ، دون أن يجرأ أحد من العاملين فى الجهاز أو قياداته عن ردعه بالتهجم على أحد زملائه فى سيارة نقل العاملين التى كنت مشرفا عليها ، ووصل التهجم إلى حد السباب المقذع ، بل ومحاولة التعدى عليه بالضرب ، وكل ذلك فى حضور وعلى مرأى من عشرات الموظفين والموظفات المشتركين فى السيارة .

ولم أكن بالطبع مستعدا بأن يمر الأمر هكذا مرور الكرام ، فقمت أولا بردع هذا الموظف المشاكس ، وهددته بتحويل مسار السيارة إلى أقرب نقطة شرطة (قسم الخليفة) ، وتحرير محضر بالواقعة ضده وبشهادة جميع الحاضرين من الموظفين ، فوقع تهديدى عليه وقع الصدمة فصمت ولم ينطق .

ثم قمت فى صباح اليوم التالى ، بعرض الأمر على رئيس الجهاز ، وطلبت منه إلغاء اشتراك هذا الموظف من سيارة نقل العاملين (خط المعادى) أو اتخاذ قرار بشأنه يجنب الموظفين مخاطر تكرار مثل هذا التصرف من شخص معروف بعدوانيته الشديدة ، إلا أن رئيس الجهاز فاجأني بأن طلب منى توصيل رسالة لهذا الشخص على مرأى من العاملين المشتركين فى تلك السيارة مقتضاها ، أنه فى حال تكرار مثل هذه التصرفات فسوف يقوم رئيس الجهاز باتخاذ إجراءات صارمة إزاءه ، ولم يكن هذا التهديد سوى مجرد فخ نصبه لى رئيس الجهاز ..!!

فما كدت أبلغ هذا الشخص بمضمون تلك الرسالة أمام جميع المشتركين فى السيارة ، حتى رد علىّ متوعدا ومهددا قائلا :

- حاضر .. حاضر ، حتشوف الأيام الجاية .

وقد كان .. فى اليوم التالى (١٩٩٥/٥/٢٧) ودون أن يعلم أحد أتجه هذا الشخص إلى قسم شرطة مصر القديمة ، وقام بتحرير محضر ضرب وتعدى ضدى وزميله الذى حاول التعدى عليه فى السيارة من قبل ، مدعيا فيه أصابته بجروح قطعية – أحدثها فى نفسه – ووفقا للإجراءات المتبعة ، قام قسم الشرطة بإحالته إلى أحدى المستشفيات لتوقيع الكشف الطبى عليه ، وبهذا أصبحت دون أن أدرى متهما فى جنحة ضرب قيدت برقم (٨٠٧٩) جنح مصر القديمة .ولم يكتف بذلك ، بل أنه فى اليوم الذى بعده (١٩٩٥/٥/٢٨) توجه إلى قسم شرطة مدينة نصر ، وكرر نفس الأمر ، وتحررت جنحة جديدة برقم (٩٩٨٨) جنح مدينة نصر .

ثم توجه بعدها بيومين (١٩٩٥/٥/٣٠) إلى قسم شرطة السيدة زينب وقام بتحرير جنحة جديدة ضدى تحت رقم (١٩٩٠١) جنح السيدة زينب ، و بعدها بعدة شهور فى (١٩٩٦/٦/١١) كرر الموقف ذاته فى قسم شرطة السيدة زينب وحرر الجنحة رقم (٧٧٣٤) ثم أنتظر قليلا وفى (١٩٩٦/١٢/٢) عاود الأمر مرة أخرى فى قسم الخليفة وحرر محضر ضدى تحت رقم (١٠٢٢١) جنح الخليفة .

وهكذا وجدت نفسى محكوما علىّ غيابيا بالحبس فى أكثر من قضية ، بمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة شهور فى أقسام شرطة متعددة ..!!

ويوما بعد يوم كان هذا الشخص يأتى بحكم غيابى بحبسى ، ويقدمه إلى الإدارة العامة للشئون القانونية ، ووجدت نفسى فى موقف لا أحسد عليه ، فمن ناحية ليس فى قدرتى المالية مجاراة هذه المعركة من خلال توكيل المحامين والتفرغ لهذا الوضع ، ولم أجد سوى اللجوء إلى المناضل " أحمد نبيل الهلالي " المحامى شارحا له الموقف ، ولم يتردد الرجل لحظة فى الوقوف بجواري ، والذهاب بنفسه إلى المحاكم الجزئية للدفاع عنى ، بكل قامته القانونية والسياسية ، فأشفقت على الرجل ، خاصة بعد أن تعددت بلاغات وقضايا هذا (المجنون) ضدى ، فتوجهت إلى الزميل القديم " هشام مبارك " الذى كان قد أنشأ " جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان " وعرضت عليه الأمر ، فوافق فورا على تبنى تلك القضايا جميعها ، وتخففت قليلا من أعبائها المالية ، وبقى علىّ أن أتخلص من أعبائها النفسية .

وخلال عامين كاملين نجحنا فى التخلص من كل تلك القضايا ، وقدمنا ما يثبت كذب هذا الشخص من ناحية ، وطبيعة مرضه النفسى من ناحية أخرى ، ومن تلك المعركة عرفت كيف تطبخ البلاغات الكاذبة ، والفارق بين البلاغات التى تتحول إلى جنح (وجود تقرير طبى) ، وتلك التى تتحول إلى مجرد بلاغ إداري تحفظ دون أجراء قانوني ، ولأول مرة ألجأ بدورى إلى نفس الأسلوب ، فقمت بتحرير عدة محاضر وبلاغات ضرب – مصحوبة بتقارير طبية – مما أجبر هذا الشخص إلى اتخاذ مواقف دفاعية ، ونجحت أيضا فى وقف ترقيته لأكثر من عامين كاملين .

وقد كشفت هذه المعركة الشاذة التى استمرت لأكثر من عامين ، عن الموقف المتواطىء من رئيس الجهاز (د. حسين رمزى كاظم) والقائمين على إدارة الشئون القانونية ، حيث تعاملوا وكأنهم محايدون تماما فى خصومة بدأت خيوطها فى مكتب رئيس الجهاز نفسه ، وبرغم علم الجميع بالسيرة الذاتية لهذا الشخص وشذوذه المرضى ، وسوابقه المتعددة فى التعدى على زملائه بالقول والفعل ..!!

وهكذا وجدت نفسى وكأننى أتساوى بكل قيمتى الفكرية والعلمية والسياسية مع شخص كهذا ؟

كان الموقف حزين ومخزي للجهاز والقائمين عليه ، لم أنسه يوما لرئيس الجهاز ، ولا عصابة الشئون القانونية كما كان يطلق عليهم من موظفى الجهاز .

صحيح أننى قد نجحت فى الحصول على البراءة من كل تلك الجنح والقضايا ، وعطلت ترقية هذا الشخص لمدة عامين ، وأجبرت رئيس الجهاز على الموافقة على إحالة هذا الشخص إلى القومسيون الطبي ، تمهيدا لمنحه أجازة مرضية مفتوحة ، ولكن الأخطر أنها قد كشفت عن حجم التواطؤ والعداء الذى تكنه " عصابة الشئون القانونية " ضدى ، والموقف المائع الذى أتخذه رئيس الجهاز فى بعض مراحل هذه المحنة ، والتى حرمتنى لفترة من الحصول على المكافآت والمستحقات المالية التى كان يحصل عليها بقية الموظفين بالجهاز ، بصرف النظر عن مدى كفاءتهم فى العمل ..!!

وبرغم هذه المحنة ، وحرق الأعصاب الذى تعرضت له على مدى عامين ، بيد أننى قد ظفرت بوضع جديد ونقله نوعية فى مسيرة حياتى المهنية .

فقد حدث أن قام هذا الشخص (م . ن) فى سبيل الكيد لىّ بتقديم بلاغ ضدى لدى اللواء " رؤوف المناوى " مساعد وزير الداخلية للعلاقات العامة – برقم مسجل ١٦ بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢١ – يخطره فيها بأننى أنتحل صفة صحفى ، وقدم على سبيل التأكيد بطاقة التعريف بى التى كانت ملصقة بصندوق البريد الموجود فى مدخل العقار الذى أقيم فيه بالمعادى ، بعد أن قام ليلا بكسر زجاجه للحصول على تلك البطاقة .

ونظرا لخطورة الاتهام ، فى وقت كانت كتاباتى فى جريدة " الوفد " وفى جريدة " الأهرام " وغيرهما منشورة وتكاد تكون معروفة لدى بعض قيادات وزارة الداخلية كما القراء ، فقد تعامل الرجل مع البلاغ بدرجة من الحصافة والتعقل ، فأحاله إلى رئيس فرقة جنوب القاهرة الموجود بقسم مصر القديمة " العميد عادل كامل " برقم (٤٩٤) بتاريخ ١٩٩٧/١/٢٧ .

وقام " العميد عادل كامل " وفقا لتقديره لحساسية الموضوع وخطورته ، بتكليف ضابط برتبة الملازم ، بالتوجه مباشرة إلى منزلى ، طالبا منى أن أقوم بزيارة سيادة العميد غدا ، أو فى الوقت المناسب – مع التأكيد على أهمية الموضوع دون تأخير – ولم يكن الضابط الشاب يعلم طبيعة الموضوع ، وإن بدا ذو أهمية خاصة .

وفى مساء اليوم التالى ، ودون أن أتصور ما ذهب إليه هذا الشخص من كيد وعدوانية ، توجهت مساءا إلى قسم مصر القديمة ، وصعدت إلى مكتب " العميد عادل كامل " ، وبصحبتي صديق محامى ، وتصادف أن كنت أحمل حقيبة بها بعض أوراقي ، ولحسن الحظ كان بها بعض الصحف التى كانت تتضمن بعض مقالاتى بما فى ذلك جريدة الأهرام ، وأحد كتبى المنشورة والصادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام .

قابلنا الرجل ببشاشة غير معهودة لدى ضباط الشرطة ، ثم أجلسنا ، وعرض علىّ الشكوى المقدمة ضدى من هذا الشخص (المجنون) ، واتهامه أيايّ "بانتحال صفة صحفى " وتأشيرة مساعد وزير الداخلية بالتحقيق فيما ورد فيها من معلومات .

وتنفست الصعداء ، أن حقيبتي – للمصادفة – تحتوى على بعض تلك المقالات والكتب التى تثبت عملى بالصحافة ، فأطلعت الرجل عليها ، وقام بتفحصها ، وقراءتها ، ثم أشر عليها بالإطلاع ، وحرر محضرا بالواقعة ، وذيلها برأيه بأن لا صحة لما ورد فى تلك الشكوى الكيدية ، ثم طلب منى تصوير تلك المقالات ، ليضمنها المحضر الذى حرره ليرفع إلى مساعد الوزير ، وهنا انتهى الأمر ، وقام الرجل مصافحا أيايّ وانصرفت .

إلى هنا وأنتهي أمر هذه الشكوى ، بيد أنه ومنذ تلك اللحظة لم يفارقنى شبحها وخطرها ، لذا لم يكن من الممكن أن تمر مرور الكرام ، لقد لفتت نظرى إلى أهمية تحصين موقفى القانونى ، من مثل تلك الاتهامات الكيدية .

فتوجهت فى اليوم التالى إلى أحدى المكتبات الخاصة لشراء قانون نقابة الصحفيين (رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠) لمعرفة أحكام هذا القانون ، وإذا بى أفاجأ مفاجأة عمرى ، فقد نصت المادتين الرابعة والثانية عشر من هذا القانون ، على حقى فى عضوية النقابة فى أحد جداولها الأربعة وهو جدول " المنتسبين " ، وعلى الفور اتخذت الإجراءات القانونية للقيد فى النقابة ، وتقدمت بقضية أمام القضاء الإدارى للقيد فى جدول " المنتسبين " بنقابة الصحفيين .

وأثناء نظر الدعوى تقدمت بأرشيف المقالات المنشورة لى فى الصحافة المصرية والعربية ، والذى كان يتضمن أكثر من مائة مقال على مدار عدة سنوات متواصلة ، كما قدمت عدة كتب من مؤلفاتي ، وعلى الفور ، نظر القضاة ، إلى هذا الأرشيف ، وسأل رئيس المحكمة محامى النقابة (الأستاذ سيد أبو زيد) :

- هو فيه فى قانون النقابة جدول المنتسبين يا أستاذ ؟

أجاب محامى النقابة :

- نعم سيدى الرئيس ، وإحنا عارفين أن الأستاذ عبد الخالق فاروق من الكتاب البارزين فى الصحافة ومؤلفاته كثيرة ، ولكن الجدول أصبح غير معمول به حاليا برغم وجوده فى القانون .

نظر رئيس الجلسة إلى محامى النقابة ، ثم نظر إليّ وسألني :

- وأنت القيد فى النقابة سيفيدك فى أية ؟

أجبت :

–توفر لى الحصانة والحماية القانونية ، نظرا لطبيعة الموضوعات السياسية والاقتصادية التى أتناولها .

ورفعت الجلسة ، وبعد عامين حكمت المحكمة بإلزام النقابة بقيدي فى جداولها ، وقيدت فعلا فى عام ٢٠٠٠ ، وهكذا حولت فترة مليئة بالصراع وتوتر الأعصاب والأكاذيب فى معركة تافهة من موظف مريض نفسيا ، إلى انتصار فى مسيرة حياتى الشاقة والقاسية .

****

ولم يكن عام ١٩٩٦ ، يرغب فى أن يمر علىّ دون مزيد من الصراعات والمشاجرات الوظيفية ، بعضها تورطت فيه بحسن نية وقلة خبرة ، وحماس للحق ربما زاد عن حدوده ، فى وسط وظيفى يتسم بالنفاق والكذب ، وبعضها الأخر كانت مفروضة علىّ ، مجبرا على خوضها أما دفاعا عن النفس ، أو دفاعا عن حقوق بعض الموظفين .

ففى أغسطس من عام ١٩٩٤ ، تولى رئاسة الإدارة المركزية للبحوث عن طريق الترقية بالأقدمية رجل يدعى (ف . ح) ، وبرغم أن الرجل كان يشغل وظيفة مدير عام فى ذات الإدارة منذ فترة طويلة ، وكان قد نجح أثناء مرافقته لزوجته فى بعثة علمية بالمجر ، من الحصول على بعض البيانات والدراسات التى أعدتها بعض الإدارات المتخصصة فى الجهاز (وأهمها إدارة تخطيط القوى العاملة ومركز المعلومات) ، وقدمها إلى أحدى الكليات بالمجر وحصل منها على درجة " الدكتوراه " ..!!

وقد أعتاد الرجل طوال فترة خدمته ، على اقتباس الدراسات والأبحاث التى تعدها مجموعات العمل بالإدارة المركزية للبحوث ، ونشرها باسمه وحده فى مجلتى " الإدارة " و " التنمية الإدارية " ، ودون ذكر لأسماء مجموعة العمل التى قامت بتلك الأبحاث ، ولم يتوقف عن تلك العادة – التى هى أقرب إلى السرقة العلمية – إلا بعد أن نشرت عن ذلك فى أحدى الصحف المعارضة ، فتراجع قليلا ، وبات ينشر أسماء مجموعة العمل التى أعدت البحث ، مع ذكر أسمه فى المقدمة ، فبدا وكأنه صاحب الجهد الرئيسى ، ولم يكن ذلك صحيحا على الإطلاق .

كما أعتاد هذا الرجل ، التصرف بطريقة غير لائقة مع بعض الزميلات اللاتي يجد فيهن جمال أو أنوثة ، حتى أن أحداهن وصفت لىّ ولزميلاتها فى أحدى المرات نظرات عينيه إليها قائلة :

– كأن عينيه تقوم بتجريدى من ملابسي ..!!

بالإضافة إلى ذلك ، فقد كان هذا الشخص المتواضع المستوى العلمى ، قد تملكه شعور قاتل من الغيرة والحسد العلمى من وجودى ونجاحي فى أكثر من محفل علمى ، حيث أصبحت الأكثر أنتاجا وشهرة فى الأوساط الصحفية والأكاديمية ، والأكثر قبولا بين معظم الموظفين والباحثين عموما ، وهو ما مكنني من النجاح فى انتخابات الدورة النقابية (١٩٩٧ –٢٠٠١) ، برغم الحرب الضروس التى شنتها عناصر وعملاء الحزب الوطنى الحاكم (س . ع) وأجهزة الأمن فى الجهاز ومدينة نصر .

ويبدو أن الرجل قد ظنها الفرصة المواتية للتنكيل بى ، فها هو يصبح الآن رئيسا للإدارة وبالتالي رئيسا لرئيسي فى العمل ، ولم أكن قد جاوزت بعد الدرجة الثانية فى سلم الهيكل الوظيفى ..!!

وبهذا تصور السيد (ف . ح) ، وبدأ تحرشاته مباشرة ، بعد توليه منصبه بثلاث أيام ، فقام باستدعائي متحدثا عن موضوعات غير ذات قيمة ، ومحاولا أن يذكرني بصورة غير مباشرة ، أنه قد أصبح الآن رئيسا أعلى لىّ ، قادرا على إيذائي ..!!

ولم أجد بدا من الكتابة إلى رئيس الجهاز منبها إلى أن نذر حرب سوف تحدث فى تلك الإدارة وكان ذلك فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٤ .

ولأن قرار ترقية السيد (ف . ح) وآخرين قد شابه الكثير من اللغط ، حول وجود تلاعب فى سجل أقدميات العاملين ، حيث كانت إدارة شئون العاملين تعمها الفوضى والتسيب فى مطلع عقد الثمانينات ، وكان يتولى أمرها رجل ليس فوق مستوى الشبهات ، فقد وجدت نفسى مدفوعا إلى تقديم بلاغ إلى جهاز الرقابة الإدارية ضمنته شكوكي وشكوك العاملين فى الجهاز بشأن أخطاء مقصودة فى سجل أقدميات الموظفين بالجهاز (وثيقة رقم) ، وكان ذلك فى العشرين من سبتمبر من عام ١٩٩٤ .

وبالطبع أحال جهاز الرقابة الإدارية بلاغى إلى رئيس الجهاز (د. حسين رمزى كاظم) ، وعرف جميع من ترقى حديثا بهذا ، وعلى الفور أصدر رئيس الجهاز قرارا بتشكيل لجنة متخصصة لمراجعة سجل الأقدميات ، وتصحيح الأخطاء التى قد يظهرها الفحص والمراجعة ، ولكن البلاغ كان أيضا مثار حنق وسخط من جانب السيد (ف . ح) وأمثاله ضدى ،

وفى أغسطس من عام ١٩٩٥ نشرت جريدة " الأهالي " خبرا حول جهاز التنظيم والإدارة ، وإهدار المال العام فيه ، من خلال تكرار دهان حوائطه لثلاث مرات فى عام واحد ، وكان ذلك بالطبع صحيحا ، ففوجئت برئيس الجهاز يؤشر على الخبر " السيد عبد الخالق فاروق " ، ويقوم مدير مكتبه بإحالته إلىّ ، بما يفيد بأن رئيس الجهاز يعلم أننى وراء هذا النشر ، وأنه مستاء من هذا التصرف (وثيقة رقم) . هكذا كانت الأجواء معبئة ضدى على أعلى مستوى قيادى فى الجهاز .

ولم تمر فترة طويلة ، وبدأت نيران حرب ضروس بينى وبين الرجل ، بدأها بتحرشات قام بها ضد بعض الزملاء والزميلات الذين تصورهم من أنصارى وأصدقائي ، وزاد عليها أن تجاهل حقى وأحد الزملاء فى مكافآت مخصصة للأكثر كفاءة ، مما أضطرنى وزميل أخر إلى الكتابة إلى رئيس الجهاز عن أخطائه وتجاوزاته (وثيقة رقم) ووضعناه بالتالي فى موقف دفاعي (وثيقة رقم) .

وفى هذه الفترة كان الدكتور حسين رمزى كاظم يوشك على المغادرة بعد أن صدر له قرار بتعيينه محافظا للشرقية ، نظرا لتصدى (د. عاطف عبيد) لقرار تعيينه وزيرا للتنمية الإدارية ، وفى نفس الوقت جرى تعيين الدكتور " محمد زكى أبو عامر " وزيرا للتنمية الإدارية ، ونقله بالتالى من منصب وزير شئون مجلس الشورى الذى شغله منذ عدة سنوات ماضية .

وبعدها دخلت الحرب بينى ورئيس الإدارة المركزية للبحوث (ف . ح) ساحة مكشوفة على كافة المستويات ، هو يبحث عن خطأ لىّ من أجل أحالتى للتحقيق لدى " عصابة الشئون القانونية " ، وأنا بدورى أمسك أخطائه وتزويره

فى الأوراق الرسمية فى سجلات الحضور بالإدارة ، وأقوم بعرضها فى مذكرات رسمية على الوزير الجديد (وثيقة رقم) .

وغالى الرجل فى تجاوزاته ، وأنتهز سرقة جهازي هاتف – وكانت تلك الظواهر منتشرة فى الجهاز منذ عدة سنوات – فقام بسب ثلاثة من العمال وأحالهم إلى التحقيق ، وأوصى إدارة الشئون القانونية التى ظلت تعمل بعيدا عن الأصول المهنية القانونية المحايدة ، بتوقيع جزاء صارم ضدهم ، برغم معرفة الجميع ببراءتهم وحسن أخلاقهم ، وعدم منطقية أن يسرق أحدهم ما فى عهدته المباشرة من معدات وأجهزة .

وجاء قرار الإدارة القانونية بجزاء العمال الثلاثة متجاوزا كل الحدود ، حيث خصم مرتب نصف شهر من راتب أثنين منهم ، وتحميلهما مبلغ ١٢٤٣ جنيها قيمة أجهزة الهاتف المفقودة (وثيقة رقم) ، وهو ما أضطرنى بصفتى النقابية إلى التصدى إلى هذا القرار ، وإلى رئيس الإدارة المتعسف (ف . ح) ، ودفعت الأمر مرة أخرى إلى الوزير المختص .

ولم أجد من مناص سوى مواجهة الرجل مواجهة مباشرة حتى يرتدع عما يتصوره سلطة يمتلكها ، فذهبت إليه فى مكتبه ، وكنا وحدنا ، وأعطيته درسا قاسيا فى أصول ومعنى القيادة الإدارية ، وتركته دون أن ينطق بكلمة ، لقد أنكمش الرجل فى مكتبه ، كان جبانا وأصغر من فأر ..!!

جرى بعدها زاحفا إلى الدكتور" محمد زكى أبو عامر" شاكيا ويكاد يكون باكيا ، فلم يملك الوزير سوى أحالة الموضوع إلى الإدارة العامة للشئون القانونية للتحقيق .

ونظرا لتاريخ طويل غير إيجابي بينى وتلك الإدارة القانونية ، فقد كتبت إلى الوزير طالبا منه إحالة الأمر إلى النيابة الإدارية ، متصورا – وهما – أنها أكثر حيادية ونزاهة ، فإذا بالحقيقة المرةّ تكشف عن التأثير الفادح لعلاقات المحسوبية والعلاقات العائلية على نزاهة سير التحقيقات فى تلك الهيئة " القضائية " ، فيحرف المحقق الشاب " شريف " التحقيق عن مساره الطبيعى ، ويمارس الضغط والابتزاز على شهود النفى الذى استعنت بهم ، ويتطرق إلى موضوعات ليست محلا للتحقيق ، وهو ما دعانى إلى الكتابة إلى المستشار " هند طنطاوى " رئيس هيئة النيابة الإدارية رسالة مطولة تكشف مخاطر ما يجرى على سمعة النيابة الإدارية ، وهو ما اعتبره وثيقة إدانة لسلوك هذا المحقق وتصرفات بعض شباب المحققين فى تلك الهيئة ، وهو ما دفعها دفعا إلى إجراء تحقيق داخل النيابة الإدارية وتعديل مسار توصيات هيئة النيابة الإدارية ، كتبت إليها :

" السيدة المستشار / هند طنطاوى

رئيس هيئة النيابة الإدارية

تحية واحترام وبعد ،،

بعد فترة تفكير وتأمل وجدت من المناسب الكتابة إليكم عارضا حالة وإن كانت تبدو شخصية إلا أننى لا أشك فى إنها تعكس معانى سلبية تمس فى الصميم جوهر قيم العدالة وتصيب فى مقتل مفهوم الحياد والموضوعية ، وهما قواعد وأصول سلطات التحقيق ، وملجأ وملاذ كل صاحب شكوى وكل قاصد حق .

وأنا سيدتى .. قبل أن أكون موظفا حكوميا ، واحدا من جيل من المثقفين والكتاب المصريين ناضلنا منذ تفتحت مداركنا على العمل العام وهموم الوطن وقضاياه من أجل أن تكون لسلطات التحقيق بفروعها (النيابة العامة والنيابة الإدارية) الحصانات القضائية التى تحمى أعضاءها من تغول وتوغل السلطة التنفيذية ، ومن ثم تلوح فى الأفق بيتا وملاذا لأصحاب الشكوى وطالبى الحقوق .

وكنت – وما زلت – أرى فى هذه الحصانة ما يتجاوز حصانات أفراد النيابة لذوات أشخاصهم ، لتمثيل وتجسيد حصانة لقرارات ترد بها الحقوق وتدفع عن الأفراد والمواطنين والموظفين تعسف أو تجاوز السلطة التنفيذية أو الإدارية فى إستخدام الصلاحيات المقررة لها قانونا ، بما يحفظ للمواطنين مراكزهم القانونية ومصالحهم الحياتية .

بيد أننى أعترف لك – بكل إخلاص – أن قناعتى وبعد ثلاث تجارب مع هيئة النيابة الإدارية قد أهتزت . وأن شعورا بعدم الإطمئنان قد تملكنى . وأن إحساسا بالقلق من المستقبل هو السائد .

ويبدو سيدتى أن تحصن أعمال وقرارات أعضاء النيابة الإدارية من المساءلة ، وغياب نص فى القانون يسمح بالمساءلة المدنية (بالتعويض) عن الأضرار التى تسببها الأخطاء المهنية الفادحة التى تقع من أعضاء النيابة أثناء سير وإجراءات التحقيق ، أو القرارات المتعلقة بالإحالة إلى المحاكم المختصة ، أو التوصيات المتصلة بتوقيع الجزءات على المواطنين ، والتى تسبب أضرارا مادية وأدبية ومعنوية لا شك فيها بالموظفين ، وطريقة تعاملاتهم الفظة مع من ترمى بهم أقدارهم شهودا كانوا أو مدعين ، أو مدعى عليهم ، كل هذا قد أضاف إلى الضباب حالة من العتمة ، فزادات على حالات عدم التروى والحرص والدقة فى إجراءات التحقيق خالة من التحيزات وعدم الحياد فى بعض الحالات ، كما جرى فى القضايا التى سأعرضها على سيادتكم .

صحيح أن القضاء الإدارى كان هو الملاذ والملجأ الأخير من تجاوزات السلطة الإدارية ، وعدم تروى بعض أعضاء النيابة الإدارية ، بيد أنه يبقى ويظل للأبد ذلك الجرح الكامن فى أعماق مواطنين إضطروا للمثول أمام القضاء دون جريمة ، وتحملوا عبء الانتظار والترقب لكلمة العدالة دون خطأ أو خطيئة .

وحتى لا أطيل عليكم سأعرض ثلاث حالات شاءت لبظروف والصراعات الوظيفية والنقابية – بل وأحيانا الشخصية – أن أكون طرفا فيها ، مثلت فيهم أمام النيابة الإدارية (رئاسة الهيئة – قطاع الرئاسة والعدل) ، فشاهدت عن قرب كيف يمارس بعض المحققين فى النيابة الإدارية إجراءات (كشف العدالة) .

١- القضية رقم (٥٢) لسنة ٣٩ ق

وهى الدعوة التى أقامتها النيابة الإدارية ضدى وثلاثة أخرين من أعضاء اللجنة النقابية للعاملين بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وبإلحاح وطلب من رئيس الجهاز بالإنابة السابق لمجرد أننا مارسنا حقنا الدستورى الذى توفره المادة (٦٣) من الدستور ، ومخاطبة السلطات العامة متمثلة فى السيد رئيس مجلس الوزراء نخطره فيها بوجود أخطار على حياة العاملين لوجود شروخ فى مبنى الجهاز وفقا لما ورد فى مذكرة رسمية من الأمين العام للجهاز تهربا منهم لإعادة إفتتاح دار حضانة لأبناء العاملات بالجهاز ، وكوسيلة لإرهابنا من جانب رئيس القطاع المشرف على جهاز التنظيم والإدارة وفتئذ ، أحلنا للنيابة الإدارية التى بدلا من بذل مجهود قانونى من جانب المحقق لقراءة حقنا الدستورى ، وفى محاولة لإرضاء رئيس الجهاز بالإنابة ، أحلنا إلى المحكمة التأديبية العليا التى حكمت فى النهاية ببرائتنا ، وأثبتت حقنا الدستورى فى مخاطبة السلطات العامة (مرفق صورة الحكم – وثيقة رقم ٣١) .

٢-القضية رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٨

وهى حالة تحتاج وحدها لصفحات مطولة لكشف مدى الأخطار الجسيمة والتحيزات المسبقة والضغط على شهودى ، وإبداء أراء وتعليقات من جانب المحقق التى تثبت التحيز المسبق ضدى ، وتتلخص وقائعها فى إدعاء غير صحيح قدمه رئيسى فى العمل وهو يشغل درجة وكيل وزارة ، أعتاد على التعسف فى إستخدام سلطته ضد العاملين بالإدارة ، والتنكيل بالعمال والسعاة إلى حد قوله لأحدهم " أنا حاسففك تراب السجادة دى " فى الوقت نفسه لم يتردد عن التزوير فى سجل اليومية الخاصة بالإدارة بإثبات حضوره بينما يكون فى أماكن أخرى لإلقاء محاضرات فى مديريات التنظيم والإدارة وغيرها من المصالح الحكومية ، وهو ما تصديت له بحكم موقعى النقابى ، وعرضت الأمر بمذكرات رسمية على السيد الدكتور وزير التنمية الإدارية للتحقيق فى هذه الوقائع ، والتأكد من صحتها ، فما كان من السيد وكيل الوزارة إلا أن إدعى على بأننى قد وجهت إليه ألفاظا غير لائقة فى مكتبه ، وأحيل الأمر بطلب منى إلى النيابة الإدارية ، فإذا بى أمام العجب العجاب ، فالمحقق يخرج عن حدود موضوع التحقيق ليأتى بموضوعات ليست محلا للتحقيق ، مثل إشارتى فى بعض المذكرات للسيد الوزير بأننى لا أثق فى حياد السيد مدير عام الشئون القانونية بالجهاز ، أو أن إدارة التفتيش المالى والإدارى بالجهاز تتواطأ لإخفاء مخالفات السيد وكيل الوزارة ، وبدلا من التحقيق فى مدى صدق ما ذكرته من وقائع تزوير من السيد الوكيل ومخالفته تعليمات الوزير، وتعسفه فى إستخدام سلطاته ضد العاملين بالإدارة ، إذا بالمحقق يدير التحقيق بطريقة تنم عن رغبة أكيدة وظاهرة فى الإساءة إلى ، ويتجاهل أقوال شهود النفى الخمسة الذين أتيت بهم ، ويتجاهل كذلك إثبات وقائع المخالفات التى أرتكبها وكيل الوزارة ، الذى عجز عن إثبات واقعة التعدى عليه ، وإذا بى أجد لائحة إتهام وتوصية من النيابة الإدارية بإخالتى إلى النيابة العامة ، ونقلى من الإدارة ، وتوقيع جزاء صارم ضدى

وبعد تقدمى بشكوى إلى رئاسة النيابة الإدارية ، أعيد النظر فى هذه القضية ، وتم سحب هذه التوصيات وأكتفت رئاسة الهيئة التى تبين لها مدى الأخطاء المهنية الجسيمة التى أرتكبها عضو النيابة الإدارية إلى التوصية بترك الأمر إلى السلطة المختصة لإتخاذ ما تراه مناسبا ، والذى اقتصر على جزاء الخصم ثلاثة أيام من مرتبى ، وهو ما ألغته المحكمة التأديبية للرئاسة وملحقاتها فى الطعن رقم (٢٩٠) لسنة ٣٢ ق .

وبرغم إنتهاء الأثر المادى لمخالفات عضو النيابة الإدارية فى هذه القضية والمتمثلة فى الخصم والحرمان من مكافآة الشهر (أى ما يعادل خمسمائة جنيها) ، فإن هناك بقية من كبرياء مجروح ، وبعض من أعصاب وفكر أجهد فى معركة لم يكن لها ضرورة لو مارس المحقق عمله بقدر من الحياد والموضوعية .

٣-القضية رقم (٥٩) لسنة ١٩٩٩

وبتاريخ ١٩٩٨/١١/٣ وأثناء تنظيمى لنظام الجلوس فى سيارة المشتركين بالجهاز ، وبصفتى مكلفا بالإشراف على هذه السيارة ، إندفع أحد العاملين وزوجته فى وصلة سباي وقذف لشخصى وسط دهشة واستغراب جميع العاملين ، مما أضطرنى إلى رفع الأمر للمسئولين فى الجهاز وطالبت بإحالة الموضوع للتحقيق بالإدارة العامة للشئون القانونية (تحقيق رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٨) ، والتى إنتهت فعلا بالتوصية بمجازاة هذا الموظف بخصم خمسة أيام ، إلا أننى نظرا لعدم ثقتى فى حياد مدير عام الشئون القانونية بالجهاز لوقائع سابقة ، طالبت بإحالة الموضوع للنيابة الإدارية ، وقد وافق السيد وزير التنمية الإدارية على طلبى ، مما أوغر صدر مدير عام الشئون القانونية التى أعتبرت أن هذه الموافقة تعنى أنها ليست محل ثقة السيد الوزير ، وهى التى تربطها صلة شخصية بمحقق النيابة الإدارية الذى سبق وتولى التحقيق فى القضية رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٨ . وهكذا وبعد سماع أقوالى وأقوال شهود الإثبات ، وأقوال المشكو فى حقه ، الذى أستدعى مرة أخرى ، بما يؤكد عدم توجيه أى خطأ إلى ، فوجئت بمذكرة النيابة الإدارية توصى فيها بتوقيع جزاء على الشاكى والمشكو فى حقه ، وهكذا تساوى الجانى والمجنى عليه ، بما ينفى ويبدد أمام العاملين جميعا فكرة الردع ، أو الحق ويصب فى خانة واحدة هى أن يلجأ كل شخص إلى أقتصاص حقه بنفسه وبالطريقة التى يراها مناسبة ، فتتحول منظماتنا الإدارية من مؤسسات محترمة لها قواعدها ونظمها إلى غابة أو سرك فى مسلسل من الإنهيارات المؤسسية والقيمية فى المجتمع والدولة .

وصحيح أننى سألجأ وأثق ثقة مطلقة فى عدالة القضاء وحياديته ، لكن ماذا يبقى للمرء للعمل والإبتكار فى هذا الوسط الوظيفى غير الصحى ، وماذا يبقى للموظف من ثقة فى حياد ونزاهة جهة التحقيق المناط بها رد الحقوق والإبتعاد عن الثأر الشخصى والتربص والمجاملة .

إننى إذ أتقدم لسيادتكم فما زال لدى بصيص من أمل فى عدل بين أيديكم ، وإعادة فتح ملف هذه القضايا خاصة القضية رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٨ ، والقضية رقم (٥٩) لسنة ١٩٩٩ لرد أعتبارى الأدبى والمعنوى ومحاسبة المخطئين .

وتفضلوا بقبول تحياتى واحترامى

مقدمه / عبد الخالق فاروق

باحث أول بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة

وكاتب متخصص فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية

ولم أتوقف عند هذا الحد ، فكتبت بمضمون تلك الأخطاء التى شابت التحقيق إلى وزير التنمية الإدارية (وثيقة رقم ٣٢) .

وقد اضطرت السيدة المستشار رئيس النيابة الإدارية إلى أحالة الموضوع إلى نائب رئيس الهيئة ، ومدير المكتب الفني لهيئة النيابة الإدارية " المستشار مدحت قنديل " لفحص ومراجعة ملف القضية رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٨ ، واستقبلني الرجل فى مكتبه بصورة ودية ومجاملة ، وتحادثنا لدرجة أنه قد فتح قلبه وعقله لمن أعتبره أحد مثقفي مصر ، وليس مجرد موظف ، فأفصح الرجل عن تصرفات الشباب أعضاء النيابة الإدارية ، ورغبتهم فى التسلط واستغلال سلطتهم بصورة سيئة ، وكان مما قاله ولا أستطيع نسيانه :

- فى برامج التدريب الذى ننظمها لمعاوني النيابة الإدارية الجدد ، فوجئت بالكثير منهم يرددون قول " أحنا مش نيابة بحق وحقيقى " فسألهم المستشار " مدحت قنديل :
- لماذا تقولون ذلك ؟

فجاءت الإجابة منهم صاعقة وصادمة، كما يقول الرجل ، لقد قالوا :

- لأننا لا نملك سلطة إصدار قرارات الحبس أو الضبط والإحضار..!!

وأستطرد المستشار " مدحت قنديل " قائلا :

- لقد شرحت لهم مرارا وتكرارا، أن النيابة الإدارية هى سلطة تحقيق وادعاء فيما يستحق الدعاء ، وعليكم دائما النظر والتعامل مع الموظفين محل التحقيق بصورة محترمة ، فهم ليسوا لصوصا ، وإنما قد يكون بعضهم مخالفا ، والكثيرين منهم شرفاء .

وأستكمل قائلا بأسى:

- ولكن يبدو أن كلامي هذا كان يدخل من أحدى الأذنين ويخرج من الأخرى..!!

وهكذا هى معظم سلوكيات المحققين فى النيابة الإدارية، يتعاملون بتعالى ، وهم محملون نفسيا " بعقدة نقص " بمقارنة أنفسهم بسلطات زملائهم فى سلك النيابة العامة ، فيتصرفون بعصبية زائدة ، وتعالى غير مفهوم وغير

مبرر فى مواجهة الموظفين محل التحقيق ، الذين قد يكون الكثير منهم أكثر علما وخبرة وثقافة من المحققين أنفسهم ، وهو ما يؤدى إلى زيادة عنجهية وتعالى المحقق .

وقد أدت شكواي إلى تعديل توصيات المحقق الشاب قليل الخبرة والملوث بداء المجاملة والتحيز ضدى ، حيث تضمن توصياته :

- التوصية بنقلى من الإدارة المركزية للبحوث .
- أحالة الموضوع إلى النيابة العامة .
- توقيع جزاء صارم فى حقى .

فإذا بتوصيات النيابة الإدارية بعد الفحص الذى تولاه المستشار " مدحت قنديل " ومكتبه الفنى ، تحذف كل تلك التوصيات الشاذة ، وتوصى بترك الأمر إلى السلطة المختصة دون تحديد لأية عقوبة ، بل وزاد الأمر أن جرى التحقيق وتأنيب المحقق المتحيز (شريف) ، فكان درسا قاسيا له ليتعلم أصول وقواعد الحياد القانونى والعدالة .

وأسقط الأمر فى أيدي عصابة " الشئون القانونية " بالجهاز ، فرفعت المذكرة للوزير مع توصية بتوقيع جزاء إدارى ، فصدر القرار رقم (٣٤١) لسنة ١٩٩٨ بتوقيع جزاء الخصم ثلاثة أيام من مرتبى ، وهو ما أضطرنى إلى التظلم إلى الوزير (وثيقة رقم) ، أستتبعها رفع دعوى قضائية أمام القضاء الإدارى ، التى قضت فى شهر مارس من العام التالى (١٩٩٩) بإلغاء هذا القرار ، وما ترتب عليه من آثار .

واستمرت الحرب سجال بين هذا الشخص (ف . ح) وبينى ، وإذا بى أتسلم فى شهر أغسطس من عام ١٩٩٨ تقرير الكفاية السنوية الخاص بى ، وقد قام بالتلاعب به ، بحيث أحصل على تقدير أقل من (٨٠ درجة) – أقل من ممتاز – مما يحول دون ترقيتى إلى الدرجة الأولى التى كنت قد أوشكت على الاقتراب منها خلال الشهور القادمة ، ونظرا لتواضع ذكائه فقد كانت الأسباب التى أوردها لتخفيض تقرير كفاءتى تثير الضحك (وثيقة رقم) ، ولا تصمد أمام البحث الموضوعى البسيط ..!!

وبمجرد عرض هذا التقرير على لجنة التظلمات المسئولة عن فحص تقارير الكفاية محل التظلم ، عدل التقرير رغم أنف الرجل ، فصيب كمدا وبحث عن وسيلة أخرى للحرب .

بحث الرجل عن شخص ما أو محسوبية ما فى النيابة العامة بدائرة مدينة نصر ، وتقدم ببلاغ يطالب فيه بإعادة فتح التحقيق وضمنها التوصيات الأولى التى أقترحها محقق النيابة الإدارية المشكوك فى صلاحيته القانونية ، وتحت ضغط المجاملة ، وبالمخالفة لقانون المرافعات وقانون الإجراءات – قام أحد المحققين فى نيابة مدينة نصر ، بإصدار قرار استدعاء لشخصى على عنوان العمل ، وعندما ذهبت إليه ،كان أول سؤال وجهته إلى المحقق :

- هل معنى هذا الاستدعاء هو ضبط وإحضار ؟

فأنتفض الشاب ، رافضا المعنى ، وأعتذر عن طريقة الاستدعاء ، وأكتشف أن المجاملة قد توقعه فى خانة المساءلة ، فهو الآن أمام شخص يبدو أنه قادر على الحرب حتى النهاية ، فطوى صفحات التحقيق الوهمي ، وانتهى الأمر عند هذا الحد .

كشفت هذه المعركة الإدارية والقانونية الطويلة عن خواء بعض أجهزة التحقيق القضائية ، واختراقها عبر علاقات القرابة والمجاملة والوساطة والمحسوبية ، وأن اعتبارات القانون وسيادته وضوابطه ، تتوارى خجلا أمام تلك العلاقات الشخصية وشبكات المصالح غير القانونية .

والغريب ، أننى لم أتعلم الدرس جيدا ، وفى حالة أخرى ، ذهبت بقدمى مرة أخرى إلى النيابة الإدارية معتصما بالرمداء بالنار كما يقولون ، ولهذا قصة أخرى .

****

الفصل السادس عشر
أنا والتنظيم النقابى .. وعائلة أبو سديرة ..؟!

حكاية النقابة تكشف بحد ذاتها عن فساد دولة ، تغلغلت داخلها شبكات الفساد والمصالح غير القانونية ، ونجحت فى اختراق كافة المؤسسات التشريعية والقضائية والنقابية ، والأخطر نجاحها فى اختراق أجهزة الرقابة الحساسة (الرقابة الإدارية – مباحث الأموال العامة) ، أو الأجهزة الأمنية السياسية (كمباحث أمن الدولة – وهيئة الأمن القومى) .

ولا أدرى لماذا قررت أو أجبرت على النزول مرة أخرى إلى ساحة التمثيل النقابى للموظفين فى الجهاز ، خاصة بعد تجربتى المرةّ مع نفس هؤلاء الأشخاص فى " جمعية النشاط الإجتماعى " عام ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، والتآمر الذى جرى لفصلى من مجلس إدارتها ، وصمت الناس أصحاب المصلحة الذين قدمت إليهم ما لم يقدمه أحد من بقية أعضاء مجلس إدارتها منذ سنوات طويلة ،مثل استخراج أكثر من أربعمائة بطاقة لدخول مسارح القطاع العام بتخفيض ، وتنظيم مصيف " مرسى مطروح " بأسعار غير مسبوقة بالتعاون مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وغيرها من الخدمات ، برغم الطعنات الجارحة والمؤلمة التى كنت أتلقاها من بقية أعضاء مجلس إدارة تلك الجمعية ، حتى وصل التدنى الأخلاقى بعضوه مجلس الإدارة (س . ع) ربيبة عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطنى بمدينة نصر " السيدة ثريا لبنة " بنشر الشائعات بشأن أستغلالى لصور السيدات بالجهاز لأغراض شخصية بدلا من استخدامها فى استخراج كارنيهات المسارح ..!!

لدى الموظفين يكاد يتساوى المتفانى من أجلهم مع النصابين والمحتالين عليهم ، والمتسلقين على أكتافهم ، والمتكسبين من وراء تمثيلهم ، والنماذج فى هذا كثيرة لعل أبرزها السيدة (س . ع) ومن على شاكلتها ، وأنا ومن يناصرني من جهة أخرى .

لقد أصبحت فى نظر كثير من الموظفين مجرد الموظف المشاغب ، أو المشاكس ، وليس المدافع عن مصالحهم وحقوقهم ، فكانوا يأتون إلىّ فى مشاكلهم ومصائبهم ، يقذفون بها فى وجهى ، ويتركونني ثم يذهبون ، يتفرجون ، فإذا جد الجد ، وتحولت المعركة بينى وبين الوزير أو غيره من القيادات الإدارية المتعسفة ، إلى نار وتحقيقات ، ونيابة إدارية ، يتوارون فورا عن الأنظار ، كأن الأرض ابتلعتهم ، ويصل الأمر إلى حد تجنب إلقاء تحية الصباح أو المساء ، إذا ما التقينا مصادفة ، خوفا من أن تصل هذه التحية إلى الوزير ..!!

تصوروا إلى أى حد هذا المستوى الأخلاقى للموظفين ..؟

لقد بدأت الدورة النقابية الجديدة (١٩٩٧-٢٠٠١) ، بانتخابات على مستوى اللجان النقابية التى تزيد عن أربعين ألف لجنة قاعدية فى نوفمبر من عام ١٩٩٦ .

وأثنائها رأيت كيف تشترى أصوات الموظفين – خاصة السعاة والحرفيين وحملة المؤهلات المتوسطة – عبر الأموال والهدايا ، وبعض الخدمات الشخصية المحدودة و بعض الوعود الكاذبة .

وبرغم الحرب الضروس التى دارت رحاها ضدى ، حيث تكتلت جماعات الفساد والحزب الوطنى ، وعناصر الأمن وعملاء الإدارة ، فى محاولة مستميتة من أجل أسقاطى ، فقد نجحت بنسبة أصوات مرتفعة ، لم يقلل منها سوى التلاعب الذى جرى فى صندوق العاملين فى فرع الجهاز بالإسكندرية وعددها مائة صوت ، حيث حصلت منها على أربعة وثلاثون صوتا فقط ، وهكذا جاء ترتيبى الثالث فى أصوات الناجحين فى تلك الانتخابات .

ومن لم يدرك طبيعة التنظيم النقابى فى أوساط الموظفين ، فان غالبية المرشحين إلى هذا التنظيم تتقدم إلى هذا المعترك ، ليس من زاوية الدفاع عن مصالح الموظفين زملائهم ، وأنما من أجل تحقيق أهداف أخرى تماما ، فبعضهم يتقدم على أمل تحقيق منفعة مالية مباشرة من خلال تنظيم الرحلات (مصايف – رحلات حج – رحلات عمرة – وغيرها) والحصول من ورائها على العمولة المقررة من جانب شركات الرحلات والسياحة إلى المنظمين لها ، وبعضهم يحترف تنظيم معارض لبيع السلع المعمرة ، والحصول أيضا على العمولات الخفية من الشركات سواء كمبلغ لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة ، أو كنسبة من المبيعات أو غيرها ، وبعضهم الثالث يهدف إلى تحصين وضعه الوظيفى ، حيث يضمن القانون للعضو النقابى الحصول على تقرير كفاية سنوية (ممتاز) طوال فترة عضويته النقابية ، حتى لو كان غير كفء . وبعضهم الأخير يهتم بفكرة " الوجاهة " أو " البريستيج " berestage، وإمكانية الترقى الوظيفى ، أو على المستويات الأعلى فى العمل الحزبى أو الإداري .

لقد تضمن برنامجى الانتخابي وعدا بمحاولة حل مشكلتين أساسيتين ، يعانى منها العاملين بالجهاز ، إلى جانب مشكلات فرعية أخرى عديدة .

كانت المشكلة الأساسية الأولى هو استعادة " دار الحضانة " لأبناء العاملين والعاملات بالجهاز ، التى ظلت موجودة منذ منتصف الستينات ، حتى حدث زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢ ، وقام رئيس الجهاز السابق (د. حسين كاظم) ، بعد أن جرى شحنه من جانب القيادات الإدارية الوسطي والعليا ضد وجود " دار الحضانة " عبر عدة سنوات ، فى أطار التحول الرجعى الذى كان جاريا فى البلاد كلها ضد عمل المرآة ، ومزاياها التى حصلت عليها منذ سنوات طويلة .

كانت العبارات التى يكررها قيادات الجهاز الإدارية على مسامع رئيس الجهاز من قبيل :

- أن العاملات يتركن مكاتبهن باستمرار من أجل إرضاع أطفالهن .

- وأن مطالب الآباء والأمهات تتجاوز إمكانيات الجهاز المالية (وكأنهم يدفعون ذلك من جيوبهم الخاصة) ..!
- أو أن الحضانة تسبب مشكلات كثيرة بين القائمين عليها من ناحية والأباء والأمهات من ناحية أخرى ، مما يصدع قيادات الجهاز والأمانة العامة .

وقد تفنن فى هذا الدس المستمر أناس من قبيل " عبد الظاهر خفاجى " و " مدحت حسنين " و " سعد كشك " وغيرهم كثير .

وقد حققت عمليات الدس والشحن نتائجها المرجوة ، حينما حدث زلزال عام ١٩٩٢ ، فأستغلها رئيس الجهاز ، ليغلق " دار الحضانة " بحجة عدم ضمان سلامة الأطفال ..!! (وثيقة رقم)

وكانت المشكلة الثانية الأساسية ، هو رغبة العاملين فى استعادة أجازة يوم السبت التى ألغاها رئيس الوزراء " د. عاطف صدقى " عام ١٩٩٥ ، تحت تأثير مقالة صحفية كتبها الأستاذ " أحمد بهاء الدين " ، دون أن يسبقها دراسة أو تحليل ..!!

وكان الجهاز بعد مغادرة الدكتور " حسين رمزى كاظم " – لشغل منصب محافظ الشرقية – قد مر بمرحلة من عدم التوازن ، حيث أناب وزير التنمية الإدارية وطباخ السم كله (د. عاطف عبيد) ، أقدم رؤساء القطاعات بالجهاز وهو السيد (ع . ن) فى إدارة شئون الجهاز ، وأستمر الحال هكذا لمدة أحدى عشرة شهرا ، كانت من أسوأ الفترات التى مرت بهذه المؤسسة الحيوية .

فقد كان الرجل يتسم بكل الصفات السيئة ، بما فيها الاستغلال المكثف لوظيفته فى تحقيق مصالحه الخاصة ، من حصول على مزايا من بعض المصالح الحكومية مقابل موافقته على مشروعات الموازنة ، واستحداث الوظائف (هيئة الأوقاف ، هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وغيرها) ، وزاد الأمر أن تحول الرجل إلى محاضر فى كل جداول ساعات التدريب التى ينظمها الجهاز ، بحيث تمكن خلال فترة الإحدى عشرة شهرا التى قضاها فى وظيفته من الحصول على حوالى ٩٥ ألف جنية كمكافآت تدريب ..!!

ذهب هذا الرجل بكل ظله الكئيب وتفاهة مسلكه فى أواخر عام ١٩٩٦، وأنتظر الجميع حابسين أنفاسهم لمعرفة من سيكون الوزير الجديد .

لم يمض سوى ثلاثة أسابيع على أحالة (ع . ن) إلى التقاعد ، إلا وجاء رجل النظام القوى وطباخ السم كله ، الذى يشغل مقاعد ثلاثة وزارات (التنمية الإدارية – قطاع الأعمال العام – وزير شئون مجلس الوزراء) وفى صحبته رجل أسمر طويل القامة ، يرتدى نظارة طبية ، تلمح فى نظرات عينيه قدرا من السذاجة ، بقدر ما تحمل درجة من الخبث والمكر ، وأجتمع " د. عاطف عبيد " برؤساء القطاعات ووكلاء الوزارة بالجهاز ، وقدم إليهم الرجل قائلا :

- أقدم لكم اللواء الدكتور محمود أبو سديرة ، الذى سيتولى من الآن مسئولية أعمال رئيس الجهاز بالإنابة لحين صدور القرار .

وكان هذا أحد أخطاء الرجل الكبرى ..!!

وبالطبع لم ينطق أحدا من الحاضرين للإجتماع بكلمة تعبر عن اعتراض، أو قبول ، ولم يسأل أحدا منهم حقيقة الوضع الوظيفى للرجل القادم فى صحبة " عاطف عبيد " ؟

لم يكن " د. محمود أبو سديرة " سوى موظف فى مكتب وزير التنمية الإدارية ، ومركز معلومات مجلس الوزراء ، مستفيدا من نص المادة (١٥) من الدستور التى تمنح مزايا وأفضلية التعيين لمن يسمون " بالمحاربين القدامى " ، ولم يكن على دراية أو خبرة سابقة فى مجالات عمل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ولا نظم الخدمة المدنية عموما ، ويعزز من نفوذه لدى " د. عاطف عبيد " كونه الشقيق الأصغر لعضو مجلس الشعب ، ووكيل الاتحاد العام لنقابات العمال وعضو قيادى فى الحزب الوطنى الحاكم عن دائرة " طهطا " بسوهاج ، السيد " محمد أبو سديرة " .

ومن ثم فأن " محمود أبو سديرة " كان فى الترتيب الوظيفى أحدث من كل قيادات الجهاز المركزى ، فكيف يتسنى له أن يترأس من هم أقدم منه فى السلك الوظيفى ؟

ومن ناحية أخرى ، فأن قرار تعيين رئيس للجهاز – وهو بدرجة وزير – هى من صميم الاختصاصات الدستورية لرئيس الجمهورية وحده دون سواه ، وبالتالى فأن تصرف " د. عاطف عبيد " هو بمثابة افتئات على صلاحيات رئيس الجمهورية ..!!

وكان على الرجل – محمود أبو سديرة – أن يجلس فى مكتب رئيس الجهاز ، ليتعرف على طبيعة عمل الجهاز ، لحين صدور قرار بترقيته إلى رئيس قطاع أولا ، أو قرارا جمهوريا بتعيينه رئيسا للجهاز ، فأصبح فريسة سهله لعدد من المحيطين به من قيادات الجهاز القدامى ، يلقنوه ليس فقط وظائف الجهاز واختصاصاته ، بل أيضا عداواتهم ، ويدسوا عليه خصوماتهم ، فسيطروا على عقله ومشاعره ، وبهذا سقط فى المحذور ..!!

وكان أكثر القيادات دهاء وخبثا فى هذا المجال ثلاثة هم " شهير " و " حسن عبد السلام " و سارق مشروع بنك المعلومات الإدارية الشهير (ح . م . ح) ، وجميعهم أصبحوا بوابة أذن الرجل ، الذى خلع عليه الموظفين بالجهاز لفظ " الوزير " ..!!

والحقيقة ، أنه لم يكن لىّ موقف مسبق ، أو عدائى ضد الرجل ، وإن كنت قد تحسست عقلى من طريقة الآتيان بالرجل ، وإجلاسه قهرا وغصبا على كرسى ، دون أتباع الإجراءات الدستورية الصحيحة ، علاوة على تصريحات الرجل الصحفية التى كانت تذهب إلى هدف " خصخصة " الخدمات الحكومية .

على أية حال ، صعدت كغيرى ، للتعرف على الرجل ، متمنيا له النجاح ، وكان وديا ومشجعا ، فلم تكن أذنه قد تركت العنان بعد لمن يستطيع ركوبها .

عدة أيام قليلة ، وصدر قرار من وزير التنمية الإدارية (د. عاطف عبيد) بتعيين الرجل رئيسا لقطاع الجهاز بالإسكندرية – بدرجة وكيل أول وزارة – فى خطوة تمهيدية على ما يبدو لاستصدار قرار جمهورى بتعيينه رئيسا للجهاز (بدرجة وزير) ، وبعدها بدأت آلة الإعلام الحكومية فى تلميع الرجل وتقديمه إلى الرأى العام (مجلة المصور العدد ٣٧٨١ بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٩٧) .

ومرة أخرى صعدت إلى مكتبه أهنئه على الترقية الجديدة ، وفى الأثناء طالبته بتحديد موعد لاجتماع منفرد به ، أو فى حضور اللجنة النقابية من أجل مناقشة المشكلات والقضايا التى تهم الموظفين بالجهاز ، خاصة ما تعلق منها بموضوع دار الحضانة .

ويبدو أن الرجل قد فوجيء بالأمر ، وتساءل بين نفسه ، من هذا الشاب الذى يتحدث معه بمثل هذه الثقة ، وقد تبرعت سيدة كانت قد حملت علبة كبيرة من أفخم أنواع الشيكولاتة ، وصعدت للتهنئة ، معبأة المكان برائحة "البرفان" الأنثوي النفاذ الذى اشتهرت به ، وبشعرها الأصفر المسدل على كتفيها ، وكانت قد سبقتني بالجلوس إلى الرجل ، ويبدو أنها كانت قد مكثت منذ مدة طويلة ، فبادرتنا بالقول :

- حضانة أية يا عبد الخالق ..!!

وكان من الطبيعى أن يميل بأذنيه ليسأل بعض معلميه الجدد ، من قدامى العاملين فى الجهاز ، فقالوا له :

- ده شاب شيوعي ، ويكتب فى الصحف المعارضة وفى الأهرام ، وكان رئيس الجهاز السابق يعمله حساب ، وقد قبض عليه عدة مرات .

وهكذا أعدوا الرجل منذ اللحظة الأولى للصدام والتحدى .

تجنب الرجل اللقاء لعدة أيام ، ولكن مع تكرار الطلب بعقد اجتماع ، أضطر إلى تحديد موعد لاجتماع بينه وكافة أعضاء اللجنة النقابية الأحد عشرة فى مكتبه .

فى صباح ذلك اليوم ، ذهبنا جميعا ، نكاد نكون فريقين واضحين داخل اللجنة النقابية (أربعة مقابل سبعة) وبينما كان الأربعة المتضامنون معى ، راغبين فى طرح المشكلات ، كان السبعة المرتبطين بالإدارة والحزب الوطنى والأمن ، يرغبون فى جلسة تعارف ومزايا لأعضاء اللجنة النقابية ، مع تأجيل المشكلات إلى وقت أخر .

ومنذ اللحظة الأولى فى الاجتماع ،كان من الواضح أن الرجل قد أتخذ موقفا معاديا تماما لى شخصيا ، وتجنب الحديث معى ، ثم زاد فبدأ فى التعرض لى بشكل غير مباشر ، كأن يتحدث عن العناصر الشيوعية ، والقادمين من الدرب الأحمر ، وذلك دون مقتضى من سياق الحديث .

ولكنه بعد أقل من عشر دقائق على هذا النهج فى الاجتماع ، أكتشف أن من يدير الحوار فعلا هو أنا ، وأن من يطرح القضايا التى تستحق النقاش هو أنا ومن يملك مفاتيح الحلول هو أنا ، فأعتدل فى جلسته ، وأضطر إلى أن يبادلنى الحوار والرأى ، وأن يكون أكثر تأدبا واحتراما .

كان من الحاضرين لذلك الاجتماع معلميه الجدد ، وملقنيه السيدين " شهير " و " حسن عبد السلام " ، خرج الأعضاء السبعة متصورين أنهم قد كسبوا الرجل لصالحهم ، وليس لمصالح العاملين ، ولم يتجرأ أحدا منهم على عرض مشكلات الموظفين ، بينما خرجت أنا وزملائى الثلاثة ، ونحن مدركون تماما ، أننا بصدد معركة كبرى مع هذا الرجل " الودنى " بالمعنى السىء للكلمة .

عدة أيام أخرى ، وبدأت أخطاء الرجل فى الظهور ، بدأها أثناء اجتماع عقده مع الموظفين فى بعض إدارات الجهاز بالقاعة الكبرى ، فأكد فيه أنه لن يقوم بتعيين أبناء العاملين ، فهو يحتاج إلى دم جديد – كما يقول – ينساب فى شرايين الجهاز ، وإذا بهذا الدم الجديد يظهر بعد عدة أيام أخرى ، باستقدام عدد من الضباط المتقاعدين ، الحاصلون على دورة أو دورتين فى مجال الحاسبات الإليكترونية ، فحرر لهم عقود بمكافآت تتراوح بين ثمانية آلاف جنيه شهريا ، إلى عشرة آلاف جنيها شهريا ، فى وقت كان متوسط ما يحصل عليه الموظفين بالجهاز لا يزيد عن أربعمائة جنيها ..!!

وزاد على ذلك أن هذا التعيين المؤقت كان تمهيدا لشغلهم الوظائف القيادية بالجهاز بمجرد خلوها (مديرو عموم ، ووكلاء وزارة ووكلاء أول) . ومن ثم تعاظم ظاهرة الرسوب الوظيفى من بين العاملين فى الجهاز لصالح العسكريين .

وزاد الأمر سوءا ، أن السيد " أبو سديرة " بدأ عملية مشبوهة تحت زعم تجميل مبنى الجهاز – الذى ظل لسنوات طويلة ومنذ تولى (حسين كاظم) رئاسته من أجمل وأنظف الأبنية الحكومية – وذلك بهدم درجات عشرين دورا مزدوجا ، والحمامات من أجل استبدالها بالرخام والسيراميك ، بما كلف ميزانية الدولة أكثر من خمسة ملايين جنيها ، فى ظل دولة تعانى من مديونية داخلية وخارجية تكاد توصلها إلى حافة الإفلاس . ثم يزيد بالتعاقد مع موظفين جدد لطاقم مكتبه ، بمبالغ تتجاوز ثلاثة آلاف جنيها شهريا ، فى ظل تدنى المرتبات والأجور للعاملين فى الجهاز ..!!

بدأت ملامح سلوك " العزبة " تسود فى الجهاز ، وفى أداء الرجل ، وتورط أكثر إلى حد الجلوس مباشرة مع المقاول – وهو ضابط سابق بالقوات المسلحة – المناط إليه مسئولية أعمال الهدم والبناء ، ليتفاوض معه حول تكاليف أعمال البناء ، وهو ما يخالف كل القوانين والأعراف المنظمة لمثل هذا النوع من الأعمال .

وفى نفس الوقت ، كنت قد بدأت حملة توقيعات من جانب العاملات المطالبات بعودة دار الحضانة ، وإرسالها إلى الصحف المختلفة (الجمهورية ، الأهالى ، الوفد) ، وكذا إلى مكتب السيدة حرم رئيس الجمهورية باعتبارها

المناط إليها عمليا مسئولية المجلس القومى للأمومة والطفولة (وثيقة رقم) ، وإلى مكتب رئيس الوزراء المصرى .

قابل " محمود أبو سديرة " كل هذه النداءات الصحفية المتكررة بتجاهل وعدم اهتمام ، وفى الوقت نفسه ، صدرت تعليمات جديدة بشأن نظام جديد لمنح الحوافز والمكافآت يشدد ويضيق أكثر على العاملين ، ودون الرجوع إلى اللجنة النقابية ، أو مناقشة أعضائها ، مما أضطرنى إلى كتابة بيان ، توقع من ستة أعضاء من اللجنة النقابية – بينما رفض الخمسة الآخرين – وطبعت منه خمسمائة نسخة ووزعتها على جميع العاملين بالجهاز ، وأتخذ شكل رسالة المفتوحة إلى الرجل (وثيقة رقم) .

وأدى ذلك إلى أتساع المسافات بيننا ، فلجأ الرجل إلى السياسة الاستعمارية التقليدية (فرق تسد) مستعينا برئيس اللجنة النقابية الذى كان يوشك على الإحالة إلى التقاعد لبلوغ السن القانونية ، مما جعله ضعيفا إزاء الإدارة ، ورغبته فى الحصول على عقد عمل بعد سن التقاعد ، حتى يستمر فى ترأس اللجنة النقابية ، كما كان الشخص بطبيعته وتاريخه الوظيفى كسكرتير فى مكاتب السادة وكلاء الوزارة ، وهى تركيبة نفسية ، تجعل من صاحبها أقرب إلى سلوك الخدم منه إلى صاحب " قرار " .

وبالإضافة إلى عناصر الحزب الوطنى وعملاء الإدارة من بين أعضاء اللجنة النقابية ، حاز الرجل أغلبية المجلس وضمن صمتهم فى مواجهتنا .

وأستمر ضغطى وزملائى الثلاثة على الرجل من أجل استعادة دار الحضانة لأبناء العاملين بالجهاز ، فقمنا بتحرير مذكرة موقع عليها من مائتين وخمسين موظفة ، وتم رفعها إلى حرم رئيس الجمهورية المسئولة عما يسمى المجلس القومى للطفولة والأمومة ، وسط حالة من الحراك داخل الجهاز ، ووفود لم تنقطع أبدا عن زيارتى فى مكتبى من النساء العاملات .

وكان الرد العقيم الذى قامت به الإدارة، أن أعدت مذكرة لتقديمها إلى مكتب حرم رئيس الجمهورية ، وإلى الصحف التى نشرت عن الموضوع ، تتضمن أكاذيب الإدارة التى استندت إليها فى إلغاء دار الحضانة على أثر زلزال أكتوبر عام ١٩٩٢ ، ويتحدد فى نقطة واحدة ، أن الزلزال قد أظهر شقوقا وشروخا فى مبنى الجهاز ، ومن ثم فأن دار الحضانة لم يعد آمنا على الأطفال ..!!

فكيف يتسنى لإدارة لها من الحصافة والعقل ، أن يكون هذا ردها ؟

وإذا كان مبنى الجهاز غير آمن ، فكيف تآمن على أرواح أكثر من ألفى موظف وموظفة يعملون يوميا فى ذات المبنى ؟

وعلى الفور ، عقدنا نحن الأربعة أعضاء اللجنة النقابية المتحملون لتلك المسئولية اجتماعا موسعا مع العاملين والعاملات أصحاب المصلحة فى الموضوع ، وأبلغناهم بحقيقة الموقف ، ورد الإدارة التى يترأسها الآن " محمود

أبو سديرة " ، وأعلناهم أننا سنقوم برفع الأمر إلى رئيس الوزراء فى صورة برقية من أشخاصنا الأربعة ، تخطره فيها بالمخاطر المحيطة بالعاملين من جراء التواجد فى مبنى غير آمن ، وأنهم بعد فترة قصيرة سيتولون إرسال برقيات مماثلة ، حتى يكون فى هذا ورقة الضغط الكبرى على تلك الإدارة المتعسفة ، والحمقاء فى ذات الوقت ، وبارك الحاضرون جميعا خطواتنا ، وخطة عملنا وذهبنا من فورنا إلى مكتب البريد المجاور لمبنى الجهاز بمدينة نصر ، وأرسلنا نحن الأربعة تلك البرقية إلى رئيس الوزراء (د. كمال الجنزورى) ، طالبين منه التدخل وتشكيل لجان تحقيق ، وأشرنا أن معنا المستندات الدالة على ذلك . وهنا بدأت عجلة الحركة تدور فى كل الاتجاهات، فمن ناحية أرسل مكتب حرم رئيس الجمهورية نص الرسالة الموقعة من مائتين وخمسين موظفة فى الجهاز إلى " محمود أبو سديرة " مصحوبة بطلب الرد والتفسير ، ومن ناحية أخرى أرسل مكتب رئيس الوزراء أخطارا إلى حى مدينة نصر مطالبا إياه بالتحرك فورا لإرسال لجنة هندسية إلى مبنى الجهاز للتعرف على حقيقة الأمر ، وتقدير المخاطر الحقيقية المحيطة بالمبنى والعاملين فيه . (وثيقة رقم)

وبدلا من قيام الرجل " محمود أبو سديرة " بمراجعة الموقف ، ولملمة الموضوع ، قام على العكس ، بالتصعيد فى مواجهتنا ، فى عناد ملحوظ وأحمق ، ومخالفا مرة أخرى القانون ، حيث أحالنا نحن الأربعة أعضاء اللجنة النقابية إلى التحقيق لدى عصابة الشئون القانونية بالجهاز ، وكانت التهمة هذه المرة هى إرسال برقية كاذبة إلى رئيس الوزراء ..!!

بل وزاد عليها ، أن قام بتسريب خبر إلى صحيفة " المساء " تفيد بإحالة أربعة من أعضاء اللجنة النقابية بالجهاز إلى التحقيق بتهمة إرسالهم برقية كاذبة إلى رئيس الوزراء (وثيقة رقم) .

وبهذا أصبحت الحرب مفتوحة على كافة الجبهات ، حتى الساحة الصحفية التى أمتلك فيها القسط الأعظم دون منازع .

وعلى الفور شرعت فى كتابة عدة مقالات إلى بعض الصحف المقروءة ، أحداهما نشرتها فى جريدة الدستور بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢ بعنوان " عاطف عبيد يغتصب سلطات الرئيس " ، شرحت فيها كيف أن قرار تعيين الوزراء – بمن فيهم رئيس الجهاز المركزى – هى من السلطات الممنوحة حصريا إلى رئيس الجمهورية ، وهى من السلطات التى لا يجوز التفويض فيها طبقا للمادة (١٤١) من الدستور ، ومن ثم فأن تحايل د. عاطف عبيد المتعدد المسئوليات على هذا النص الدستورى ، من خلال تعيينه " محمود أبو سديرة " فى وظيفة رئيس قطاع بالجهاز (قرار رئيس الوزراء رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٩٧) متخطيا بذلك الأقدميات الموجودة بالجهاز ، ثم قراره رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٧ ، بإنابة " د. محمود أبو سديرة " فى سلطات وصلاحيات رئيس الجهاز هو بمثابة التفاف على النص الدستور ، وافتئاتا على سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء معا .

ولم أتوقف عند هذا الحد ، فنشرت مقالة أخرى تتضمن نفس الفكرة تقريبا بصيغ مختلفة ، فى جريدة " الأسبوع " بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢٨ تحت عنوان " هل يجوز أن يعين وزير وزيرا ؟ " ، وبعدها قامت الدنيا ولم تقعد ، إلا بعد طرد " محمود أبو سديرة " من الجهاز نفسه ، ولكن كيف ؟

كان الدكتور " كمال الجنزورى " رئيس الوزراء، من الشخصيات التقليدية التى لا تقبل أن يتلاعب بسلطاته وصلاحياته أحد من الوزراء ، ويبدو أنه من ناحية أخرى كان يتصارع سرا ضد السلطات الواسعة التى أستحوذ عليها " د. عاطف عبيد " طوال السنوات الماضية ، بتأثير العلاقات الخفية بين الرجل ورجال المال والأعمال ، وبعض أبناء رئيس الجمهورية ، مما حولهما خلال سنوات قليلة إلى مليارديرات فى عالم المال والأعمال ، ومن هنا جاء استياءه من الموقف ، وعرض الأمر على رئيس الجمهورية ، وبدأ التحضير من جانبه لشيء ما يقلص صلاحيات هذا الإخطبوط من ناحية ، ويقلل من تأثير رجاله فى الإدارة الحكومية من ناحية أخرى .

وكانت بلاغاتي ضد تصرفات " محمود أبو سديرة " قد طالت إلى جهاز الرقابة الإدارية ، التى بدأت التحقيق فعلا ، بطلب رئيس الوزراء من رئيس الرقابة الإدارية " اللواء هتلر طنطاوى " إرسال عناصر من الرقابة الإدارية للتعرف على ما يجرى فى الجهاز من عمليات هدم وبناء ومدى الضرورة إلى ذلك .

ثم توقفت فجأة بسبب وجود شقيقه " مصطفى أبو سديرة " – وكيل وزارة داخل الرقابة الإدارية فى الهيكل القيادي داخل هذا الجهاز الرقابي الحساس – وبالمقابل تحرك " محمود أبو سديرة " وبمعاونة ثلاثي الشر المسيطر على " آذانه " ، وتسببوا فى توريطه فى تلك المعركة البائسة ، فقاموا بالتحرك على جبهتين ، الأولى : هى مخاطبة الاتحاد العام للعمال – وشقيقه محمد أبو سديرة وكيل الاتحاد – من أجل فصلنا من التنظيم النقابي (وثيقة رقم) ، وهو ما أصبح أكثر سهولة بعد التعديل الفاشي الذى جرى على قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ – وجرى الدعوة إلى اجتماع على عجل من جانب عصابة السبعة فى اللجنة النقابية يوم ١٩٩٧/٤/٢ ، لمناقشة ما نشر فى جريدة الدستور ، وليس لمناقشة مشاكل الموظفين ، والموقف المتعسف من جانب قيادة الجهاز الجديدة ، وفى نفس الوقت أتصل " محمود أبو سديرة " بشقيقه فى الاتحاد العام لنقابات العمال ، لترتيب إجراءات فصلنا بواسطة النقابة العامة للخدمات الإدارية والاجتماعية التى لا يسمع عنها أحد شيء ، وقد حوكم رئيس تلك النقابة بعد ذلك بسنوات بتهم التربح والفساد أثناء رئاسته لتلك النقابة العامة ، والاتحاد التعاوني الاستهلاكي الذى كان يترأسه نفس الشخص المسمى " أحمد عبد الظاهر " .

وفى ذات الوقت ، قامت عصابة السبعة ، بنشر بيان ، باسم اللجنة النقابية ، دون توقيع ، يدين مقالاتي ويهاجمني شخصيا دون ذكر أسمى ، وقاموا بتوزيعه على الموظفين ، وبحثوا عن وسيلة لنشره فى بعض الصحف دون جدوى (وثيقة رقم) .

ولم يكتف " محمود أبو سديرة " بذلك ، بل أنه وتحت نصيحة بعض معاونيه وموجهيه الجدد فى الجهاز ، أو ثلاثى الشر قام بإحالتنا نحن الأربعة (نائب رئيس اللجنة النقابية ، وناصر زكى ، وعمر ، وأنا) إلى النيابة الإدارية التى كان يرأسها – المستشار صبرى البيلى – الذى كان ضيفا دائما على جداول الدورات التدريبية التى يشرف عليها وينظمها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، فقام بالاتصال بالرجل ، وقدم له رؤيته فى هذا النزاع ، وصورنا لديه بأننا مجموعة من الشيوعيين يسببون إرباكا وإزعاجا لرئيس الجهاز ..!!

ومنذ ذلك الوقت أدركت بشكل قاطع طبيعة هيئة النيابة الإدارية تلك .

يومها جرت وقائع أغرب تحقيق قانونى .

كان الاتهام الذى وجه إلينا هو إرسال برقية إلى رئيس الوزراء ، تتضمن معلومات كاذبة ؟

ولم يكن ذلك صحيحا على الإطلاق ، فحق مخاطبة السلطات العامة ، حق منصوص عليه دستوريا فى المادة (٦٣) من الدستور ، ومن ناحية أخرى ، فأن من أرسل البرقية هم أربعة أفراد ذوى حيثية تمثيلية بأعتبارهم أعضاء اللجنة النقابية للعاملين بالجهاز ، وأخيرا فأن المعلومات التى استندنا إليها كانت من واقع مذكرة رسمية صادرة عن الأمانة العامة للجهاز (وثيقة رقم) تتضمن كل ما يتعلق بوجود شروخ فى مبنى الجهاز وخطورته على الأطفال فى دار الحضانة ..!!

كانت القضية برمتها مفبركة ، قصد بها إرهابنا ، وجعلنا بمثابة رأس الذئب الطائر ، وتحت توصية " محمود أبو سديرة " واستجابة " المستشار صبرى البيلى " جرت وقائعها بصورة مضحكة ، وهو ما اكتشفته المحكمة التأديبية العليا التى أحلنا إليها ، وكان يترأسها المستشار " سيد نوفل " الذى حكم بعد نظر الدعوى بالبراءة ، بل وجاءت حيثيات الحكم بمثابة تأنيب وتوبيخ للجهاز وقياداته (وثيقة رقم) .

ومن ناحيتي وزملائى ، بدأنا فى وضع ما يشبه عريضة " اتهام " ضد السيد " محمود أبو سديرة " تضمنت كافة مخالفاته وتجاوزاته القانونية والإدارية ، وجرى رفعها إلى المحامى العام لنيابات شرق القاهرة ، ورئيس النيابة الإدارية لقطاع التعليم – لوجود هيئة الأبنية التعليمية كوسيط مقاولات – وإلى الرقابة الإدارية ، وإلى نيابة الأموال العامة ، وإلى الصحف ووسائل الإعلام .

وفجأة دخل على الخط ، قائد الحرس الشخصي للدكتور " محمد زكى أبو عامر " وزير التنمية الإدارية الجديد ، فقد جاء موفدا من الوزير للتعرف على ما يجرى فى الجهاز ، وكان مدخله هو الأستاذ " جلال فضل " نائب رئيس اللجنة النقابية ، والمناصر لى ، فقدمنا إليه نسخة من المذكرة ، تتضمن كافة مخالفات السيد " محمود أبو سديرة " وموجهة إلى السيد الوزير ، وكان ذلك فى أوائل صيف عام ١٩٩٧ .

كان كل منا – أبو سديرة وأنا – يسابق الزمن للتخلص من الأخر ، فلم يعد هناك مجالا للحلول الوسط ، وقد تملكت الرجل حالة من العناد الأحمق ، وبالمقابل تملكتني قوة هائلة على الصمود ، خاصة بعد أن لجأ بعض

معاونيه إلى الأساليب القذرة ، من قبيل استدعاء بعض السيدات الوارد أسمهن فى الشكوى المرفوعة إلى حرم رئيس الجمهورية ، والضغط عليهن ، لكى يتبرأن من الموضوع برمته ، وربما منى شخصا ..!!

وسرت همسات وشائعات بين الموظفين بتجنب " عبد الخالق فاروق " لأنه " واقع " مع الوزير ..!!

لم يعد الموقف هو دفاع عن مصالح موظفين باعوا مصالحهم ، وباعوني عند أقرب منحنى ..!!

وفى الوقت الذى كانت النقابة العامة بتشكيلها الشاذ والمشبوه – حيث أحيل رئيس تلك النقابة العامة أحمد عبد الظاهر إلى محكمة الجنايات فى تهم اختلاسات بالاتحاد التعاونى الاستهلاكى الذى كان يتولى رئاسته منذ سنوات إلى جانب عمله النقابى – تقرر فصلى وبقية زملائى الثلاثة من عضوية اللجنة النقابية بتاريخ ١٩٩٨/٤/١ ، وبتواطؤ من وكيل الاتحاد العام لنقابات العمال " محمد أبو سديرة " .

كان هناك قرارا جمهوريا يجرى إعداده على مهل بإسناد اختصاصات رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة إلى وزير التنمية الإدارية الجديد " د. محمد زكى أبو عامر " بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٩٧ – قرار جمهورى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٩٧ – فأسقط فى أيدي " محمود أبو سديرة " ، وأدرك أنه ليس له مكان فى الجهاز ، فلم يكن يستطيع ، وقد تصرف طوال العام المنصرم كرئيس للجهاز ، فكيف له الآن أن يعامل كمجرد وكيل أول وزارة ، تحت رئاسة وزير التنمية الإدارية ؟

أما النيابة الإدارية – المشكوك فى أمانتها – فقد أحالتني وزملائى الثلاثة إلى المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا برئاسة المستشار " سيد نوفل " ، فى الدعوى رقم (٥٢) لسنة ٣٩ ق ، وحضرها الأستاذ " نبيل الهلالى " مدافعا عنى وزملائى ، وانتهت بالحكم بالبراءة .

وكان من الطبيعى بعد فصلى من اللجنة النقابية ، وتجميد زملائى الثلاثة الآخرين ، أن أخاطب العاملين بالجهاز بأعتبارهم أعضاء الجمعية العمومية ، وأصحاب المصلحة الحقيقية فى تلك القضية ، شرحت فيها ما جرى ، وعاهدتهم على الاستمرار فى الدفاع عن مصالحهم .

ولكن شيئا داخلى كان قد تغير . وكانت قناعاتى بجدارة الموظفين بهذا الدفاع قد تبدل .

كانت تجربتى على مدى خمسة عشرة عاما فى أوساطهم قد أوصلتني لمعاني جديدة ومختلفة عن تلك النظرة الرومانسية الثورية .

كنت أوشك على الإقلاع بسفينتي إلى حيث عالمى الفكرى ، الذى قدمت فيه فى السنوات اللاحقة ، حينما اختليت بنفسى وبقلمى ، إضافات لا شك أعمق وأكثر بقاء ورسوخا ، من تلك الصرخات فى التيه الوظيفى .

نعم .. كنت أستعد لمرحلة جديدة تماما من حياتى ، أنتجت فيها خلال عشر سنوات ما يزيد عن ثلاثين كتابا جديدا .

وهو ما يستحق التأمل والتفكير .

****

الفصل السابع عشر

دعوة احتفال فى رئاسة الجمهورية !!

صباح أحد أيام شهر يوليه من العام الماضي (٢٠٠٤) ، استيقظت على رنين الهاتف الرابض دائما الى جوار الفراش ، كان المتحدث على الجانب الأخر ، معد برامج التليفزيون الصديق " أيمن عواد " ، سألني فى لهفة :

- أنت صاحب كتاب " النفط والأموال العربية فى الخارج " ؟
- أجبت باقتضاب .. نعم .
- أذن مبروك .. لقد حصلت على جائزة الدولة التشجيعية فى الاقتصاد هذا العام ، أنا أحدثك من مكتب الدكتور جابر عصفور .. ستعلن النتائج فى وسائل الإعلام بعد قليل .

قلها " أيمن " بسرعة الرصاص .. ثم أغلق الخط .

وما بين الغفوة والاستيقاظ ، أخذت فى الانتباه قليلا ، وقد أنتبنى حالة من الدهشة ، ولا أدرى لماذا لم أشعر بالفرح ؟

كيف لى بالفرح ، والقلب والعقل مفعم بالأحزان والشجن ، فها هي العراق تحتل وتدمر ، وها هى فلسطين تواجه مصيرها وحدها ، وشعبها يذبح وبيوتها تهدم على مرأى ومسمع من العالم كله ، ولم يتحرك أحد ، ولم ينبس بكلمة حاكم عربي واحد ، ولا مسئولا واحدا فى مصر !

ليس للقلب مكان للفرح .. !

ولكني أعترف بكل الصدق ، بأنني قد شعرت بالارتياح .. فقط الارتياح ، فها أنا ذا أخيرا أفرض نفسي ، بأبحاثي وإجتهاداتى العلمية التى استمرت لأكثر من عشرين عاما على المؤسسة الثقافية الرسمية ، برغم الطابع الإنتقادى الواضح والحاد أحيانا لكتاباتي ومؤلفاتي جميعا ، وبرغم كوني من خارج المؤسسات الأكاديمية أو الصحفية التى توزع على بعض أعضاءها الجوائز من باب المجاملات الاجتماعية أو السياسية .

وأعترف كذلك بأن إرتياحى كان يمتد إلى أعمق أعماقي بسبب ما تعرضت له من حرب ضروس وغير أخلاقية من جانب أحد مديري مراكز الأبحاث الإستراتيجية وبعض بطانته من أنصاف الباحثين ، حتى لا أعود مرة أخرى إلى هذا المركز الذى تركته بمحض إراداتى حينما لاحت فى الأفق عام ١٩٨١ أفق التطبيع الثقافي مع إسرائيل وكانت معركة استضافة " عبد الوهاب الدراوشة " وبقية أعضاء الكنيست العرب .

المهم .. كان الارتياح النفسي لحصولي على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية له ما يبرره ، ولكنى عانيت من صراع نفسى مزدوج من نوع أخر ، فقد كان الموقف البطولى والشجاع الذى أتخذه الأديب الكبير " صنع اللة إبراهيم " منذ شهور قليلة ورفض فيها تلقى جائزة مماثلة ، وأكبر كثيرا فى القيمة النقدية (١٠٠ ألف جنيه) ما زالت ترن فى الساحة الثقافية المصرية والعربية ، وهنا دار الصراع هل أقبل هذه الجائزة (وقدرها عشرة ألاف جنيها ضاعفها رئيس الجمهورية إلى عشرين ألفا) أم أقبلها ؟

وأعترف لكم .. كان عقلي يرفضها .. وكان قلبى مع القبول !!

وأتذكر حينما مرض طفلي منذ عدة سنوات قليلة وأشتبه الأطباء بمرض السرطان ، وطالبوني بنحو ٢٥ ألف جنية لبدايات العلاج ، مما أستدعى فى النهاية استئصال " الطحال " لأبنى ، لم أكن أملك من علاجه قرشا واحدا ، ولولا مساندة الزميل الفقيد " رضا هلال " والزميل الكاتب الصحفي " محمود معوض " وكذا مساندة فقيد الصحافة " عبد الوهاب مطاوع " بجريدة الأهرام وصداقاتهم لوزير الصحة السابق الدكتور " إسماعيل سلام " وإصدار الأخير لقرارات علاج " لطارق " على نفقة الدولة تجاوزت خلال عامين الخمسين ألف جنية ، لكان أبنى اليوم يرقد مع الأموات .

أذن .. بعد فترة تأمل صعبة وقاسية ارتضت نفسي قبول الجائزة ، وحاولت إقناع نفسي ببعض أفكار الأصدقاء الذين تشاورت معهم وهم قلة قليلة جدا ، بأن هذه الجائزة هى دولة ، وليست أشخاص ، ثم أن من منحها لك هم لجنة متخصصة من الخبراء عاملت ضميرها المهنى واعترفت بجدارتك البحثية ولم تنظر إلى موقفك السياسي وهذا يحسب لأعضائها (د. مصطفى السعيد ، د. يمنى الحماقى ، د. محمد عاطف صدقى ، د.رشاد موسى) ولا يضيف إليك .

وشجعني على ذلك اتصالات هاتفية تلقيتها من بعض الزملاء الباحثين والكتاب ، من هنا وهناك تشع كلها بالفرح والشعور الصادق الذي عبرت عنه كلماتهم التي دارت حول معنى واحد :

- أن الجائزة تشرفت بك بأكثر من تشرفك بها ، وأن هناك أمل الآن بان يعمل المرء منا وقد يحصل عليها دون أن تدخل حسابات المجاملة التى أساءت إلى سمعة هذه الجوائز .

نعم .. كان شعورا صادقا ، شجعني على قبول الجائزة التى كنت فى مسيس الحاجة إلى قيمتها النقدية .

وفى الموعد المحدد ذهبت إلى المجلس الأعلى للثقافة وتسلمت " شيك " الجائزة ، وتصورت أن الأمر قد انتهى عند هذا الحد ، ولكن ما تصورته لم يكن صحيحا أو دقيقا ؟

فما هى إلا أيام قليلة ، وأثناء أحدى المناسبات ، التى حضرها رئيس الجمهورية ، إذ به يفاجأ الجميع بالتصريح بأن قيمة جوائز الدولة لم تعد مناسبة ، لذا فقد قرر من جانبه مضاعفتها جميعا ، وأنه سيتولى تسليم شهاداتها بنفسه !!

ومرة أخرى أسقط فى يدي .. فقد تلقيت الدعوة من وزير الثقافة لحضور حفل تسليم الشهادات فى مقر رئاسة الجمهورية يوم الأربعاء الموافق ١٢ يناير الماضي (٢٠٠٥) .. فكيف سأسلم على هذا الرجل الذي حكم مصر ربع قرن أو يزيد وأوصلها غلى حافة الانهيار السياسي والأخلاقي ، وحولها إلى مجرد عزبة يتولاها أقربائه وأبنائه وجماعات المصالح التي نهبت البلد دون رحمة أو واعز من ضمير ؟

ولكن دفعني فضول الصحفي هذه المرة إلى الذهاب إلى هذا المكان والتعرف على ذلك " المعتقل " الرهيب الذى يسجن فيه الرئيس فيحرم من متع الدنيا والاختلاط مع الناس من أجل عيون مصر !!

وبعد إجراءات الأمن المشددة المعتادة ، انتظرت وغيري من الحضور فى قاعة أو صالة كبيرة من قاعات القصر المنيف الذى يسجن فيه الرجل ، فتحسرت على حالنا نحن الفقراء الذين تعرضنا لسجون النظام منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٩ (وهى أخر حبسة تعرضت لها وعذبت فيها كما سجلت أحكام القضاء) .
ثم أدخلونا قاعة أكبر ، وأجلسونا فى مقاعدنا المخصصة بالأسماء ، وجاءت جلستي إلى جوار الصديق الصحفي الشاب " صلاح سالم " والأكاديمية الدكتورة " سلوى شعراوى جمعة " ، وبعد حوالي نصف الساعة ، دخل بعض الوزراء والمسئولين ، وفى طليعتهم السيد " أحمد نظيف " رئيس الوزراء الجديد ، ووزير الثقافة " فاروق حسنى " .
ورأيت مشهد لم أره فى حياتي .. وأظن صادقا أنني لن أره فى العالم المتحضر ، والنظم المحترمة .
تقدم السيدان رئيس الوزراء وزير الثقافة إلى الطاولة التى سيجلس عليها هما ورئيس الجمهورية ، وتصورت لبرهة أنهما سيجلسان على مقعديهما ، أو إلى أيا من المقاعد حتى لحظة دخول السيد رئيس الجمهورية ، فيقومان ليقفا

فى استقباله ، كما يحدث فى كل الدنيا المتحضرة ، ولكننا شهدت شيئا مختلفا تماما ، لقد وقف كليهما خلف مقعديهما لمدة سبعة دقائق كاملة فى انتظار دخول السيد حسنى مبارك .

- نظرت إلى زميلاى " صلاح سالم " والدكتورة " سلوى جمعة " وعلى وجهي ملامح حالة من الاندهاش والعجب ، ولم أتمالك نفسي من الضحك المكتوم والمسموع أيضا إلى أفراد الحراسة .

نظر إلى كليهما والابتسامة الخجولة تكاد لا تفارق وجهيهما والمغزى واضح لنا جميعا ، وعاودنا المشهد الهزلى .. نعم مشهد هزلى يعبر بذاته عن مأساة العبودية التى يعيشها عبدة الوظيفة والمناصب فى هذا البلد المبتلى بحكامه ومحكوميه معا وتذكرت وقتها مقولة الفيلسوف السكندري الشهير " أفلوطين " حينما قال :

" الغنى في الاستغناء "

أليست فعلا حكمة جديرة بالتأمل .